وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية الشريعة والاقتصاد قسم الشريعة والقانون

الأنظمة الدولية

مطبوعة موجهة لطلبة ماستر (1) تخصص الشريعة والقانون . السداسي الأول

إعداد الأستاذة: حبيبة رحيبي

السنة الجامعية 1438/ 1439 الموافق لـ 2018 2019

الفاتحة

﴿الحَمدُ لِلّهِ رَبِّ العَالَمِين ، الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ ، مَالِكِ يَومِ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالِّين ﴾

مقدمة

الفصل الأول:مفهوم النظام الدولي وجذوره التاريخية .

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي.

المطلب الثاني: انتقال مفهوم "النظام" إلى العلوم الاجتماعية ومنها إلى العلاقات الدولية

المطلب الثالث: تعريف النظام الدولي.

المطلب الأول: تعريف النظام في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني: النظام الدولي والمفاهيم المشابهة .

المطلب الأول: النظام الدولي والنسق الدولي

المطلب الثاني: النظام الدولي والمجتمع الدولي

المطلب الثالث: النظام الدولي والتنظيم الدولي

المبحث الثالث: مراحل تطور النظام الدولي.

المطلب الأول: المرحلة الأولى(1648 – 1914).

المطلب الثاني: المرحلة الثانية : (1914 – 1989).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1989 وميلاد النظام الدولي (العالمي) الجديد.

الفصل الثاني: الأنظمة الدولية International Regimes في النظام الدولي.

المبحث الأول: مفهوم الأنظمة الدولية.

المطلب الأول: تعريف الأنظمة الدولية (حسب كراسنر : Defining Regimes

المطلب الثاني: عناصر النظام من خلال تعريف كراسنر Krasner

المطلب الثالث: تصنيف الأنظمة : **Classifying Regimes**

المبحث الثاني: فهم النظام الدولي الحالي .

المطلب الأول: مكونات النظام بمفهومه الحالي وطبيعته.

المطلب الثاني: استخلاص العناصر الأساسية للنظام الدولي .

المطلب الثالث: خصائص النظام الدولي.

المبحث الثالث: أنواع (أشكال) الأنظمة الدولية في النظام الدولي.

المطلب الأول: الأنظمة الأمنية

المطلب الثاني . الأنظمة البيئية Environment Regimes

المطلب الثالث . الأنظمة الاتصال. Communication Regimes

المطلب الرابع . الأنظمة الاقتصادية.

الفصل الثالث: المنظمات الدولية كآلية من آليات التنظيم في النظام الدولي.

المبحث الأول: نشأة المنظمات الدولية

المطلب الأول : التعريف بالمنظمة الدولية.

المطلب الثاني: نظرية المؤتمر الدولي لإنشاء المنظمة الدولية

المطلب الثالث: العضوية في المنظمة الدولية .

المبحث الثاني: أهداف المنظمة الدولية ومبادؤها

المطلب الأول : أهداف المنظمة الدولية.

المطلب الثاني: مبادئ المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: نماذج تمثلية لأهداف ومبادئ بعض المنظمات الدولية

المبحث الثالث: أجهزة المنظمات الدولية وعملها.

المطلب الأول : أجهزة المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: التصويت والقرارات والتوصيات.

المطلب الثالث: الشخصية القانونية الدولية للمنظمة الدولية.

الفصل الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية من آليات التنظيم في النظام الدولي

المبحث الأول: التعريف بالمنظمات غير الحكومية، تصنيفاتها.

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية

المبحث الثاني: تطور المنظمات غير الحكومية، وأغراضها.

المطلب الأول . تطور المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني . أغراض المنظمات غير الحكومية ووسائلها.

المطلب الثالث: أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي والوطني.

المبحث الثالث: المنظمات غير الحكومية وصلتها بهيئة الأمم المتحدة .

المطلب الأول : وضعية المنظمات غير الحكومية في إطار هيئة الأمم .

المطلب الثاني : المنظمات الدولية غير الحكومية آلية رقابة على حقوق الإنسان .

المطلب الثالث: نماذج عن المنظمات الدولية غير الحكومية .

الخاتمة

الأنظمة الدولية

مقدمة :

يتنازع المجتمع الدولي شعوران، شعور بالانقسام وآخر بالتعاون، والأول يفصح عن واقع هذا المجتمع ويعبر عن أبرز مظاهره في الصراع من أجل القوة بمفهومها الواسع، والثاني يفسر حاجة وحداته إلى بعضها في عالم أصبح من التعقيد بحيث يستحيل على أي منها أن تنكفئ على نفسها.

ولئن كان من الصعب القضاء على مظاهر الصراع الدولي، فإنه من المستحيل أيضا . في الوقت نفسه . القضاء على مظاهر الاتصال والتعاون، وما التنظيم الدولي إلا ثمرة لتنازع هذين الشعورين.

شعور أوجدته الخشية من مهالك الحروب وشرورها، وشعور خلقه النزوع إلى تنمية التعاون في ميادين الحياة المختلفة.

وحيث أن العلاقات الدولية لم تعد قادرة على النهوض بأعباء المجتمع الدولي وإدارة علاقاته، فلا مناص إذن من إيجاد أجهزة ومؤسسات تأخذ على عاتقها النهوض بهذه المسئولية، ولذا فقد وجد هذا المجتمع ضالته في إنشاء المنظمات الدولية.

تلك المظاهر التي أصبحت جزءا أساسيا من النظام الذي يعالج المشكلات الدولية، بحيث لم يعد التسليم بضرورتها قضية تعرض على بساط البحث ليبث فيها رجال السياسة، أو ليقول فيها شراح القانون الدولي وكتاب العلاقات الدولية كلمتهم.

كما لم يعد التنظيم ظاهرة منزوية في محيط العلاقات الدولية، وإنما أضحى يشكل واحدا من معطياتها الأساسية، وأصبحت جذوره تمتد إلى ذات الأصول التي تمتد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحديثة.

ومن ثم، فليس بنا حاجة إلى إقامة الدليل على ما تشكله دراسة التنظيم الدولي من ضرورة بالنسبة لطلاب العلوم القانونية والسياسية، بل ولسائر المنتمين والمعنيين بهذه العلوم.

ما هي الإشكالية المتصورة لمقياس؛ "الأنظمة الدولية" وهو يدرس في تخصص الشريعة والقانون؟

بمعنى؛ كيف نقدم مفردات مقياس الأنظمة الدولية لتبقى في السياق العام لتخصص الشريعة والقانون، والذي تعتبر الدراسة القانونية والدراسة الشرعية محددات رئيسية في هذا التخصص؟

هل الغاية من تدريس المقياس في تخصص"الشريعة والقانون" والذي يركز في جانبه القانوني . خاصة . على الأحكام القانونية في مستوياتها المتعددة (قانون وطني/ قانون دولي" إقليمي، عالمي")،

والمرتبط بمختلف المجالات التي تعالجها القوانين الوطنية والقوانين الدولية (الإقليمية منها والعالمية)؛ هو مجرد تقديم وصف لهذه الأنظمة من خلال التعرف عليها فحسب؟ أم أن ربط المقياس بمجاله الذي ينتمي إليه، قد يطرح إشكالية أعمق من مجرد تقديم "رؤية تقوم على الوصف والتعريف ب"الأنظمة الدولية" ؟ .

بطبيعة الحال، يميل المقياس إلى المنحى الثاني (الرؤية الثانية) لاستخلاص إشكالية للمقياس، إذ أن المنحى الثاني يقوم على المنحى الأول ولا يهمله، بمعنى أن التوصل إلى ربط "الأنظمة الدولية" بحقلها ومجالها المعرفي "العلاقات الدولية" يقوم أصلا على التعريف بهذه الأنظمة ووصفها باعتماد المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في هذه الدراسة.

مناهج البحث:

يعتبر منهج "التحليل النظمي" أبرز منهج سيتم اعتماده في تناول موضوعات هذا البحث (المطبوعة)، ذلك أنه يولي اهتماما خاصا بالجانب القانوني النظامي، إذ يتناول ويركو على الجانب المؤسساتي للموضوع سواء انطلقنا من فكرة التنظيم الدولي وصولا إلى النظام الدولي المعاصر، أو ابتدأنا من فكرة الأنظمة الدولية (النظام الدولي)، على اعتبار أنها تستند إلى فكرة التنظيم الدولي ويركز في شق منه على الجانب القانوني والمؤسساتي ممثلا فيما ركزت عليه المطبوعة في قسم كبير منها وهو المنظمات الدولية .

المنهج السلوكي: وهو الذي يستقرئ واقع التنظيم الدولي وحركته وطبيعة قراراته، والقوى المؤثرة في إصدار القرار، وأوجه إخفاقه ..، فطبيعة مقياس الأنظمة الدولية تقتضي الرجوع إلى الأصول التاريخية له ممثلة في فكرة التنظيم الدولي، وبيان هيكله، ومؤسساته ، وهكذا وهو ما يتوافق مع المنهج السلوكي.

لماذا دراسة الأنظمة الدولية (النظام الدولي) تتبع دراسة العلاقات الدولية؟

تهتم العلاقات الدولية بالبحث في السمات **الرئيسية للنظام الدولي القائم**، وفي الأسباب التي تكمن **وراء إقامة المنظمات الدولية، والعالمية منها والإقليمية**، كما تهتم العلاقات الدولية أيضا بتحليل المصادر الرئيسية التي تنتج عنها الصراعات الدولية؛ التي قد تهدد بانفجار الحروب المسلحة، والبحث في الكيفية التي تتخذ بها قرارات السياسة الخارجية للدول والبحث في طبيعة الأجهزة المسئولة عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، وتحليل دور الدبلوماسية في العلاقات الدولية، باعتبار الدبلوماسية هي قناة الاتصال الرئيسية للتعامل الدولي الرسمي بين الدول، وهي من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول، وما تشمله موضوعات الدبلوماسية ووسائلها وانتشار ما يعرف بدبلوماسية القمة (اللقاءات المباشرة بين رؤساء

الدول والحكومات)، ودبلوماسية المنظمات الدولية، ودبلوماسية المؤتمرات، أو ما يطلق عليه بالدبلوماسية البرلمانية ودبلوماسية الأزمات، كذلك تهتم العلاقات الدولية بدراسة الجوانب المختلفة التي أثرت في مجرى العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر، مثل: القومية والاستعمار، وتبحث العلاقات الدولية في نظريات الأمن الدولي، والتأثيرات التي تتركها الدعايات الدولية الموجهة، والحروب النفسية المضادة على العلاقات الدولية، وعموما فإن العلاقات الدولية تعالج المسائل التي تظهر على المسرح السياسي العالمي[1].

ثم إن من مفردات مقياس "الأنظمة الدولية" التي قررتها الجهة المخولة بذلك (ينظر الكانفا)، قد جعلت من المنظمات الدولية المحور الرئيس في هذا المقياس، من خلال تاناول النظرية العامة للمنظمات الدولية (وهي الأساس)، وإسقاط ذلك على عدد من المنظمات، كجانب تطبيقي، ومن ثمة تعريفي بعدد من المنظمات الدولية، ودورها في النظام الدولي.

وعليه يمكن التوصل إلى تبني طريقة خاصة في تناول مقياس الأنظمة الدولية من خلال **الربط بين "مدلول "النظام / الأنظمة الدولية" والمنظمات الدولية على اعتبار أنها فاعل من فواعل النظام الدولي، ولها دور فيه، وتعبر عن الأشكال المتطورة للتنظيم الدولي.**

. من فرضيات المقياس:

1 . نجاح المنظمات الدولية كآلية ووسيلة في النظام الدولي .

2 . تتعدد أشكال التنظيم الدولي، والمنظمات الدولية هي تطور لصور وأشكال التنظيم الدولي

3 . الغاية من التنظيم الدولي تيسير التعاون على مستوى العلاقات الدولية .

4 . المنظمات الدولية هي أحد الوسائل والأدوات والآليات التي تندرج تحت مسمى الأنظمة الدولية.

5 . تعبر المنظمات الدولية على الجانب المؤسساتي (المؤسسي) في النظام الدولي.

وقد توزعت المحاور الرئيسية الجامعة لمفردات المقياس (حسب مقرر الوزارة) من حيث الجمع بين عنوان المقياس (الأنظمة الدولية، والتي ترجع إلى فكرة النظام الدولي وارتباطها أكثر بمجال الدراسة السياسية في حقل العلاقات الدولية)، وبين (المنظمات الدولية) كمفردات أساسية ركز عليها المقرر، وعلى اعتبار أن المنظمات الدولية موضوع يجمع بين البعد الأول (العلاقات الدولية والنظام الدولي، فهي أحد

[1] . محمد نصر مهنا وعبد الرحمن الصالحي، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**،ط1، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985)، ص 26 . 27

أهم فواعله)، وبين الدراسة القانونية والتي تركو على النظام القانوني لهذا الشخص القانوني المخاطب بأحكام القانون الدولي العام، فضلا عن إدراج المنظمات الدولية غير الحكومية، والتي سيتم التعامل معها . أيضا . وفق البعدين السابقين، أي في سياق كونها فاعلا من فواعل النظام الدولي، لكن وفق ضوابط ومحددات قانونية جريا على السياق العام لتخصص الشريعة والقانون.

وعليه ستشتمل المطبوعة على النقاط الرئيسية الآتية :

. مدخل تعريفي بمجال دراسة الأنظمة الدولية .

الفصل الأول: مفهوم النظام الدولي وجذوره التاريخية .

الفصل الثاني: الأنظمة الدولية في النظام الدولي

الفصل الثالث: المنظمات الدولية كآلية للتنظيم في النظام الدولي

الفصل الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية للتنظيم في النظام الدولي

مدخل تعريفي بمجال دراسة الأنظمة الدولية International Regimes

لقد أدى الاهتمام المتزايد في قرننا بعلاقات ما بين الدول إلى نشأة فرع متخصص من فروع المعرفة راح يحمل الاسم الذي وضعه له "بنتام" "العلاقات الدولية" وهذا الفرع الجديد لا يقف بموضوعية عند الجمع بين دراسة الشؤون الخارجية للدول وبين العلاقات الدولية، وإنما تجاوز ذلك العناية بتحليل "**المجتمع الدولي**" من حيث هو "كل" وإلى **دراسة أنظمته**[1]**,**

فالعلاقات الدولية؛ قديمة قدم الجماعات البشرية، ولكن مصطلح "International Relations" أي: "العلاقات الدولية" لم يستخدم إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وإن كان المصطلح اللاتيني قد ظهر قبل ذلك بكثير، حين كان الهدف منه الإشارة إلى قانون الأمم أو قانون الشعوب، أي ذلك القانون الذي كان يطبق عند البت في القضايا التي تتضمن علاقات مع أجانب . وبعبارة أخرى، فإن المعنى القانوني للمصطلح استخدم قبل المعنى السياسي الذي نردده اليوم[2].

ولا شك أن كلمة "دولية" إنما جاءت لتصف تلك العلاقات بين كيانات مختلفة ومتعددة، وهي في المقام الأول "الدول" States. كما أنها عادة ما تشير إلى العلاقات بين الحكام والملوك، أو السلطات السياسية عامة، التي تحكم هذه الدول، وبالتالي ، فإن مصطلح Inter States يصير أكبر ملاءمة للتعبير عن المعنى المقصود من مصطلح "الدولية" International.

وإذا كان مصطلح "العلاقات الدولية"[3]، يتضمن الإشارة إلى العلاقات بين الدول فقط، فإنه في الواقع أوسع من ذلك بكثير، ذلك أن المقصود من المصطلح هو رصد كافة الاتصالات بين الدول

---

[1] . جوزيف فرانكل،**العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، (جدة: مطبوعات تهامة، 1404/ 1984)، ص13

[2] . عمر عبد العزيز عمر، وجمال محمود حجر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**، (دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص3

[3] . يثير مفهوم العلاقات الدولية، العديد من الإشكاليات النظرية والتحليلية، حول تعريف المفهوم، وتداخله مع العديد من المفاهيم الأخرى التي تتشابه معه، حيث لا يوجد تعريف متفق عليه للمفهوم، كما أن هناك فجوة تفصل بين معنى المصطلح الشائع استخدامه فى الغرب (International Relations) وترجمته الحرفية "العلاقات الأممية"، وبين الترجمة العربية الشائعة لهذا المصطلح وهي "العلاقات الدولية"، فالعلاقات بين الأمم تختلف فى مفهومها ومضمونها عن العلاقات بين الدول. كذلك توجد مصطلحات أخرى تستخدم كمترادفات أو كبدائل للدلالة على نفس الموضوع رغم ما بينها من خلافات واضحة.

والحركات الوطنية، وحركات الشعوب والأفكار والسلع، عبر حدود وطنية، وبالتالي فإن العلاقات الدولية تعكس كافة صور المبادلات التي تجري بين الأفراد عبر الحدود من بين ما يمكن وصفه بالعلاقات الدولية. فالأفراد الذين يسافرون عبر الحدود، والتجارة التي تنتقل من دولة إلى أخرى، والبعثات التي يتم تبادلها، والمنظمات التي ترعى تلك العلاقات سواء كانت حكومية أو غير حكومية، تدخل جميعا في إطار العلاقات الدولية .

وتسعى الدول والجماعات والأفراد لتعميق علاقاتها عبر الحدود الوطنية، بهدف تحقيق مصالح مشتركة على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والدبلوماسية والسياسية، في محاولة لتدعيم السلام وتوثيق الروابط، **فالعلاقات الدولية هي** «مجمل التفاعلات المتبادلة والمتداخلة بين مختلف وحدات المجتمع الدولي».[1]

إن دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية تجريبية تنتمي إلى الدراسات الاجتماعية بحكم طبيعة هذه العلاقات، وذلك بأن العلاقات الدولية هبي علاقات بين وحدات بشرية، وهي تنتمي إلى الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن **الوحدات البشرية** أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية، والتي هي في عالمنا الحديث"الدول القومية" .

وحين تنهج دراسة العلاقات الدولية منهجا علميا تجريبيا، فتشكل بذلك علما تجريبيا، يتكامل لهذه الدراسة ركنا العلم التجريبي: **مادة** العلم، أي **الظواهر** التي يتناولها العلم بالتحليل، **ومنهج** العلم أي طريقة المعرفة التي يسلكها، وبطبيعة هذين الركنين يتحدد مكان أي علم من غيره من العلوم[2].

وارتباطا بذلك، يصنف علم العلاقات الدولية . بحكم مادته . مع علوم السياسة التي تنتمي إلى العلوم الاجتماعية، وعلم العلاقات الدولية يصنف مع العلوم السياسة بالذات نتيجة لمشاركته إياها نفس المفهوم الأساس (Concept de base /Basic concept) الذي تدور حوله دراسة هذه العلوم قاطبة،

ومن هذه المصطلحات، مصطلح (International Affairs) وترجمته الشائعة فى اللغة العربية هي "الشؤون الدولية"، ومصطلح (Intentional Politics) وترجمته الشائعة "السياسة الدولية"؛ ومصطلح (Foreign Affairs) وترجمته "الشؤون الخارجية"؛ ومصطل(World Politics) ، وترجمته "السياسة العالمية"، ومصطلح (Global Politics) وترجمته "السياسة الكونية". [عصام عبد الشافي، **مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف**، (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص1]

[1] . عمر عبد العزيز عمر، وجمال محمود حجر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**، ص3 . 4

[2] . محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية)، ص 17

والذي هو "السلطة / القوة "، على تباين في الأبعاد تفرضه طبيعة المجال الذي يعمل فيه علم السياسة (المجتمع الوطني . الداخلي)، وطبيعة المجال الذي يعمل فيه علم العلاقات الدولية (المجتمع الدولي)، وذلك فضلا عن أن المشاركة في مفهوم الأساس تقرب بين منهج كل من العلمين: علم السياسة وعلم العلاقات الدولية.

وعلم العلاقات الدولية كعلم تجريبي ينتمي إلى العلوم الاجتماعية التجريبية، وذلك في مواجهة الدراسات النمطية التي تشارك هذا العلم دراسة مجاله، حال دراسة القانون الدولي العام[1].

يذكر صاحب اتجاهات السياسة المقارنة؛ أن العلاقات الدولية تم إدماجها في السياسة المقارنة، فمذ نهاية عقد السبعينيات، وحتى اليوم وهناك اتجاه في علم السياسة استطاع أن يدمج العلاقات الدولية والسياسة المقارنة، وهذا الدمج فرضته ظروف التحول في **بنية النظام الدولي إلى الأحادية القطبية**، وما رافقها من أيديولوجيات، مثل: العولمة، وحرية السوق، والتحول الديمقراطي، إذ أصبحت هذه القضايا أساسية في العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه ظواهر محورية في مقل السياسة المقارنة، فحقوق الإنسان، والديمقراطية وحقوق الأقليات والصراعات العرقية، والتحول إلى القطاع الخاص، هي معايير التعامل الدولي التي على أساسها تقدم المعونات أو تفرض العقوبات، أي أن أجندة العلاقات الدولية هي ذاتها أجندة السياسة المقارنة[2].

ومع عقد الثمانيات، وصلت المقاربة النقدية إلى تخصص العلاقات الدولية مع أعمال روبرت كوكس وأندرو لينكلانر وغيرهم الذين انتقدوا النزعة العلمية المفرطة للمقاربات الوضعية مثل الواقعية والليبرالية، ورفضوا ادعاءاتها بالحيادية واحتكارها الحقيقة المطلقة، ونادوا بدلا من ذلك بمقاربة بعد وضعية Post Positivism في السياسة الدولية[3].

---

[1] . محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ص 17 . 18

[2] . نصر محمد عارف، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق**، ط1، (عمان الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، ص 24

[3] . المرجع نفسه، ص 73

الفصل الأول:مفهوم النظام الدولي وجذوره التاريخية .

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة المباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي.

المطلب الثاني: انتقال مفهوم "النظام" إلى العلوم الاجتماعية ومنها إلى العلاقات الدولية

المطلب الثالث: تعريف النظام الدولي.

المطلب الأول: تعريف النظام في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني: النظام الدولي والمفاهيم المشابهة .

المطلب الأول: النظام الدولي والنسق الدولي

المطلب الثاني: النظام الدولي والمجتمع الدولي

المطلب الثالث: النظام الدولي والتنظيم الدولي

المبحث الثالث:مراحل تطور النظام الدولي.

المطلب الأول: المرحلة الأولى(1648 – 1914).

المطلب الثاني: المرحلة الثانية : (1914 – 1989).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1989 وميلاد النظام الدولي (العالمي) الجديد.

الفصل الأول:مفهوم النظام الدولي وجذوره التاريخية .

يحاول هذا الفصل أن يقدم نظرة تأصيلية مفاهمية عن النظام الدولي، وأولى استعمالات اللفظ، وكيف انتقلت إلى مجال العلوم الاجتماعية ومن ثم إلى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كمجال لدراسة الأنظمة الدولية .

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي,

للوصل إلى تعريف النظام الدولي، تناول المبحث التعريف بالنظام وبعض المفاهيم المشابهة مثل: النسق والمنتظم، وهما مفهومان ومصطلحان يرى يعض الباحثين افضلية استعمالهما بدل عبارة "النظام".

المطلب الأول: تعريف النظام في اللغة والاصطلاح .

أولا . النظام لغة : النظام مصدر نظم الأشياء نظما، ألفها، وضم بعضها إلى بعض، يقال: نظم اللؤلؤ، إذا ألفه، وجمعه في سلك واحد، والنظام يطلق على الخيط الذي ينظم به اللؤلؤ، ويطلق على ملاك الأمر، وقد أطلقت لفظة " النظام" على الأحكام التي تنتظم في موضوع واحد هي ملاك هذا الموضوع. فكأنها حبات لؤلؤ نظمت بخيط واحد.والانتظام : الاتساق[1].

وجاء في لسان العرب: «نظم: النظم؛ التأليف، نظمه ينظمه نظما ونظاما ونظَّمه فانتظم وتنظَّم .. والنظام: ما نظمت فيه الشيء من خيط وغيره، وكل شعبة منه وأصل نظام. ونظام كل أمر: ملاكه، والجمع أنظمة وأناظيم ونظم»[2]

ثانيا . تعريف النظام اصطلاحا : انبرى عديد من الكتاب في وضع تعريف للنظام ، ومن ذلك:

تعريف لابيير: « مجموعة عناصر لأي شيء كل عنصر يمكن أن يوجد بشكل أو بحالة مختلفة، وإذا كانت التبدلات: الموجودة تبدو على شكل يمكن قياسها، فإن المبادئ أو العناصر الأساسية يمكن اعتبرها ظواهر متبدلة »[3].

تعريف موريس دي فيرجي : « هو نموذج معين لتنظيم ما »[4]. ويلاحظ على هذا التعريف عموميته بدون تركيز على نظام طبيعي أو اجتماعي معين كما هو الحال مع التعريف الأول .

---

[1] . محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**،(بيروت: مكتبة لبنان، 1989 م)، (606) مادة" (نظم).

[2] . محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ،ط3، (بيروت: دار صادر، 1414هـ)، 579/12

[3] . Jean William ; Lapierre. L'analyse des systèmes Politiques. P.U.F . 1973. P 22

[4] . Maurice Duverger. Systèmes et Régimes politiques. Lafont. GT. 1976. P 21

ويندرج تعريف كل من هول وفاكن بصورته العامة التجريدية في قولهما بأن النظام هو مجموعة مواضيع وعلاقة هذه المواضيع مع معطياتها، ومن هنا يمكن القول بأن التعريف الأكثر شمولا للنظام هو التعريف الذي يقرر احتواء النظام على عناصر من ناحية ، واعتماده هذه العناصر بعضها على البعض من ناحية أخرى ، بحيث تحول أحد هذه العناصر في النظام، فإن العناصر الأخرى وبالنتيجة سوف تتحول وتتبدل.

وبهذا المعنى يمكننا أن نعرف النظام الفلسفي بأنه « مجموعة فكر أو أفكار »، والنظام المتري مجموعة وحدات قياس، كما يمكننا . أيضا . تعريف النظام الشمسي بأنه: مجموعة النجوم والكواكب .

ومع الإقرار بذاتية أي نظام، فإن هذا الأخير ذا علاقة بالأنظمة الأخرى ويتعايش معها ويتأثر ويؤثر فيها[1] .

وحول الإشكال الذي تثيره ترجمة كلمة" نظام" في اللغة الفرنسية والإنجليزية يقول حسن صعب: « كلمة نظام تستعمل في العربية ترجمة لكلمة système و system الإنجليزية، ولكلمة institution ولكلمة régime . ولهذه الكلمات معان في هاتين اللغتين وفي قاموس علم السياسة تختلف عن بعضها كل الاختلاف »[2] .

وآيا كان الأمر، فإن اعتماد فكرة النظام / النسق كوحدة للتحليل، يدفعنا للوقوف على أهم النقاط الملخصة لفكرة النسق، والتي تتمثل في :

أ . هناك كل مكون من أجزاء وهذا الكل هو أكثر من مجرد الجمع بين الأجزاء، إذ للكل خاصية عامة مستقلة عن خصائص الأجواء.

ب . هناك علاقات ضرورية بين الأجواء هي التي تعرف الكل وتحدد بعض خصائصه.

ج . إن للكل بيئة تحيط به وتتفاعل معه، وتتكون من كل ما يختلف أو يتميز عن الكل.

د . يشكل كل جزء بدوره وحدة نسقية تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي عن النسق.

هـ ت إن العلاقات بين الأجزاء ليست بالضرورة علاقات انسجام أو توازن أو استقرار[3].

المطلب الثاني: انتقال مفهوم "النظام" إلى العلوم الاجتماعية ومنها إلى العلاقات الدولية

---

[1] . حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986م)، ص9

[2] . حسن صعب، **علم السياسة**، ط8، (بيروت: دار العلم للملايين، 1985)، ص54

[3] . أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** . دراسة **نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** . (العراق (السليمانية): مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص50 . 51

الفرع الأول: الاختلاف في استعمال لفظة النظام، النسق، المنتظم ودلالتها اللغوية:

يفضل بعض الفلاسفة وأصحاب المعاجم استخدام لفظ " النسق " (**System**) بدلا من النظام، وذلك لقربه . حسب اعتقادهم . من المدلول الفلسفي أكثر من لفظ النظام.

يعرف ابن منظور النسق بقوله: « ما جاء من الكلام على نظام واحد، والنسق من كل شيء: ما كان على طريقة واحدة .. ونسق الأسنان: انتظامها في النبتة وحسن تركيبها »»[1].

يتعدد مفهوم النسق بتعدد سياقات استعماله، بمعنى أن مدلوله في الفلسفة ليس بالمعنى نفسه الذي يتخذه في الرياضيات.

يرى عبد الفتاح مراد أن النسق هو ما جاء في الكلام على نظام واحد، وهو في المنطق والرياضيات مجموعة من القضايا المرتبة في نظام معين هو النظام الاستنباطي، ويعطي هذه القضايا مقدمات عير مبرهن عليها، تسمى مسلمات نثرر صدقها على سبيل التسليم، وبعضها نتائج مستنبطة من هذه المقدمات، تسمى مبرهنات نقرر صدقها باعتبارها لازمة عن المسلمات، على أن النسق يعتبر نموذجا تصوريا يستخدم لتيسير فحص الظواهر المعقدة وتحليلها، وعلى الرغم من أن النسق يمثل تجريدا من نسق أكبر منه، إلا أنه يعالج كما لو لم يكن جزءا من كل[2].

ويفترض في ذلك وجود نظام مكون من أجزاء أو مظاهر في ترتيب منظم يتميز بالتنسيق في العمل والتكامل في البنيان، ويقال النسق الفوقي Supersystem للدلالة على النسق الثقافي الكلي للسكان والذي يتصف بالتكامل إلى حد ما، ويتكون من اللغة والدين والفنون والأخلاق والعلم.

ويطلق على تنسيق أو تنظيم Systematization / Systématisation [3].

وحول الإشكال الذي تثيره ترجمة كلمة" نظام " في اللغة الفرنسية والإنجليزية يقول حسن صعب: « كلمة نظام تستعمل في العربية ترجمة لكلمة système و system الإنجليزية، ولكلمة institution

---

[1] . ابن منظور، **لسان العرب**، مادة (نسق) .

[2] . عبد الفتاح مراد، **موسوعة البحث العلمي" انجليزي، فرنسي ، عربي، شرعي" . دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة في العلم والمعرفة وعلم مناهج البحث العلمي وفلسفة العلوم وأصول علم العلم وعلم المصطلحات وعلم صناعة المعاجم**، (الإسكندرية، 1997)، ص 1422.

[3] . المرجع نفسه، ص 1422.

ولكلمة régime . ولهذه الكلمات معان في هاتين اللغتين وفي قاموس علم السياسة تختلف عن بعضها كل الاختلاف »[1] .

فكلمات " Regime, Order,System" تتم ترجمتها جميعها إلى العربية إلى كلمة "نظام"[2].

ويعرف حسن صعب "السيستام" بأنه: « مجموعة العناصر المادية وغير المادية التي تترابط ترابطا يجعلها تؤلف كلا منظما »[3].

ولإدراك العلاقة بين التعريف الفلسفي والسياسي للنظام، نستأنس بالنظرة التقليدية لعلم السياسة، والتي تفترض أن وحدته الدراسية الكبرى هي الدولة. ولكن هذه النظرة تتهافت الآن أمام نظرة جديدة تعتبر أن حصر البحث السياسي بالدولة هو تضييق له، لأن هناك أنظمة سياسية قبلية، تتجلى فيها الظاهرة السياسية، وتمارس فيها السلطة أو القدرة، بدون أن تكون القبيلة دولة بالمعنى القانوني المصطلح عليه. ويمكن اعتبار هذه النظرة الجديدة ثورة منهجية انبثقت من دخول أحوال الشعوب المستجدة في الاستقلال في حقل البحث العلمي السياسي على وجه لم يعرف من قبل، ولذلك يرجح الآن في تعريف النظام السياسي الاعتبار الاجتماعي على الاعتبار القانوني أو الدستوري؛ وإذا اهتدينا بالتعريف الفلسفي الذي سبق ذكره، بدا لنا النظام السياسي هو مجموعة المؤسسات والقوى التي يتألف منها أيّ كل سياسي والتي تترابط ترابطا وثيقا يعطي النظام حركيته وتماسكه[4].

2 . تعريف النظام: (System / Ordre).

وردت كلمة النظام في المعجم الفلسفي لجميل صليبا بمعنى:

. الترتيب أو الاتساق، يقال: نظام الأمر؛ أي قوامه وعماده، والنظام: الطريقة، يقال: ما زال على نظام واحد.

. والنظام بالمعنى العام أحد مفاهيم العقل الأساسية، ويشمل الترتيب الزماني والترتيب المكاني والترتيب العددي، والسلاسل والعلل والقوانين والغايات.

فالنظام في المنطق الرياضي هو الترتيب والاتساق بين الحدود.

---

[1] . حسن صعب، **علم السياسة** ، ص 54

[2] . كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي، مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)**، ط1، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1429هـ / 2009)، ص 17

[3] . حسن صعب، **الوعي العقائدي**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1959)،

[4] . حسن صعب ، **علم السياسة**، ص 56

والنظام الطبيعي هو اطرادا وقوع الحوادث وفقا لقوانين معينة.

والنظام الاجتماعي مجموع القوانين التي ينبغي للأفراد أن يتقيدوا بها ويخضعوا لها.

والنظام الأخلاقي عند مالبراش مجموع الكمالات الثابتة في أفعال الله، لذلك كان حب النظام عنده قواه الأخلاق وعمادها . قال: ليس حب النظام إحدى الفصائل الرئيسية فحسب، وإنما الفضيلة الوحيدة والفضيلة الأم، والفضيلة الأساسية، والكلية.

. والنظام مجموع الأفراد الذين يشتركون في حالة اجتماعية واحدة، أو ينخرطون في سلك مهني واحد، يقال: نظام المحامين، والنظام هو القانون، وجمعه نظم وأنظمة، وهي المشتملة على الأوامر والنواهي[1].

يعتبر البعض أن لفظ النظام خارج المصطلحات الفلسفية على وجه التخصيص، وإن كانت بعض المعاجم العربية المعاصرة قد زجته ضمن المصطلحات الفلسفية، نتيجة تسامح في الترجمة، فترجمت Order Order بنظام بمختلف معاني اللفظ الأجنبي، مثلما هو الأمر مع "جميل صليبا" في معجمه الفلسفي، حيث وردت في هذه المعاجم في شرحها للنظام:« إن النظام وضع الأشياء أو الأفكار على صورة مرتبة »، أو قالت: « والنظام بالمعنى العام أحد مفاهيم العقل الأساسية، ويشمل الترتيب الزماني والترتيب المكاني والترتيب العددي والسلاسل والعلل والقوانين والغايات والأجناس والأنواع والأحوال الاجتماعية، والقيم الأخلاقية والجمالية »[2].

3 . المنتظم :

يعرف جان وليم لابيار Jw. Lapierre ، في كتابه "تحليل المنتظمات السياسية"، المنتظم système بأنه « كل Ensemble مكون من عناصر مترابطة متصلة بعضها ببعض بعلاقات، بنوع أنه إذا تعدلت إحدى هذه العلاقات، حصل تعديل العلاقات الأخرى، ونتيجة لذلك يحصل تحول في الكل »[3]. فالترابط بين عناصر المنتظم هو ترابط حركي، لأن حركة كل جزء مرتبطة بالجزء الآخر. فإذا

---

[1] . جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، والقاهرة: دار الكتاب المصري، 1979)، ج 2 ص 472 . 471

[2] . عبد العزيز بوالشعير، **النظام المعرفي في الفكرين الإسلامي والغربي**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2014)، ص92

[3] . عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة**، ط2، (بيروت : دار النضال ، 1989)،ص 91 ، نقلا عن : Lapierre (J-w)،L'analyse des systèmes politiques، P.U.F، Paris، 1973. Pp.23_40

ما تعدلت العلاقة بين عنصرين أو أكثر، من عناصر المنتظم، تعدلت العلاقة بين العناصر الأخرى. وهذه التعديلات ينتج عنها حركات، تتواتر جميعها في اتجاه واحد[1].

الفرع الثاني: استعمل مفهوم النظام في العلوم الاجتماعية .

لقد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في مجال الفلسفة والرياضيات، ثم انتقل بعد ذلك على أسس غير دقيقة إلى مجال دراسة المجتمع ابتداء من القرن التاسع عشر، ومع ذلك، تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين كي يظهر كمفهوم واضح متماسك للنظام الاجتماعي[2]، أما تطبيقه في مجال العلاقات الدولية، فقد جاء متأخرا.

لقد انتقل مفهوم النظام الاجتماعي الذي يتضمن عددا محددا من الوظائف من مجال علم الاجتماع وعلم الفلسفة إلى الحقل الضيق للعلاقات الدولية، ويتعلق الأمر هنا بتطبيق المدخل النسقي بمدخلاته (Imputs) ومخرجاته (Outputs) على المجتمع الدولي الذي يخضع فيه الفاعلون لمجموعة من التفاعلات.

أثار ظهور النهج النظامي في العلوم الاجتماعية (في وقت متزامن مع طفرة الناظمات الآلية) بارقة من الأمل في أوساط الخمسينيات، فقد ظهرت أخيرا إمكانية تذليل العقبة الرئيسية أمام التحليل العلمي للعلاقات الدولية، على أن يؤخذ بعين الاعتبار تعدد المتغيرات وتباينها. وأصبحت لدينا أخيرا منهجية

---

[1] . المرجع نفسه، ص91

[2] . توصل عالم الأحياء الألماني (لودفينغ فان بيرتانفي Ludwig Von Bertalanffy) عام 1949 إلى ما أسماه بنظرية الأنساق التي ارتكزت على مجموعة من الفرضيات والقوانين العلمية القابلة للتطبيق على بعض العلوم بصرف النظر عن طبيعة الميزات التي تتمتع بها. ولقد امتد استعمال النظام كمصطلح إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أي بمعنى أنها لم تعد تقتصر على العلوم الميكانيكية أو الطبيعية، بل وشملت النظم الاجتماعية ذات الطبيعة التركيبية أي القابلة للتكيف مع بيئتها.

وفي مجال العلوم السياسية، ساهم كل من كابريال آلموند Gabriel Almond، ودافيد إيستون David Easton، وكارل دويتشKarl Deutsh في إغناء وتنويع التحليل النسقي، كما استخدم مفهوم النسق system والنظام Order في تحليل العلاقات السياسية الدولية بهدف تفسير تلك العلاقات والتوقع ما يمكن أن تكون عليه في المستقبل. [حسين خليل، **العلاقات الدولية**، ص295)].

كلية، وهي الوحيدة التي يمكن بها معالجة موضوع معقد على هذا النحو، وأداة تتجاوز حدود الإدراك البشري[1].

إلا أن النهج النظامي لم يحقق كل الآمال للأسف الشديد، هو حتمي ويسهم مساهمة أكيدة في وضع مفاهيم العلاقات الدولية، ولكنه يلتزم بحدود ويصطدم دائما بمسألة الخواص المحددة للنظام الدولي. والقوانين التي تحكم عمله وتغيره[2].

لقد كان من الأبعاد المهمة للعولمة، تأسيس نظم تعتمد على مساحة العالم لتبني نشاط تحكمه القواعد ضمن النظام الدولي، ورغم أن النشاط المحكوم بالقواعد يعود في تاريخه إلى ما قبل ظهور الدولة الحديثة، فإنه لا يمكن اعتبار الأنظمة ظاهرة عالمية إلا في سياق القرن العشرين، مع تشابك الدول في مجموعات متزايدة التعقيد من القواعد والمؤسسات التي تنظم العلاقات الدولية حول العالم، فليس هناك اليوم مجال من التفاعل الدولي يخلو من الأنظمة، حيث لا تحاط الدول إلى درجة أو أخرى بوجود مجموعات من القواعد المقبولة على نحو متبادل[3].

الفرع الثالث: دخول فكرة النظام إلى عالم السياسة والعلاقات الدولية .

بدأت فكرة النظام أو المنتظم تدخل عالم السياسة الدولاتية . نسبة إلى الدولة أو المجتمعية قبل أن تنتقل إلى ميدان العلاقات الدولية، حيث كانت بداياتها الأولى على يد مجموعة من الفلاسفة والمفكرين أنصار نظرية العقد الاجتماعي (توماس هوبز، وجون لوك ، وجاك روسو)، فهؤلاء وفي إطار تنظيرهم وبحثهم عن البدايات الأولى لظهور المجتمعات السياسية، أرجعوا الأمر إلى ما سموه "بالعقد الاجتماعي"بين الحاكمين، الذي بمقتضاه قبل الأفراد طواعية التحول من حياة الطبيعة التي تسودها شريعة الغاب . اللانظام . إلى المجتمع السياسي الذي تسوده علاقات الوئام والسلام . النظام . بتنازلهم عن كل أو بعض حقوقهم لصالح حاكم أو هيئة سياسية تتكفل حفظ حقوقهم ومصالحهم ووضع حد لحالة الفوضى والاقتتال التي كانت سائدة في حالة الطبيعة. بمعنى أن انتقال أفراد المجتمع من حالة الفوضى . حالة

[1] . برتران بادي وماري كلود سموتس، **انقلاب ت العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث، ص341

[2] . المرجع نفسه، ص341

[3] . جون **بيليس**، وستيف، شميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص289

الطبيعة . إلى حالة المجتمع السياسي والمدني . كانت مشروطة بالتزامات، على الأفراد الخضوع لها، وأهمها التنازل عن حقوق كانوا يتمتعون بها في حالة الطبيعة، والتزامات على الحاكم، عليه الخضوع لها.

تطورت فكرة النظام السياسي على يد مفكرين أغنوا فكرة النظام في الحياة السياسية، وتعاملوا مع المجتمع باعتباره نظاما محكوما بمجموعة من القواعد أو المبادئ أو المصالح التي تربط أفراده مع بعضهم البعض، وتجعل أي اختلال في إحدى وحدات النظام تؤثر في كل النسق الاجتماعي. وهكذا نجد ديفيد إستون (David Easton)[1] يؤسس نظريته في النظم السياسية على فكرة مؤداها: « إن الحياة

[1] . قدم "دافيد إيستون"إطارا لتحليل النظام السياسي، يرى فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ بالمدخلات، وتنتهي بالمخرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية (العكسية) Feed back بالربط بين المدخلات والمخرجات (ويمكن تطبيقها على النظام الدولي)

ويتكون النظام السياسي لدى ايستون من العناصر التالية:

أولا . المدخلات (Inputs): هي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه إلى النشاط والحركة ومن المدخلات ما ينبع من بيئة النظام الداخلية، ومنها ما ينبع من بيئته الخارجية، وقد قسم "ايستون" المدخلات إلى مجموعتين:

1 . المطالب: ويتم التعبير عنها وبلورتها في برنامج مبسط عن طريق جماعات المصالح والأحواب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام، ومن ثم يستطيع النظام السياسي أن يستجيب لها بصورة أكثر فعالية، كذلك يتأثر حجم ونوعية المطالب باعتبارات معينة أبرزها تفاوت قدرات المواطنين في الوصول إلى جهاز صنع القرار، الأمر الذي يرتبط باعتبارات الثروة والنفوذ والمكانة.

2 . المساندة والولاء: يعتمد استمرار النظام على ضمان جد أدنى من الولاء والمساندة، وإذا نقص التأييد عن هذا الحد الأدنى، بات النظام في خطر. وإن هذا التأييد يمكن أن يكون عاما، وهو نتاج عملية التنشئة السياسية التي تؤكد على معاني الوطنية والولاء للقيادة والدستور والدولة، ويمكن أن يكون خاصا، وهو التأييد الذي يحصل عليه النظام مقابل ما يقدمه من منافع خاصة لأعضائه، أي أنه بمثابة الرضا الذي يشعر به الفرد حينما يتصور أن مطالبه قد تحققت.

ثانيا . عملية التحويل Conversion Process: ويقصد بها استيعاب المطالب في أبنية النظام التشريعية والتنفيذية، فالمطالبتمر بعملية تحويل ذويلة داخل أبنية النظام قبل أن تظهر في شكل مخرجات.

ثالثا . المخرجات: وهي السياسات والقرارات التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للموارد، وتمثل استجابة النظام للمطالب الفعلية القائمة والمتوقعة، وهذه المخرجات قد تكون إيجابية ولاسيما عندما تمثل الوفاء بالمطالب وقد تكون رمزية، وتتمثل بالوعود والعروض العسكرية وإثارة مشاعر الخوف من وجود تهديد خارجي أو انقسام داخلي، وقد تكون سلبية ذلك حينما تلجأ السلطة إلى الإرهاب والقسر كي تضمن الحفاظ على النظام السياسي.

رابعا . التغذية الاسترجاعية Feed back: وهي تشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي عن نتائج أفعاله، بمعنى مجمل الأفعال الإيجابية والسلبية النابعة من المحيط الخارجي للنظام والرامية إلى الرد على مدلولات (أفعال) النظام، فالنظام عندما يترجم قراراته إلى أفعال ملموسة، تترك هذه الأفعال تأثيرات مختلفة النوعية في محيطه الخارجي.. ولتأثيرها، يعمل المحيط بدوره على الرد عليها بشكل أو بآخر وهكذا تستمر عملية الأخذ والعطاء وتكمن أهمية هذه العملية في أنها ضرورية لبقاء النظام، فعلى أساس الوعي بما حدث ويحدث بالنسبة للمدخلات، تصبح السلطة قادرة على

السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة، التي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر »[1].

إن القول بوجود نظام سياسي لا يعني أن هذا النظام تسوده حالة (نظام) مطلق، بل نجد أنه داخل المجتمعات المنظمة في دول تتعهد فيها حالات خرق القانون وعدم الالتزام بالمبادئ والأخلاق العامة، بالرغم من وجود سلطات عامة، تنفيذية وتشريعية وقضائية تسهر على حماية النظام وردع أية أعمال يمكنها أن تخل بالنسق الاجتماعي.. إلا أن هذه الاختلالات وحالات خرق (النظام) لا تنفي وجوده، أو تتعارض مع إطلاق صفة النظام على المجتمع، حتى وإن كان الخرق من رأس السلطة في النظام[2] .

ومع تزايد قدرة الإنسان على التحكم في محيطه الطبيعي والاجتماعي ورغبته في فهم المجتمع والعالم، ومع تطور المعرفة الإنسانية وتزايد شبكة العلاقات بين الدول، لم تعد السيادة القومية والحدود والأيديولوجيات قادرة على الحيلولة دون أن تنتظم الدول في ما بين بعضها البعض بعلاقات الاعتماد المتبادل أو الصراع والتنافس. هذه العلاقات كانت تفرض نفسها كحتمية على الدول، وبالتالي فرضت صفتها العالمية نفسها وأصبحت حقيقة واقعة حتى دون أن تقرر الدول ذلك.

وعليه فإننا عندما نقول: "نظام دولي" ، فإنه يتبدى أمامنا وبوضوح كامل (شكل) **سياسي واقتصادي واستراتيجي تنتظم في إطاره وحدات وأنماط من العلاقات، تنطوي على صراعات ومواجهات وعمليات تنمية، تتوقف أو ترتد، أو تصاب بضربات وهجمات مضادة تكسر شوكتها**[3].

الاستجابة إما بالمضي في سلوكها السابق أو تعديله والتخلي عنه. إن التغذية العكسية الفعالة التي تتميز بأقصى ما يمكن من دقة وأقل ما يمكن من تأخير تضمن الاستجابة الفاعلة,, وفي حالة غيابها يتعرض وجود النظام للخطر. [ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1 (عمان الأردن: دار مجدولاوي 1425هـ/2004 م)، ص58].

[1] . محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، ص 111

[2] . المرجع نفسه، ص112

[3] . المرجع نفسه.

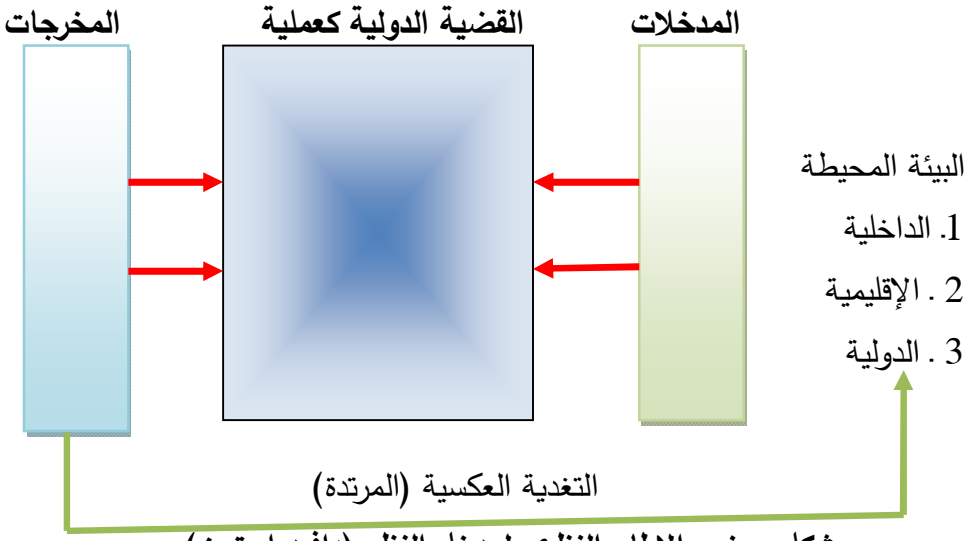

شكل يوضح الإطار النظري لمدخل النظم (دافيد إستون)

المرجع: محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات الدولية**، (الإسكندرية، 2004)، ص184

والخلاصة : أنه؛ وبصرف النظر عن التوصيف اللغوي ومقاربته لبعض المفردات، ومنها النظام العالمي، فإن تاريخ البشرية الموغل في القدم وبخاصة الفترات التي تكونت معها بعض مظاهر الحياة الاجتماعية ومتطلباتها، شهدت بشكل أو بآخر محاولات لتنظيم أنماط العيش وكيفية التعامل مع المحيط، إن كان على مستوى العلاقة مع الآخرين أو مع الطبيعة أوغيرها من القضايا ذات الصلة بحياة الإنسان اليومية الحيوية، فإن **محاولة تنظيم الأوضاع بنسق أو نظام أو بقواعد تحكم المجموعة ومن حولها، وكذلك في المحيط الأوسع الذي تتواجد فيه.**

وإن كانت هذه الفكرة هي قائمة واقعيا لما لها من ارتباط في ذهنية وتفكير الإنسان لجهة حب البقاء وتأمين مستلزماته، فإن تطور الحياة الاجتماعية وما آلت إليه من مراحل عبر العصور، قد حدت بالعديد من المفكرين إلى تصويب أفكارهم في الوجهة التي تخدم الجماعة عبر تنظيمها في أطر اجتماعية كانت أم سياسية وفقا للأيديولوجيات والمعتقدات التي يرتكز إليها كل منهم.

وعليه، فإن نظرة سريعة إلى الفكر السياسي في القرون الماضية تظهر الملامح العامة التي نظر إليها بعض المفكرين لرؤيتهم للنظام العالمي الأمثل والسبيل الآيلة إلى سعادة البشر ورفاه حياتهم

وعلاقاتهم، وإن كان تضارب الأفكار والمعتقدات شيئا ظاهرا وبارزا بين هذه الأفكار، إلا أن كل منها سعت إلى إظهار نفسها البديل الملائم والصحيح للحياة الكريمة والازدهار الذي يحلم به جميع البشر[1].

المطلب الثالث: تعريف النظام الدولي.

. إن مدلول عبارة الدولي ترجع إلى أن النظام ينسب إلى الدولة، وهي الكيان الفاعل الرئيس على المستوى الدولي، وهي تسمية تاريخية الأصل، باعتبار أن الدولة من أقدم الكائنات الفاعلة في المجتمع العالمي على صورته المعاصرة، ورغم التطور الذي أصاب المجتمع ببروز كيانات أخرى، إلا أن التسمية ظلت لصيقة بالنظام والقانون، **للتعبير عن القواعد والأحكام التي تسعى إلى تنظيم علاقات الدول بينها وبين أشخاص المجتمع الآخرين**[2].

يفضل بعض الباحثين استعمال عبارة "النسق الدولي" "International System " عوضا عن النظام الدولي " International Order" . مع ملاحظة أن المصطلح الغالب هو النظام " Order"، وليس النسق " system" ، [3] والذي يعطي دلالات أخرى.

وآيا كان الإطلاق، فالملاحظ أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه بين جمهور الباحثين لاصطلاح النظام الدولي، فكل ينظر إلى هذا المصطلح من زاوية خاصة أو منظور مختلف، وفي ضوء ظروف معينة، بل وحتى انطلاقا من اعتبارات وحسابات خاصة.

ويمكن القول بأن اصطلاح النظام الدولي . والذي شاع استخدامه على نطاق واسع من جانب الباحثين والمحللين خلال الفترة الأخيرة . إنما يستخدم بالأساس للإشارة إلى « **مجموعة التفاعلات أو**

---

[1] . خليل حسن، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص293 . 294

[2] . جهاد عودة، **مصر والعلاقات الدولية .. الكتاب الأول ؛ النظام الدولي .. نظريات وإشكاليات**، ط1، ((دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص10

[3] . محمد الأطرش وإسماعيل صبري عبد الله، وسمير أمين، وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي**، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)، ص 110

شبكة علاقات القوى . التعاونية منها والصراعية على حد سواء . التي تتم فيما بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، والتي تجري وفقا لنسق أو منظومة معينة للقيم »[1].

«النظام هو مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولة»[2]

أو هو: « مجموع الوحدات السياسية، ذات العلاقات المنتظمة والقابلة للتشابك في حرب عامة»[3] .

أو بتعبير آخر: « مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان structure لتلك العلاقات »[4].

. أو هو: « جمع من الدول تتفاعل مع بعضها ومع بقية الوحدات أو اللاعبين الفاعلين في النسق».

. « هو جمع من الكيانات السياسية المستقلة والمتفاعلة مع بعضها بصورة منتظمة ومتكررة ».

وعرّفه "ولتز" : « بأنه عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها »[5].

أما ستانلي هوفمان "Stanley Hoffman " فيعتبر أكثر تحديداً في رؤيته للنظام الدولي، فهو يرى أنه « عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية ، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العالم، وقد يطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف الوحدات المشكّلة للنظام».

وعرف كل من مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين النظام الدولي: «مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية، والنظام نمط

---

[1]. علي الدين هلال، **النظام الدولي الجديد " الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة عالم الفكر**، المجلد الثالث والعشرون، (العددان الثالث والرابع، يناير/مارس–إبريل/يونيو)، ص 11

[2] مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، **فهم النظام الدولي الحالي**، (سانا مونيكا (كاليفورنيا): مؤسسة راند، 2016)، ص7

[3] . محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ص211 . 212 ، نقلا عن :R.Aron ,Paix et guerre,p,101

[4] . محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، ص 212 ، نقلا عن:
Pierre Hassner, Le système international et les nouveaux états , 126

[5] . سعيد عبد الله المهيري، **النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي**، على الرابط :

مستقر ومنظم للعلاقات بين الدول، يتضمن مزيجا ما من الأمور، تشمل من بين جملة أمور أخرى المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد والمنظمات أو الأنظمة السياسية الدولية»[1].

فحسب هذا التعريف: السمة المميزة لأي نظام تتمثل في استقراره وتنظيمه بتميز النظام عن الفوضى أو العلاقات العشوائية بدرجة ما من النمط والتنظيم.

ويعرف "إكنبيري Ikenberry" النظام بكونه جموعة من: «الترتيبات الحاكمة بين الدول وتشمل قواعدها ومبادءها وأعرافها الأساسية»[2],

يرى مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين، أن المفاهيم النظرية الراسخة للمؤسسات والأنظمة يمكن أن تشكل مقوما أساسيا للنظام، بيد أنها ليست مرادفة له، ويمكن بناء الأنظمة من مجموعة من التحالفات والمنظمات العرفية وغير العرفية الرسمية والخاصة، والقواعد والمتطلبات (الموضوعية بمعاهدة أو وسائل أخرى)، والمعايير (الطارئة في بعض الأحيان والمدروسة في البعض الآخر)، وعيتبر كل من مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين، في هذه الدراسة الموسومة ب "**فهم النظام الدولي" أن هذه الأدوات هي آليات التنظيم**[3]

يتواءم مفهوم النظام بصفة خاصة مع واقع العلاقات الدولية، فأيا كان التعريف الذي نتبناه، ينطوي هذا المفهوم دائما على مجموعة **عناصر**، تندرج في **هيكل** وترتبط **بتفاعلات** تبعا لعملية معينة، وسواء اعتنقنا التعريف الذي يقدمه Michel Irozier و Ehrard Friedberg: «مجموعة تتخذ شكل مجال مركب . غير متعادل . تسلك عناصره المختلفة على نحو منسق ويقوم على الاعتماد المتبادا»[4]، أو التعريف البسيط والعمل الذي يقدمه Jacaues Lesourne : «مجموعة عناصر ترتبط بمجموعة علاقات على نحو يستتبع معه تعديل أي عنصر تعديل عناصر معينة»[5] ، ويترجم مفهوم النظام الواقع

---

[1] . مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين، **فهم النظام الدولي**، (سانتا مونيكا كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص7

[2] . المرجع نفسه، **ص7**

[3] **. المرجع نفسه، ص7**

[4] برتران بادي وماري كلود سموتس، **انقلاب ت العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، (دار العالم الثالث)، ص343

[5] . المرجع نفسه، ص343

العالمي المعاصر بشكل جيد، إلا أن الدولي، على عكس النظم المادية أو البيولوجية، ليس من المسلمات الأولية، كما أنه يختلف عن النظم الاجتماعية الأخرى, فهو يقوم دائما على الملاحظة.

المبحث الثاني: النظام الدولي والمفاهيم المشابهة .

يعرض هذا المبحث إلى المفاهيم الرئيسية المتداخلة والمقاربة (المشابهة) للنظام الدولي، ابتداء من الفكرة الأساسية التي مهدت لكل المفاهيم والمصطلحات اللاحقة، والتي لا تخلو دراسة على مستوى أحد المفاهيم المتناولة من التعرض لها بالبحث واعتبارها منطقا لدراسة أي فكرة لها علاقة بالتنظيم,

المقصود هنا "فكرة التنظيم الدولي" في حد ذاتها، فهي منطلق دراسة تطور النظام الدولي، أو المجتمع الدولي، أو المنظمات الدولية، على الرغم من الفروقات والاختلافات التي يحاول الباحثون ضبطها كمحددات بين مفهوم وآخر.

المطلب الأول: النظام الدولي والنسق الدولي.

سبقت الإشارة إلى أن هناك من يستخدم عبارة النظام بمعنى النسق، إلا أن هناك من يفرق بين النسق الدولي والنظام الدولي. **فما ذا نعني بالنسق الدولي؟ System International**

يعني النسق الدولي مجموع الوحدات السياسية، ذات العلاقات المنتظمة والقابلة للتشابك في حرب عامة ، أو في تعبير آخر: مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان structure كلي لتلك العلاقات.

تصوير " آرون" و"هوفمان" للمضمون النفق على هذا النحو يشبه مفهوم النسق système في علوم الطبيعة كفي الفلك والفيزياء، وهو شبيه بالنظام الشمسي وبالمجموعة الشمسية، وهو في علم الاقتصاد شبيه بمفهوم جهاز الثمن système de prix ، فالنسق الدولي حسب آرون وهوفمان لا يعدو أن يكون مفهوما تجريديا للسير المنتظم لعلاقات مجموعة دولية معينة، أو إن شئنا لجهاز دولي معين. إنها المجموعة الشمسية أو النسق الشمسي في الفلك، وهو جهاز الثمن في الاقتصاد، وهي المجموعة الدولية أو النسق الدولي في العلاقات الدولية.

وعليه يعرف النسق الدولي على أنه: « مجموعة من وحدات سياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى »[1].

[1] . محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ، ص 212 .213

هناك بعض التعريفات التي تنظر للعلاقات الدولية كنظام أو منظومة أو نسق " System "، وهذه النظرة برأيهم تساعد على بلورة رؤية شاملة للعلاقات الدولية، وذلك بتنظيم الوقائع والأحداث والربط بينها، حيث يعرف برتلانفي Bertalanffy النظام بأنه: « مجموعة من العناصر ذات التبعية المتبادلة، أي المرتبطة فيما بينها بشكل يؤدي تغيير أحدها إلى تغيير الأخرى، وبالتالي يتبدل المجموع»[1].

لم تعرف العلاقات الدولية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أنساقا دولية محددة systèmes internationaux limités جغرافيا وحضاريا ، وأنه منذ عام 1945 راح النسق الدولي يتخذ صورة جديدة فيما يتصل بمداه إنها صورة النسق الدولي العالمي système international mondial الذي يتخطى بشموله حدود المناطق الجغرافية والحدود الحضارية نحو العالمية[2] .(النسق الدولي الثنائي القطبية منذ 1945 . 1989).

ثم إن المفكرين الغربيين اختلفوا في تصورهم لطبيعة النسق الدولي، وفي هذا الصدد برزت مدرستان رئيسيتان هما: مدرسة "الفوضى الدولية" ، و"مدرسة الاعتماد المتبادل" .

انطلقت مدرسة "الفوضى الدولية" من تصورين رئيسيين لطبيعة النسق الدولي:

الأول: أن النسق الدولي يتسم بالفوضى الناتجة عن الانعدام الآلي للسلطة العليا الملزمة، فطالما أن النسق الدولي يتكون من مجموعة دول مستقلة ذات سيادة، وأن هذه الدول تحتكر أدوات القوة العسكرية، ولا توجد سلطة عليا في المجتمع تعلو سيادة الدول، مما يجعل الدول بمثابة الحكم الذاتي في قضاياها، فإن العلاقات الدولية في الواقع "حال الطبيعة" الأولى بالمفهوم الهوبزي نظرا لأن تلك العلاقات تفتقر إلى نقطة توازن أو "انسجام طبيعي" على غرار ما يحدث داخل الدول، فالفكر السياسي الغربي رغم افتراضه أن "التوازن" حالة طبيعية في النظام السياسي والاقتصادي الداخلي، والذي يتحقق آليا عن طريق "اليد الخفية"، إلا أن المنظور قلب في المستوى الدولي لتصبح "الفوضى" أصل العلاقات الدولية، وليتم بعدئذ البحث في آليات التغلب على الفوضى الدولية.

الثاني: أنه من الممكن التغلب على حالة الفوضى الدولية عن طريق اتباع أساليب معينة تقلل من قدرة الدولة في اللجوء إلى الحروب، وفي هذا الإطار قدم الفكر السياسي الغربي عدّة أدوات منها توازن القوى الذي أصبح أحد دعامات النسق الدولي الأوروبي ونسق ما بعد الحرب العالمية الثانية .

---

[1] . بوردون ف. بريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تحقيق: سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية، 1986)، ص565

[2] . المرجع نفسه، 220. 221

وقد تبلور هذا المفهوم في علم العلاقات الدولية على يد المدرسة الواقعية بزعامة مورغنتاو، كذلك فقد أشارت النظرية البنائية الوظيفية المعاصرة إلى أهمية توازن كأداة للتغلب على الفوضى الدولية .

ومع انتهاء الحرب الباردة والإعلان عن ميلاد النظام الدولي الجديد، اختلف في طبيعة وهيكلة النسق الدولي الناشئ بين الأحادية أم التعددية، حيث وصف هذا النسق مع بداية الألفية بكون أحاديا تسيطر على مجريات الأحداث والتفاعلات فيه الولايات المتحدة الأمريكية، لتتراجع هذه المقولة مع صعود فواعل في هذا النسق كالصين والاتحاد الأوروبي وغيرهما من القوى الدولية الناشئة التي أعادت النظر في تحديد طبيعة هيكل النظام الدولي بين الأحادية أو التعددية القطبية.

المطلب الثاني : النظام الدولي والمجتمع الدولي:

قد يعني المجتمع الدولي أحد معنيين:

1 . فقد يقصد به المجتمع العالمي بكل ما يشتمل عليه من أفراد تنتمي إلى شعوب مختلفة وبكل ما يجري بينها من علاقات مادية وروحية. وهنا يبدو المجتمع الدولي وفقا لهذا التصوير بأنه:«المجتمع الإنساني الشامل، أي المجتمع الذي يضم كل من يصدق عليه وصف إنسان»[1].

2 . يشير مفهوم المجتمع الدولي إلى مجموع المجتمعات السياسية الفردية التي تسمى بالدول القومية، والتي تتكون كل واحدة منها من شعب وإقليم وحكومة واقتصاد في إطار شخصية لها ذاتيتها القومية المميزة (الثقافية القومية) التي تعمل على توحيد هذا المجتمع في مواجهة غيره من المجتمعات القومية المنافسة، ويتحقق المجتمع الدولي عندما يتاح له أن يضم في عضويته هذه الدول القومية، وضمن هذه العضوية تحظى بعض الدول دون غيرها باعتراف دولي واسع بأنها دول كبرى ذات قوة ونفوذ وتأثير[2].

يرى الدقاق؛ أن هذه النظرة للمجتمع الدولي (لها ما يبررها، نظرا لأن التمييز الذي يحظى به هذا المجتمع عن غيره من الأوساط الاجتماعية الأخرى يتمثل في الطبيعة الخاصة للوحدات الداخلة في تكوينه، فبينما تتكون المجتمعات الوطنية بصورة أساسية من الأفراد، نجد أن العنصر الراجح في تكوين المجتمع الدولي هو الدول، وهي وحدات سياسية تتمتع بالسيادة، فهي لا تعرف . بل ولا تعترف . بسلطة

[1] . محمد السعيد الدقاق، **التنظيم الدولي**، (الإسكندرية: الدار الجامعية)، ص9

[2] . عصام عبد الشافي، **مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف**،(القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص3

سياسية تعلو سلطتها أو تفرض عليها أمرا ليس لإرادتها دخل فيه على نحو ما، صحيح أن هناك تنظيمات معينة تنشأ في إطار هذا المجتمع يطلق عليها اسم "المنتظمات الدولية" Organisations Internationales تتم فيها وبها نوعا من المهايأة Aménagement للسلطات التي تمارسها الدول، بحيث تفوض الدول . أو تتنازل . عن جزء من سلطاتها إلى تلك المنتظمات، وبحيث يتاح لهذه الأخيرة أن تتخذ بعض التصرفات بإرادتها وحدها وتلزم بها الدول الأعضاء فيها. على أنه يبقى أن هذه التنظيمات تظل صورة من صور التعاون الاختياري بين الدول)[1].

وبالرجوع إلى الدراسات التي أجريت في هذا المجال، نجدها على طائفتين:

أولاهما . ترى في المجتمع الدولي مجتمعا غير منظم أو مجتمع فوضوي أي ما زال باقيا على فطرته التي فطر عليها L'état de nature حيث يغلب فيها منطق القوة، وحيث يأتي الحق إلى جانب من يفرض إرادته.

وثانيهما . يرى أن المجتمع الدولي مجتمع منظم بكل ما يعنيه التنظيم من وجود تضامن بين أعضائه يحكم فيه قانون يحمي الصالح العام للمجتمع، وتتوافر فيه من التنظيمات ما يناط بها السهر على تحقيق الأهداف الاجتماعية المشتركة[2]

ويختلف مفهوم النظام السياسي الدولي، عن مفهوم المجتمع الدولي من عدة نواح، فالمجتمع الدولي هو المجتمع الذي ينتظم كافة الدول في عضويته، وهو الذي يمنحها اعتراف، كما أنه يتعامل معها جميعا على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز، وهو الذي يقر لها بصلاحيات السيادة الوطنية الكاملة وغير المشروطة على أراضيها، أما النظام السياسي الدولي، فإنه أكثر تحديدا في مفهومه وكذا في الأسس التي يرتفع فوقها بنيانه.

فالتفاعلات والأنشطة السياسية الدولية، ينتج عنها أنماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي تتركز حول أطر وهياكل تنظيمية معينة، كما أن تلك العلاقات تحكمها وتنظمها قواعد سلوكية دولية محددة، هي القواعد والمعايير التي يمكن أن تتطور بالوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع وتفرضه متغيرات الظروف[3].

---

[1] . محمد السعيد الدقاق، **التنظيم الدولي**، ص10

[2] . المرجع نفسه، ص10 . 11

[3] . المرجع نفسه، ص3

كذلك، فإن النظام السياسي الدولي، قد يكون عالميا، أو قاريا أو إقليميا، وقد أخذ النظام العالمي طابعه المؤسسي المحدد مع عصبة الأمم أولا إثر انتهاء الحرب العالمية الأولى، ثم تطور فيما بعد مع قيام الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن النظام السياسي الدولي، ليس مرادفا للأمم المتحدة مثلا، فهو أكبر من ذلك بكثير، فإلى جانب الأمم المتحدة توجد منظمات دولية إقليمية عديدة، تمثل روافد لهذا النظام السياسي الدولي، وهي بما تحويه من أنشطة وتؤديه من أدوار، تؤثر في أدائه وتوجهاته، كما أن هدف الكثير من العلاقات الدولية التي تتم خارج الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، تؤثر بصورة أو أخرى في أداء النظام السياسي الدولي[1].

المطلب الثالث: النظام الدولي والتنظيم الدولي:

الفرع الأول: التعريف بالتنظيم الدولي.

إن التمييز يدق بين مصطلح النظام الدولي وخاصة إذا ما اتخذنا نطاق الدراسة التي تندرج تحت كل منهما معيارا لذلك.

ولذا نجد "هوفمان" يعرف التنظيم الدولي: «على أنه كل أشكال التعاون بين الدول التي تهدف إلى أن يسيطر في القانون الدولي عن طريق ذلك التجمع نظام معين تخلقه الإرادة الدولية ويستعمل في محيط تكون فيه الدول هي الأشخاص القانونية كاملة الأهلية»[2].

وهو ذات التعريف الذي يعرف به النظام الدولي، غير أنه خال من إسباغ صفة الحركية على طبيعة الدراسة التي تندرج تحت مصطلح التنظيم الدولي[3].

ويعرفه محمد المجذوب بقوله: «يقصد بالتنظيم الدزلي وجود مجموعة من الدول كفيلة بأن تفصح بصورة دائمة عن إرادة ذاتية متميزة عن إرادات الدول الأعضاء»[4].

وعرفه محمد سامي عبد الحميد بقوله: «التركيب العضوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظر ديناميكية، تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل، كما تشمل وضعه الراهن بكل ما ينطوي عليه من ثغرات أو أوجه نقص»[1].

---

[1] . المرجع السابق، ص3

[2] . خليل إسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ط3، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1972)، ص12

[3] . [3] . المرجع نفسه، ص12

[4] . محمد المجذوب، **التنظيم الدولي، النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002)، ص63

أما عبد العزيز سرحان فيعرف التنظيم الدولي بأنه: «الغاية التي تسعى إليها المنظمات الدولية في مجموعها»[2].

يشير النظام الدولي من منطلق أشمل إلى أنماط العلاقات المؤسسة والمنشأة بدرجة ما في شكل أعراف وممارسات. ينشأ النظام من السمة الشاملة للمنتظم، ويمكن أن ينبثق عنه مجموعات ومجتمعات، لقد أنشأت السياسة الدولية الكثير من الأشكال المختلفة للنظام على مر القرون، ومع ذلك يكمن الشكل الذي يبرز في أوضح صوره اليوم في مفهوم مؤسسي عميق ودقيق للنظام القائم، الذي تتم الإشارة إليه نموذجيا على أنه نظام ليبرالي[3].

الفرع الثاني: التنظيم الدولي الإقليمي (النظام الإقلبمي)

ومن بين أنواع التنظيم الدولي، التنظيم الإقليمي[4]، وهو مظهر جديد لنشاط العلاقات الدولية، ووسيلة لإحكام الصلة بين الشعوب المتجاورة التي تربطها وحدة الأصل أو اللغة أو تجمع بينها مصلحة خاصة مشتركة[5]، فالنظام الإقليمي يشكل إذا ما تناولنا موقعه في التنظيم الدولي، جانبا فرعيا من عدة جوانب تتصل بالتنظيم الأعم والأشمل والموسوم بالنظام الدولي.

وتعبر المنظمات الدولية الإقليمية عن فكرة التنظيم الإقليمي، وتجسد صورته وفكرته واقعيا,

يوضح هلال الدين علي وجميل مطر النظام الإقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية بقولهما: «هو مفهوم حديث لم تتناوله الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات، وإن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهوم الإقليمية Regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل طويل حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية Universalism versus Regionalism ، وأي المنهاجين ينبغي اتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من اقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول، وهؤلاء هم أنصار العالمية، بينما رأى آخرون إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر

---

[1] . محمد سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام ، الجزء الأول، الجماعة الدولية**، (القاهرة: 1988)، ص365

[2] . عبد العزيز سرحان، **الأصول العامة للمنظمات الدولية** ، ط1، (القاهرة: دار النهضة، 1988)، ص21

[3] - **مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، فهم النظام الدولي الحالي**، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص12

[4] . وقد يقال النظام الإقليمي، وهو نظام فرعي داخل النظام الدولي

[5] . علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1995)، ص673

فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي انه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية، بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها.

الجذر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي يعود إلى دراسة موضوع التكامل Integration بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وصدرت في هذا المجال دراسات عديدة حول شروط التكامل الإقليمي وأنماطه ومراحله»[1].

المبحث الثالث:مراحل تطور النظام الدولي.

ترتد فكرة النظام الدولي إلى فكرة التنظيم الدولي، والتي كانت نتيجة لتطور العلاقات الإنسانية، التي تجاوزت حدود الدولة الوطنية، مما دعا إلى دخول الدول في علاقات بينية، تطورت في شكل منظمات دولية، سهلت من أشكال التعاون الدولي، وبالتالي تطور العلاقات الدولية بتطور أشكال التنظيم الدولي، والتي تأتي المنظمات الدولية كأحد أهم أشكال التنظيم الدولي، ويحاول هذا المبحث تناول تطور فكرة التنظيم الدولي[2]، فاشتراك الدول في هيئة دولية عامة تهيئ سبل التعاون والتفاهم بينها وتعمل على استتباب السلام في العالم فكرة قديمة ترجع إلى أوائل القرن الرابع عشر، جالت هذه الفكرة بخاطر المشرع الفرنسي "بيير دي بوا" فوضع سنة 1305 مشروعا بها، وتلاه كثيرون بعده كل بمشروع يقترحه، منها مشروع الوزير "سل" الذي وضعه عام 1603 لإنشاء جمهورية مسيحية كبرى تضم جميع شعوب أوروبا، ومشروع الأب "سان بيير" الذي تقدم به سنة 1713 إلى مؤتمر "أوترخت" لإنشاء عصبة أمم أوروبية،

[1] . علي الدين هلال، وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط5، ص14

[2] . الملاحظ أنه وعند التأريخ للعلاقات الدولية وما يرتبط بها كفكرة التنظيم الدولي، إذ هي أحد أهم المداخل لدراسة تطور العلاقات الدولية، لم تتم الإشارة إلى القرون العشرة الأولى من التاريخ الإسلامي، وحتى الدراسات التي امتدت بنظرها إلى ما قبل ويستفاليا (بنحو قرنين على الأقل)، حيث كانت الدولة العثمانية تمثل المهدد الحقيقي للنظام الأوروبي، وهو التهديد الذي أخذ يتراجع تدريجيا منذ منتصف القرن السابع عشر، لم تأخذ هذه الدراسات في اعتبارها هذا الطرف الإسلامي، فلقد كان النظام الأوروبي مركز العالم في نظرها [نادية محمود مصطفى، مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي: مشكلات وضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي، ط1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996/1417)، ص26

وغير ذلك من المشروعات الأخرى التي اقترحها كثير من الكتاب، أمثال "جان جاك روسو" و"بنتام" و"كانت: وغيرهم[1].

ففكرة النظام الدولي ليست جديدة في إطار العلاقات الدولية، إذ يمكن إرجاعها بشكل أو بآخر إلى العهد الروماني حين كان " السلم الروماني Pax Romana " يشكل صيغة نظام عالمي فرضته روما على العالم القديم، وخلال الحقب الزمنية الطويلة التي امتدت بين السلم الروماني وبين ما يقال له اليوم " السلم الأمريكي Pax Americana" ظهر إلى الوجود عدد متعاقب من الأنظمة العالمية التي حاول مهندسوها فرضها بالتتابع على حلبة السياسة الدولية[2].

إلا أن تطور فكرة النظام الدولي في صيغتها القانونية يمكن إرجاعها إلى عدد من المراحل هي كالآتي:

المطلب الأول: المرحلة الأولى(1648 – 1914).

حتى نهاية القرون الوسطى لم تكن الدولة بشكلها التقليدي موجودة، ولم تكن العلاقات الدولية متطورة، لأنه لم يكن سوى تجاور إمبراطوريتين، إمارات تملك وممالك مستقلة أقل أو أكثر تنظيما، وكانت هذه الكيانات تعتبر الاكتفاء الذاتي هو العامل للحفاظ على وجودها، وكانت علاقاتها علاقات حرب تتوافق حسب ظروف اللحظة الراهنة للدفاع عن نفسها أو شن حرب فتوحات تزيد من قوة المنتصر.

ومع ظهور الدول المعاصرة بدأ المجتمع الدولي يخفي نظامه الخاص بالعلاقات المنظمة، والذي تديره أسس موجهة وافقت عليها هذه الدول لأن سيادتها لم تكن بعد مكتملة، وإن هذا النظام استمر إلى العصر الحاضر هو الذي ينظم الجوهر في العلاقات الدولية، إنه نظام "تدويل الدول"[3]

تبدأ هذه المرحلة من معاهدة واستفاليا سنة 1648 والتي أنهت الحروب الدينية وأقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها، كما أخذت بفكرة توازن القوى كوسيلة لتحقيق السلام وأعطت أهمية للبعثات الدبلوماسية، وتنتهي هذه المرحلة بنهاية الحرب العالمية الأولى[1].

---

[1] . علي صادق أبو هيف، **القانون الدولي العام**، ص601، . عمر عبد العزيز عمر، وجمال محمود حجر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**، (دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص9 . 20

[2] . شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد " ملامح ومخاطر"**، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992 م)، (11)

[3] - غي آنيل، **قانون العلاقات الدولية**، ترجمة: نور الدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 199)،ص7 . 8

كانت الدولة القومية هي العامل الوحيد في السياسة الدولية، ولم تعرف هذه المرحلة المنظمات الدولية ولا المؤسسات غير القومية مثل الشركات العالمية، وكانت قوة الدولة مرادفة لقوتها العسكرية، وكانت أوروبا تمثل مركز الثقل في هذا النظام. أما الولايات المتحدة الأميركية فكانت على أطراف هذا النظام ولم يكن لها دور فعال نتيجة سياسة العزلة التي اتبعتها[2].

كانت الفكرة القومية هي الظاهرة الأساسية في النظام الدولي فهي أساس قيام الدول وأساس الصراع بين المصالح القومية للدول، ولم تكن الظواهر الأيديولوجية الأخرى قد ظهرت بعد مثل الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية وغيرها.

لقد بشرت اتفاقية سلام ويستفاليا بالبداية الرسمية لنظام الدول الأوروبية الحديث، لقد حدث الكثير في الفترة التي امتدت 350 سنة منذ سلام ويستفاليا، فإضفاء الصبغة العلمانية المتزايدة على السياسة الدولية، وتطوير مبادئ القانون الدولي وأدواته، وتوليد المنظمات الحكومية الدولية، بدءا من مؤتمر فيينا في عام 1815 إلى عصبة الأمم 1919، ومن ثم الأمم المتحدة 1945 كلها جوانب مهمة في الحقبة الحديثة للعلاقات الدولية[3].

المطلب الثاني: المرحلة الثانية : (1914 – 1989).

تبدأ هذه المرحلة من الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تميزت هذه المرحلة بتعدد أطراف النظام الدولي نتيجة استقلال عدد من دول العالم الثالث وظهور مجموعة كبيرة من الوحدات السياسية في المجتمع الدولي ومنها المنظمات الدولية والإقليمية وبروز الشركات العالمية وحركات التحرير، وقد اتجه النظام بعد الحرب العالمة الثانية نحو نظام الثنائية القطبية بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، وتوسعت قاعدة النظام الدولي ومراكز القوى خارج أوروبا.

---

[1] . إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية . دراسة في الأصول والنظريات، طبعة خاصة**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991م)، ص46

[2] . ما المقصود بالنظام الدولي، على الرابط :

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/61DBF1BD-80AA-47F4-A435-30F78A7A88CF.htm

وينظر أيضا : محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، (116 . 117).

[3] . جوانيتا إلياس، وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، نقله إلى العربية: محي الدين حميدي، ط1، (دمشق: دار الفرقد، 2016م)، ص22 . 23

وخلال هذه المرحلة ظهرت الأيديولوجية كإحدى أهم الظواهر في المجتمع الدولي وأخذ الانقسام داخل النظام الدولي يأخذ طابع الصراع الأيدلوجي بين المعسكر الشرقي الاشتراكي والمعسكر الغربي الرأسمالي، وتبع ذلك ظهور عدد من الظواهر مثل الحرب الباردة والتعايش السلمي والوفاق الدولي وغيرها[1].

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1989 وميلاد النظام الدولي (العالمي) الجديد.

الفرع الأول: بداية هذه المرحلة: تبدأ هذه المرحلة من نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي وحتى الآن، ويطلق عليها النظام الدولي الجديد وأخيراً العولمة، وتعود بدايات شيوع هذا المفهوم إلى حرب الخليج الثانية (1990) حيث بدأت الدعاية الأميركية بالترويج لهذا المفهوم رغم وجود محاولات سابقة في هذا المجال.

لقد اتجه النظام الدولي خلال هذه المرحلة نحو أحادية القطبية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة كقائدة للمعسكر الرأسمالي المنفردة بقيادة العالم وتمدد دورها وهيمنتها على الأمم المتحدة والشرعية الدولية. وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد الدول نتيجة الانقسامات والانشقاقات التي حدثت في كثير من الدول، وفي الوقت نفسه يشير النظام خلال هذه المرحلة إلى أنماط تفاعلات جديدة تركز على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دورا أكبر للمنظمات غير الحكومية، مما جعل البعض يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد بدلاً من النظام الدولي الجديد.

ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي وإعلاء الشرعية الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وشهدت السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات شيوع مفهوم العولمة الذي ارتبط بأحداث الثورة الصناعية الثالثة والطفرة الهائلة في وسائل وتكنولوجيا الاتصال. ويشير مفهوم العولمة إلى جملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمتد تفاعلاتها لتشمل معظم دول العالم، وهي تعبر عن مرحلة تاريخية جوهرها زيادة التداخل والترابط بين مناطق العالم مما أدى إلى تراجع أهمية الحدود وسيادة الدولة في ظل تعدد الظواهر التي تتخطى هذه الحدود.

وقد عكست هذه المرحلة تعدد وتنوع المشكلات والتحديات التي تواجه الدول خاصة في نصف الكرة الجنوبي وما رافقها من تنامي اتجاهات التطرف والصراعات الداخلية وظهور أنماط من التصادمات

[1] . المرجعان نفسيهما.

والاحتكاكات في النظام القيمي والفكري. ويرتبط مفهوم العولمة بهيمنة النشاط الاقتصادي الرأسمالي وتحول العالم إلى سوق استهلاكية كبرى لمنتجات الشركات الصناعية الكبرى. أما في المجال الثقافي فالأمر يظهر وكأنه انتصار لثقافة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف وفرض الذوق والثقافة الأميركية والغربية على العالم[1].

الفرع الثاني . النظام الدولي (العالمي) الجديد: استخدم هذا المصطلح . طبقا لرأي جانب كبير من الباحثين . للمرة الأولى على لسان الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف، وذلك في إطار الحديث عن سياسته الخاصة بالتقارب مع الغرب ومع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة. وقد قصد غورباتشوف من وراء استخدامه لهذا المصطلح أنه النظام الذي أعقب الحرب الباردة وانتهاء خطر المواجهة بين الشرق والغرب. والذي يقوم على مبادئ حاكمة جديدة تتضمن من بين أمور عدة : نزع السلاح ، وإحلال مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى انطلاقا من التسليم بعدم قدرة أي من المعسكرين الأمريكي والسوفييتي على فرض إرادته على الآخر، ونزع الصفة الأيديولوجية على العلاقات الدولية .مع الحرص في الوقت ذاته على العمل من أجل تخطي الحواجز والصراعات تحقيقا لمصالح البشرية جميعا.

وقد عول الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش على المصطلح نفسه في بداية أزمة الخليج الثانية في الثاني من أغسطس 1990، وذلك بهدف حشد التأييد العالمي ضد العراق، كما عاد الرئيس بوش واستخدم هذا المصطلح مرارا بعد ذلك، ولاسيما بعد أن بدأ الدور السوفييتي في الضعف ثم الانهيار مع توالي عمليات تفسخ الأطر الاتحادية لما كان يعرف باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية.ومن ذلك ما أعلنه الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي في 5 مارس 1991 من: « أن حرب الخليج كانت المحك الأول لنظام عالمي جديد ». وفي أعقاب نجاح الولايات المتحدة في إدارة أزمة الخليج وتدمير آلة الحرب العراقية وتحرير الكويت وإعادة حكومتها الشرعية، عاد الرئيس بوش للقول:« أن أركان النظام الدولي الجديد هي: تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والتضامن الدولي في مواجهة العدوان، والعمل من أجل تخفيض مخزونات الأسلحة وإخضاعها للسيطرة ومعاملة الشعوب معاملة عادية ».

[1] . المرجعان السابقان.

وعلى الرغم من شيوع استخدام مفهوم "النظام الدول الجديد" أثناء كارثة الخليج الثانية وفي أعقابها، إلا أن هذا لا يعني أن المفهوم جديد تماما، أو هو نتاج مباشر للكارثة، بل الجديد في الأمر كان الاستخدام الأمريكي لهذا المفهوم وتحديد دلالته وصياغة معانيه[1].

ومرد ذلك أنه يمكن تتبع جذور هذا المفهوم منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، حين بدأت حركة عدم الانحياز تطالب بقيام نظام اقتصادي عالمي جديد يحقق قدرا من العدالة في توزيع الموارد والثروات بين الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف، ويحد من مظاهر استغلال ثروات دول الجنوب لحساب الشمال، ويسمح بتوظيف موارد هذه الدول من أجل تنميتها وتدعيم قدرتها في الاعتماد الفردي والجماعي على الذات[2].

بعد ذلك بدأت دول الجنوب تطرح مطلب إقامة "نظام عالمي جديد" يحد من ظاهرة احتكار الدول الغربية لمصادر المعلومات ولوسائل الاتصال ويحقق درجة أكبر من الديمقراطية والتوازن في تدفق المعلومات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة[3].

وقد تزايد استخدام مفهوم "النظام الدولي الجديد" منذ أن تولى جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفييتي (السابق) عام 1985، وتبنيه للبروسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوت (المصارحة والمكاشفة).

وقد استندت البروسترويكا إلى رؤية معينة للنظام الدولي والعلاقات الدولية مفادها: المطالبة بإقامة تأسيس نظام دولي جديد يقوم على القيم الإنسانية العامة، وليس على المواجهات والصراعات الأيديولوجية وإعطاء الأولوية للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية مثل مشكلات البيئة والتلوث وغيرها، وذلك بقصد الحفاظ على الجنس البشري وسلامة البيئة، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين الدول والمنظمات الدولية، وذلك لبناء مجتمع دولي أفضل، وتجنب استخدام القوة لفض المنازعات الدولية، وإحلال مبدأ توازن المصالح محل توازن القوى ووقف سباق التسلح على المستوى العالمي، وقبول مبدأ التعدد والاختلاف في الأنظمة السياسية والاجتماعية واحترام حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه[4].

---

[1] . حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي** ، **مجلة عالم الفكر** (العدد الثالث ، المجلد 24)، (50)

[2] . ينظر: إسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب ، 1977) .

[3] . ينظر: عواطف عبد الرحمن ، **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، (مجلة عالم الفكر عدد 4 (يناير/ مارس 1984) .

[4] . حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، ص 51 .

يتضح مما سبق أن مفهوم "النظام الدولي الجديد" قد ظهر إلى حيز الوجود في إطار مطالبة دول الجنوب بتصحيح الاختلالات والتفاوتات بين الشمال والجنوب على الصعيدين الاقتصادي والإعلامي، كما برز هذا المفهوم أيضا في إطار حركة الإصلاح والتغيير التي شهدها الاتحاد السوفييتي (السابق) منذ وصل جورباتشوف غلى الحكم ، ولذلك فإن الجديد الذي حدث مع بداية أزمة الخليج هو تبني الولايات المتحدة الأمريكية للمفهوم وإعطائه معان ودلالات تتضمن مبادئ ودلالات تتضمن قيما ومبادئ سامية من ناحية، وشيوعه على نطاق واسع من ناحية ثانية. وهكذا وبعد أن كانت دول الجنوب هي التي تطال بنظام دولي جديد، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسعى لإرساء هذا النظام وقواعده[1].

الفرع الثالث . اتجاهات الباحثين والدارسين حول وجود نظام دولي جديد في الوقت الراهن :

هناك ثلاثة اتجاهات بخصوص وجود نظام دولي جديد في الوقت الراهن:

الاتجاه الأول : يحدد أنصار هذا الاتجاه خصائص النظام الدولي الجديد في :

1 . انتهاء الحرب الياردة وزوال الاتحاد السوفييتي .

2 . بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتدعيم دور الأمم المتحدة باعتبارها تجسد الشرعية الدولية.

3 . تنامي مجموعة من المشكلات والتحديات الدولية الجديدة التي تتطلب تعاونا دوليا من أجل مواجهتها، منها على سبيل المثال: مشكلات تلوث البيئة، والإرهاب والمخدرات والأمراض العابرة للحدود .

4 . تراجع القوة العسكرية في إدارة .

5 . تزايد مكانة القضايا الاقتصادية على أجندة الاهتمامات الدولية .

6 . اتساع نطاق التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي .

[1] . المرجع نفسه .

7 . تزايد حدة الاستقطاب بين الشمال والجنوب.[1]

الاتجاه الثاني : ويمكن تقسيمه أيضا إلى رافدين:

الأول: يقول بعدم وجود نظام دولي جديد استنادا إلى حالة الفوضى وعدم الاستقرار والصراعات التي انتابت العالم في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وهي لا تزال مستمرة ويصعب معها الحديث عن نظام دولي بالمعنى المتعارف عليه لمفهوم النظام الدولي.

فإذا كانت جملة التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ منتصف الثمانينيات قد قادت إلى انهيار النظام القديم أو بعض أركانه، فإن النظام الدولي الجديد لم يولد بعد، وأن ما يحدث في العالم الآن هو أقرب إلى حالة من "الفوضى الدولية الجديدة" و"اللا نظام الدولي الجديد" الذي سوف يلازم البشرية لبعض الوقت حتى يتم التوصل غلى ترتيبات دولية جديدة وترسيخها في صيغة نظام دولي جديد[2].

أما الرافد الثاني: ينظر إلى ما يعرف بالنظام الدولي الجديد على أنه نوع من الخديعة والوهم، فعلى الرغم من وجود متغيرات دولية جديدة، إلى أن ما يعرف "بالنظام الدولي الجديد" ليس جديدا في مضمونه أو أهدافه[3]، حيث يقول أحد الباحثين « أكدنا علاقة التماثل والاستمرارية بين النظام الدولي الامبريالي القديم والنظام الدولي الامبريالي الجديد..ورغم أنه (أي النظام الدولي الجديد) يشكل استمرارا للقديم، إلا أنه استمرار في عصر جديد له متطلبات جديدة »[4].

ويقول باحث آخر:« إن تعبير النظام الدولي الجديد هو وهم آخر مفتعل، فالتعبير في حقيقته يطابق حالة سيطرة حلف أحادي أوروبي أمريكي على مجريات اتخاذ القرار بشكل انتقائي في الهيئة الدولية، وذلك عوضا عن السيرة متعددة الأطراف .. هذا النظام الدولي لا يختلف عن النظم السابقة من حيث آلية اتخاذ القرار إنما يختلف لعدم وجود تلك التعددية ذات المفارقات المتباينة بحكم وجود الاتحاد السوفييتي .. فهو ليس جديدا من ناحية النظام أو آلية القرار، وليس جديدا من ناحية هيمنة الكبار،

---

[1] . حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي ،ص** 51

[2] . المرجع السابق، ص54

[3] . حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، ص 54 .

[4] المرجع نفسه .

فالكبار كانوا يهيمنون بما فيهم الاتحاد السوفييتي، إنه جديد فقط من ناحية الهيمنة الأحادية (الحلف الأوروبي / الأمريكي) وهي هيمنة يحمل بذور فنائها من داخلها ».

إن هذا النظام الدولي الجديد . وفقا لرأي باحث آخر . ليس إلا تقنينا للأوضاع الدولية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية مطروحا منها شيئين هامين هما: الثورات الوطنية وحركات التحرر في العالم الثالث، غياب الاتحاد السوفييتي كطرف مؤثر في الصراع.

وفي إطار هذا الاتجاه هناك من يرفض مقولة النظام الدولي الجديد ليس استنادا إلى حالة الفوضى واللا نظام التي تسود العالم في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة وليس انطلاقا من النظر إلى النظام الدولي الجديد باعتباره نوعا من الوهم والخديعة، ولكن اقتناعا بعدم وجود نظام عالمي جديد وآخر قديم[1]، فحقيقة الأمر تكمن في ذلك التحول الذي يطرأ على خريطة السياسة للعالم في فترة معينة ليترجم على الواقع طبيعة التغير الذي حدث في مراكز القوى واستتبع بالضرورة إعادة ترتيب الأوضاع الدولية وفقا لذلك[2].

الاتجاه الثالث: يؤكد أنصار هذا الاتجاه على أنه من السابق لأوانه الحديث عن نظام دولي جديد بالمعنى العلمي في الوقت الراهن. فهذا النظام لا يزال تحت التكوين، حيث لم تستقر معالمه بصورة واضحة بعد. وسوف يكون هذا النظام من حيث شكله وطبيعته محصلة لجملة من التحولات والتغيرات الدولية الكبرى التي شهدها العالم منذ مطلع الثمانينيات من هذا القرن.

ويصف أنصار هذا الاتجاه المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي بأنها مرحلة انتقالية تشهد اندثار بعض أسس وقواعد النظام الدولي القديم الذي تبلور في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية من ناحية، وبزوغ أسس وقواعد النظام الدولي الجديد من ناحية ثانية. وأن هذه المرحلة الانتقالية قد تستغرق بقية سنوات القرن العشرين، وربما بعض سنوات القرن الواحد والعشرين، لذلك يفضل أنصار هذا الاتجاه

[1] . المرجع السابق، ص54

[2] . المرجع نفسه ، ص54

استخدام تعبيرات من قبيل : نظام دولي متغير، وبيئة دولية متغيرة، وترتيبات دولية جديدة، وضع عالمي جديد، عالم متغير ، والنظام العالمي المراوغ ... إلخ[1] .

ويركز أنصار هذا الاتجاه في الغالب على رصد المتغيرات الدولية الجديدة التي تمثل الأساس لقيام نظام دولي جديد وتحليلها ومحاولة استشراف تطوراتها المستقبلية، ويتحفظ بعضهم كثيرا بخصوص إطلاق مقولة النظام الدولي الجديد على عنوانها.

وينطلق أغلب أنصار هذا الاتجاه من نظرة واقعية إلى عمق التحولات التي حدثت . وتحدث . على الصعيد الدولي، وهي تحولات ألقت . وستلقي . بتأثراتها على العرب شاءوا أم أبوا، ومن ثم يتعين عليهم التعامل معها. وهي كما تفرض تحديات ومخاطر على العرب، فإن بعضها يتضمن فرصا بالنسبة لهم ولو في حدود معينة. ومن هنا يركز أنصار هذا الاتجاه على أهمية الفهم الواعي للتحولات الدولية الجارية مع العمل على بلورة تصورات واستراتيجيات عربية واقعية وفعالة للتعامل معها من منطلق درء المخاطر وتقليص القيود من ناحية ، وتعظيم الفرص التي يمكن أن تتيحها هذه التحولات للعرب من ناحية ثانية[2].

[1] . حسنين توفيق إبراهيم، **النظام الدولي الجديد في الفكر العربي**، ، ص55

[2] . المرجع نفسه ص55.

الفصل الثاني: الأنظمة الدولية International Regimes في النظام الدولي.

ويحتوي على المباحث الآتية بمطالبها.

المبحث الأول: مفهوم الأنظمة الدولية.

المطلب الأول: تعريف الأنظمة الدولية (حسب كراسنر: Defining Regimes

المطلب الثاني: عناصر النظام من خلال تعريف كراسنر Krasner

المطلب الثالث: تصنيف الأنظمة : Classifying Regimes

المبحث الثاني: فهم النظام الدولي الحالي .

المطلب الأول: مكونات النظام بمفهومه الحالي وطبيعته.

المطلب الثاني: استخلاص العناصر الأساسية للنظام الدولي .

المطلب الثالث: خصائص النظام الدولي.

المبحث الثالث: أنواع (أشكال) الأنظمة الدولية في النظام الدولي.

المطلب الأول: الأنظمة الأمنية

المطلب الثاني . الأنظمة البيئية Environment Regimes

المطلب الثالث . الأنظمة الاتصال. Communication Regimes

المطلب الرابع . الأنظمة الاقتصادية.

الفصل الثاني: الأنظمة الدولية International Regimes في النظام الدولي.

نتيجة لتطور المجتمع الدولي، (توسعت العلاقات الدولية وتنوعت، فقد نوع ازدياد عدد الدول العلاقات الدولية، وهذا ما ثبت النظم الموجودة ونشرها على مستويات جديدة، فغالبا ما كانت العلاقات التقليدية بين الدول محصورة في الحقل السياسي، فإنها أصبحت متزاحمة أكثر فأكثر، وأدخل التطور غير العادي مفهوم التعاون الاقتصادي والتقني، وأدى إلى تشعب عوامل العلاقات الدولية .. لأن الدول متواجدة ومختلفة والمجتمع الدولي متغاير الخواص ومتنافر على المستويات الثقافية، العرفية، السياسية والاقتصادية)[1].

يحاول هذا الفصل أن يركز على فكرة "الأنظمة الدولية"، كمفهوم يعبر عن مجموعة أدوات وآليات داخل النظام الدولي، تقوم عليها تفاعلاته المختلفة في المجال الأمني والاقتصادي، الاتصالي، والبيئي، ... عبر عدد من الوسائل والأدوات، لا تقتصر . فقط . على "المؤسسات والمنظمات الدولية" . على أهميتها الكبرى في هذا المجال . وذلك بالرجوع إلى أهم المنظرين لفكرة الأنظمة الدولية.

المبحث الأول: مفهوم الأنظمة الدولية.

المطلب الأول: تعريف الأنظمة الدولية (حسب كراسنر: Defining Regimes)

توجد تعريفات كثيرة للأنظمة، تتخذ جميعها شكلا متشابها، والنظام الذي صار مستعملا على أوسع نطاق قد صاغه "ستيفن كراسنر Stephen Krasner " في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، فهو يلم بتعقيد الظاهرة بشكل فعال,

عرف "كراسنر" Krasner "الأنظمة على أنها: «مجموعة من المبادئ والأعراف والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات الضمنية والصريحة تتجمع حولها توقعات الفاعلين في مجال معين من العلاقات الدولية»[2].

يكشف تعريف كراسنر Krasner عن كون النظام أكثر من مجموعة قواعد، فهو يفترض سلفا مستوى عاليا للغاية من **المأسسة** .

[1] - غي آنيل، **قانون العلاقات الدولية**، ترجمة: نور الدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 199)، ص11

[2] . جون بيليبس، وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ص495

والواقع أن منظري الأنظمة قد تعرضوا للنقد لأنهم لم يفعلوا أكثر من إدخال مصطلحات جديدة لتمييز فكرة تنظيم دولي معروفة، ويعترف منظرو الأنظمة أن **نظرية الأنظمة يمكن أن تشمل التنظيم الدولي وتنطوي عليه، ولكنهم يصرون على أن نهجهم ينطوي على ما هو أكثر من ذلك بكثير**. وهو ما يستم توضيحه عند الحديث عن تصنيف الأنظمة[1].

وهذه القواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي **هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية ، كحق السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية وغيرها**

. مثال عن "النظام" حسب كراسنر في سياق "فكرة الأنظمة الدولية".

حاول كراسنر دفع التعقيد الموجود على مستوى تعريف النظام بالاعتماد على الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات (الغات) لأغراض توضيحية.

كانت الغات في بادئ الأمر اتفاقية صيغت في عام 1947، وعكست إيمان موقعيها بضرورة إقامة منظمة تكون مسئولة عن تنظيم التجارة الدولية، والواقع أنه ثبت أن من المستحيل إقامة منظمة كهذه في ذلك الحين، وعملت الغات كبديل، فأعطيت أمانة عامة ومديرا مسئولا عن القيام بعمل التحضير لسلسلة من المؤتمرات التي التقى فيها موقعو الغات، وتوصلوا إلى اتفاقات تهدف إلى رعاية التجارة الدولية, وفي عام 1994، بعد جولة أورغواي، تم الاتفاق على أن الوقت قد حان لتجاوز الغات وإقامة منظمة رسمية للتجارة العالمية كما كان القصد في الأصل، وكان كراسنر يكتب قبل حدوث هذا التطور، ولكنه لا يؤثر في فائدة الغات كتوضيح لما هو مقصود بكلمة "نظام" .

المطلب الثاني: عناصر النظام من خلال تعريف كراسنر Krasner

المبادئ: تمثلها مجموعات متجانسة من التصريحات النظرية عن الكيفية التي يعمل بها العالم، وقد عملت الغات[2] على أساس المبادئ الليبرالية التي تؤكد أن التجارة الحرة سترفع الرفاهية العالمية إلى الحد الأقصى,

الأعراف: تحدد المقاييس العامة للسلوك، وحقوق الدول وواجباتها، وهكذا ففي حالة الغات، فإن العرف الأساسي هو وجوب تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالتها في خاتمة المطاف,

[1] . جونبيليبس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ص495

[2] . سيأتي ذكرها كمثال عن النظام ، وهي منظمة (مؤسسة دولية) .

تقوم المبادئ والأعراف معا بتحديد الطابع الجوهري لنظام ما لا يمكن تغييرها من دون تحويل طبيعة النظام .

القواعد: تعمل على مستوى من العمومية أخفض من مستوى المبادئ والأعراف، وكثيرا ما تكون مصممة للتوفيق بين النزاعات التي قد توجد بين المبادئ والأعراف، فبلدان العالم الثالث مثلا، كانت تريد قواعد تميز بين البلدان المتطورة والبلدان الأقل نموا.

إجراءات اتخاذ القرار: تحدد مواصفات السلوك المحددة، وأنظمة التصويت (على سبيل المثال) التي تتغير بانتظام مع تعزيز نظام ما وامتداده، فالقواعد والإجراءات التي تحكم الغات مثلا، قد تعرضت لتحوير كبير على امتداد تاريخها، والواقع أن المؤتمرات المتتابعة كان تغيير للقواعد والإجراءات.

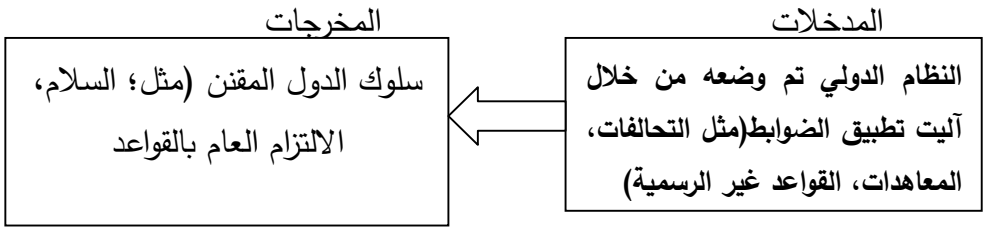

شكل تخطيطي لدور النظام الدولي[1].

المطلب الثالث: تصنيف الأنظمة : Classifying Regimes

تتعد التصنيفات التي تعطى للأنظمة، فيمكن تصنيفها تصنيفا بسيطا (رأسيا أو أفقيا)، ويمكن تصنيفها على أساس جغرافي: ثنائي، وإقليمي، وعالمي، وهو ما أشار إليه جون بيليس وستيف سميث، وإن كان أشهر من صنف في الأنظمة (الأنساق) الدولية هو مرتان كابلان M. Kaplan، وسنشير إلى مختلف صور هذه الأنساق / الأنظمة.

الفرع الأول: تصنيف جون بيليس وستيف سميث للأنظمة الدولية، وهو التصنيف البسيط (الرأسي/ الأفقي)[2].

إن أحد التصنيفات البسيطة والمفيدة مع ذلك، يقيم أنواع الأنظمة على امتداد بعدين[1]:

[1] . **مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، فهم النظام الدولي الحالي،** (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص9

[2] . استخلصت هذا العنوان من العبارات التي استعملها "كراسنر في تصنيفه للأنظمة.

الأول: بعد رأسي، يبرز الطابع الرسمي الشكلي للنظام، فالنظام يمكن ربطه باتفاقية رسمية للغاية، أو حتى بظهور منظمة دولية.

الثاني: البعد أو المحور الأفقي، حيث يمكن لنظام أن يبرز إلى الوجود في غياب أي اتفاقات رسمية، ومن الناحية التاريخية فإن الاتفاقات غير الرسمية بين الدول كانت تقوم على أساس الأسبقية، فالمحور الأفقي يركز على مدى القيود التي تتوقع الدول أن يتعرض لها سلوكها من خلال انضمامها إلى مجموعة الاتفاقيات الضمنية أو الصريحة.

قدم جون بيليس وستيف سميث النموذج الآتي كتوضيح على التصنيف الذي ذكره Levy:

توافق التوقعات		
منخفض	مرتفع	الطابع الرسمي
لا أنظمة	أنظمة ضمنية	منخفض
أنظمة حرفية متحجرة	أنظمة حقيقية قائمة بذاتها	مرتفع

المصدر: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، عن ليفي Levy (1995)

إذا لم تكن هناك اتفاقات رسمية، ولا توافق في توقع الالتزام بالقواعد، فسيكون من الواضح **أنه لا يجد نظام.**

ومن جهة أخرى؛ فحتى في غياب القواعد الرسمية يمكن أن يكون هناك توقع بمراعاة قواعد غير رسمية، مما يوحي بوجود **نظام ضمني.**

وعلى عكس ذلك، فإن من الممكن أيضا تحديد أوضاع جيئ فيها إلى الوجود بقواعد رسمية، من دون أي توقع لمراعاتها، مما **يوحي بوجود نظام حرفي متحجر.**

وأخيرا، فإن هناك أنظمة حقيقية قائمة بذاتها، حيث يوجد توقع كبير بأن القواعد الرسمية سيتم مراعاتها[2] (الجدول / الشكل السابق)

الفرع الثاني: تصنيف إيكنبيري Ikenberry

يصنف أكنبيري الأنظمة الدولية إلى أنماط ثلاثة:

. نظام يسوده توازن القوى بين الدول.

---

[1] . Levy 1995

[2] . **عولمة السياسة العالمية**، ص 497

. نظام تسود القيادة بالهيمنة.

. ونظام بالتوافق [1]

الفرع الثالث: أشهر تصنيفات الأنظمة (الأنساق) الدولية).

تصنف الأنظمة الدولية باعتماد مختلف معايير تصنيف مختلفة، وأشهر هذه التصنيفات تمثلها الصور الآتي ذكرها:

1 . معيار عدد الأقطاب في النسق (النظام)

. الأنساق متعددة الأقطاب (Multipolar system) ، وهي الأنساق التي تضم أكثر من قطبين.

. الأنساق ثنائية القطب (Bipolar system).

2 . المعيار الجغرافي.

. الأنساق الإقليمية (Regional systems) والتي تضم في عضويتها عددا من الأول التي تشترك فيما بينها بالعديد من المظاهر السياسية والثقافية والحضارية وتقع في نطاق جغرافي واحد، وتعتبر متمايزة عن محيطها.

. الأنساق الوطنية (National systems) التي تشمل مجتمع الدولة الواحدة

. الأنساق العالمية (Global systems) التي تضم في عضويتها جميع دول العالم، وفقا لشروط أنظمتها الأساسية.

3 . معيار الوظيفة

. الأنساق الاقتصادية، كالتجمعات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية,

. الأنساق الأمنية، كالأحلاف العسكرية ونظم الدفاع.

4 . المعيار الأيديولوجي.

. الأنساق الليبرالية Liberal system

. الأنساق الشيوعية Communist system

5 . معيار التجانس.

. الأنساق المتجانسة Homogeneous system التي تشترك أعضاؤها في قيم واحدة في بناء كياناتها السياسية.

---

[1] . مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، **فهم النظام الدولي الحالي**، ص7

. الأنساق غير المتجانسة Heterogeneous التي تضم أعضاء تعتمد في كياناتها السياسية إيديولوجيات وقيم متباينة وحتى متصادمة.

6 . معيار الاستقرار.

. الأنساق المستقرة Stable system التي تضم أعضاء يسود الاتفاق بينهم على قواعد العلاقات والتفاعلات.

. الأنساق الثورية Revolutionary system التي يسودها غياب الاتفاق بين الأعضاء على القواعد السلوكية، وحيث يظهر التنافر وعدم الاعتدال في المواقف، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار وفرط عقد النسق[1].

7 . معيار التأثير في عملية صنع القرار.

. الأنساق المسيطرة Dominant system التي تضم الدول الأكثر تأثيرا في تسيير النسق العالمي، بمعنى أنها قادرة على التأثير به دون أن يتمكن أحد من التأثير بها.

. الأنساق الهامشية أو التابعة التي تضم دولا محدودة القدرات في التأثير، والتي غالبا ما تنصاع للمتغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي.

8 . معيار عدد الأعضاء وقواعد العلاقة والتوازن[2] .

. نسق الوحدة المعترضة Unit vito system

. النسق التدرجي الهيراركي Hierarchical system[3]

. النسق العالمي Universal system

. القطبية الثنائية المحكمة Tight bipolar system

---

[1] . خليل حسن، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص308 . 310

[2] . .Kaplan. Morton, **System and process in international politics**, John Wily. Newyork. 1957. P44,

[3] . من خلال هذا النوع من الأنساق، يمكن استخلاص "النسق / النظام الأحادي القطبية"، إذ لم يشر "كابلان" إلى هذا النوع من النظام (Bipolarity) مباشرة، وإنما أشار إليه ضمنيا في سياق دراسته لما أسماه بالنظام الدولي التدريجي، حيث ذكر أنه يتسم بهيمنة تدريجية، حيث يوجد ترتيب تدريجي في النظام الدولي مع **وجود قواعد يحددها القطب المسيطر على قمة النظام**. وأشار إلى أنه نظام يتسم بالاستقرار إذ أنه بمجرد نشأته يصعب تغييره. [جهاد عودة، **مصر والعلاقات الدولية .. الكتاب الأول؛ لنظام الدولي .. نظريات وإشكاليات**، ط1، (دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص12

. القطبية الثنائية المفككة.Loose bipolar system

. نسق توازن القوى.Balance of power system

9 . معيار البنى الاجتماعية في دول النسق[1].

. النسق الصناعي Industrial system

. النسق الزراعيAgrarian system

10 . معيار الاستقرار أو الاضطراب.

وقد استند إلى هذا المعيار "روزكران Resecrance[2] الذي اعتمد المنهج الاستقرائي في ملاحظة أحداث التاريخ الدبوماسي الأوروبي ما بين (1740 . 1960)، حيث ميز بين نوعين من الأنساق,

. النسق المستقر حيث تستطيع منظومة القواعد والأحلاف التي تضبط الوضع داخل النسق وخارجه من خفض الصراع إلى أدنى مستوياته، إذ أشار إلى خمس صور للأنساق تتدرج ضمن هذا الإطار وهي:

أ . القرن الثامن عشر (1740 . 1789)

ب . الاتفاق الأوروبي (1814 . 1822).

ج . الاتفاق القصير (1822 . 1848).

د . الاتفاق البسمركي (1871 . 1890).

هـ . ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945 . 1960)[3].

. الأنساق غير المستقرة، وهي التي تغلب فيها عوامل الصراع على القواعد المنظمة لعلاقات النسق، وأشار إلى أربع صور هي:

أ . النسق الثوري (1789 . 1814)ز

ب . الاتفاق المتعثر (1848 . 1871).

ج . القومية الامبريالية (1890 . 1918).

د . العسكرية الشمولية (1918 . 1945)[4].

---

[1] . ذكر هذا المعيار فؤاد رسلان، ونسبه ل Modelski، ينظر كتابه: **نظرية الصراع الدولي**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)، ص246

[2] . فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي**، (الهيئة المصرية للكتاب، 1986)، ص244 . 246

[3] . مطابقة هذه الفترة لما عرف تاريخيا بسياسة الوفاق الدولي أثناء الحرب الباردة

[4] . خليل حسين، (مرجع سابق)، ص310 . 312.

المبحث الثاني: فهم النظام الدولي الحالي .

يستند هذا المبحث إلى دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة راند، تقدم تفسيرا وقراءة للنظام الدولي الحالي، غير مقتصرة على التحليلات والتفسيرات المقدمة مع إعلان ميلاد النظام الدولي (العالمي) الجديد مع جورج بوش.

ذلك أن البحث رأى في مفهوم النظام الدولي مفهوما موسعا من خلال التعريفات المقدمة له، وهو ماجعل البحث يتناول الفكرة التي عالجتها هذه الدراسة المعنونة ب"فهم النظام الدولي الحالي، والصادرة عام 2016 عن مؤسسة راند الأمريكية .

المطلب الأول: مكونات النظام بمفهومه الحالي وطبيعته.

الفرع الأول: مكونات النظام الدولي بمفهومه الحالي.

يشمل النظام بمفهومه الحالي الآن مجموعة مهولة من المؤسسات التي تعمل على إنشاء مدى هائل من القواعد والمعايير والإجراءات تتراوح تلك المؤسسات من الرسمية للغاية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، التي تتخذ قرارات رسمية وتنشئ سجلات رسمية لعملها، إلى المنظمات غير الرسمية مثل (مجموعة العشرين) أو مجموعات مثل (مجموعة دول الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا)، التي توفر الفرص لعقد محادثات أكثر خصيوصية .

وإقليميا نشأت العشرات من المنتديات مثل مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، روسيا والحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة تحت عنوان عام لما يعتقد عموما على أنه نظام ما بعد الحرب، وتهدف هذه الحوارات إلى العديد من الغايات المختلفة، بداية من بناء الثقة حتى التنسيق الاقتصادي.[1]

[1] . **مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، فهم النظام الدولي الحالي،** ص15

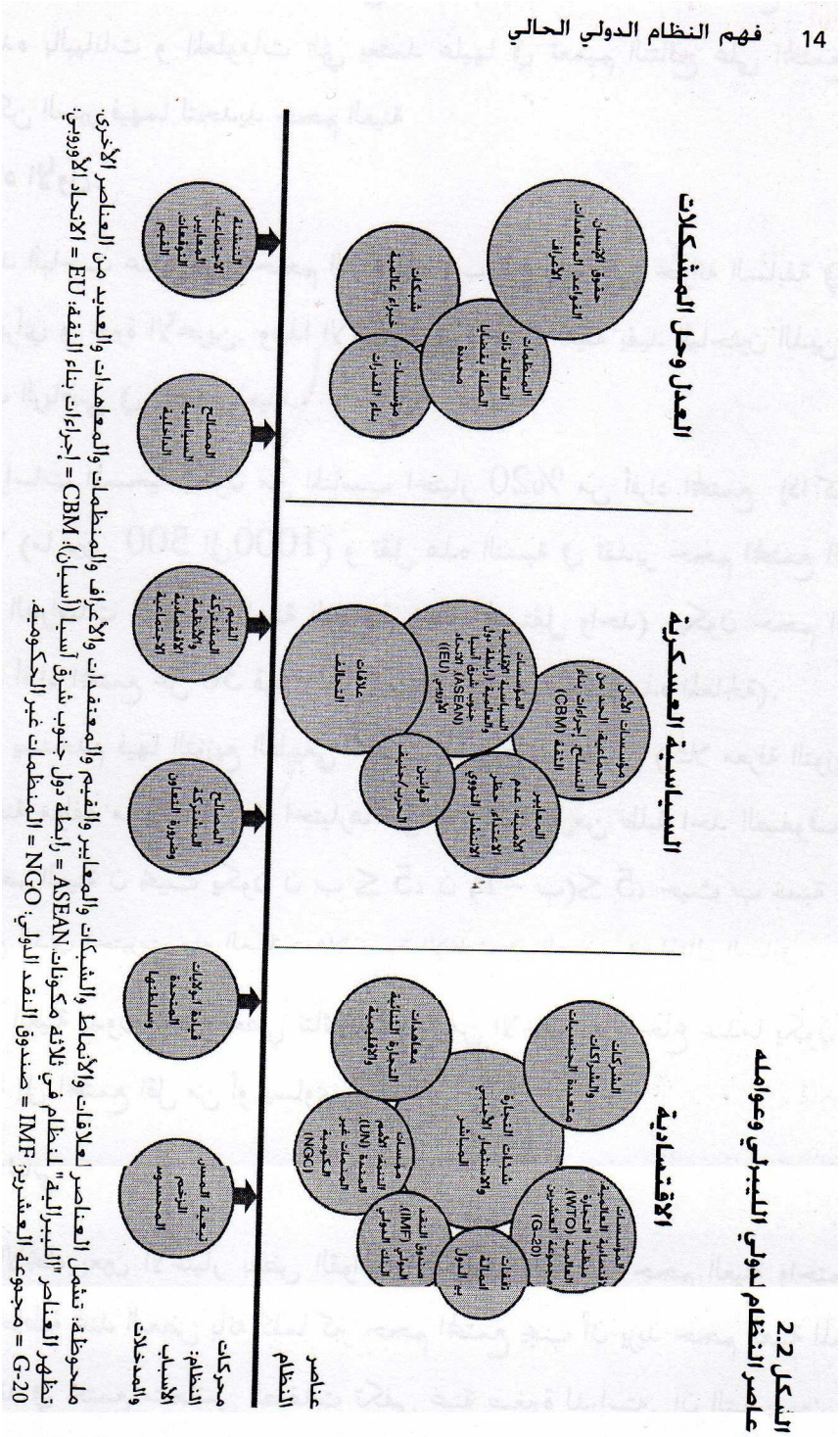

الشكل 2.2 عناصر النظام لدولي الليبرالي وعوامله

ملحوظة: تشمل العناصر لعلاقات والأنماط والشبكات والمعايير والقيم والمعتقدات والأعراف والمنظمات والمعاهدات والعديد من العناصر الأخرى. تظهر العناصر "الليبرالية" لنظام في ثلاثة مكونات ASEAN = رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)؛ CBM = إجراءات بناء الثقة؛ EU = الاتحاد الأوروبي؛ G-20 = مجموعة العشرين؛ IMF = صندوق النقد الدولي؛ NGO = المنظمات غير الحكومية.

يوضح الشكل مجموعة متداخلة وواسعة النطاق من المعايير والمؤسسات والمنظمات والشبكات وآليات أخرى تعكس فئتين مهيمنتين (اقتصادية وعسكرية سياسية)، ومجموعة كبيرة من فئات وقضايا داعمة أخرى، لطالما كان هذا النظام مختلفا عن الأنظمة السابقة، نظرا لطابعه الليبرالي والمؤسسي.

ويشمل النظام بمفهومه الآن: **مجموعة مهولة من المؤسسات التي تعمل على إنشاء مدى هائل من القواعد والمعايير والأجراءات تتراوح تلك المؤسسات من الرسمية للغاية مثل (الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية) التي تتخذ قرارات رسمية وتنشئ سجلات رسمية لعملها، إلى المنظمات غير الرسمية بدرجة كبيرة مثل (مجموعة العشرين) أو مجموعات (مثل دول الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا) التي توفر الفرص لعقد محادثات أكثر خصوصية .**

وإقليميا، نشأت العشرات من المنتديات مثل مجلس منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) . روسيا والحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة تحت عنوان عام لما يُعتقد عموما على أنه نظام ما بعد الحرب الباردة، وتهدف هذه الحوارات إلى العديد من الغايات المختلفة، بداية من بناء الثقة حتى الاتنسيق الاقتصادي وتمتلك العديد من الخطط المختلفة.

تم اعتبار هذا النظام نظاما ليبراليا لاسباب اكثر من تعزيزه للانظمة التجارية المفتوحةن وذلك كتبني اهداف التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان، الدعوات للحوكمة الرشيدة.. وغير ذلك، كل هذا شكل جزءا لا يتجزء من رؤية نظام ما بعد الحرب الباردة[1]

الفرع الثاني: النزعة الليبرالية للنظام الدولي الحالي,

تم اعتبار هذا النظام نظاما ليبراليا لأسباب أكثر من تعزيزه للأنظمة التجارية المفتوحة، وجاء نظام ما بعد الحرب الباردة لتبني أهداف التحول الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان التي أصبحت راسخة بشدة في الولايات المتحدة الأمريكية والرؤية العالمية للنظام.

شكلت هذه الجوانب للنزعة الليبرالية للنظام بداية من مواثيق حقوق الإنسان ومعاييرها، حتى الدعوات للحوكمة الرشيدة جزءا لا يتجزأ من رؤية ما بعد الحرب للنظام واستندت تصورات الولايات المتحدة للنظام . جزئيا . على فرضية أنه لا يمكن لنظام أن يكون قائما على أساس من ديمقراطيات ذات قيم مشتركة كما قدم النظام قدرا ما من العدالة الإجرائية، مما يمنح فرصا لتقاسم السلطة ومشاركة كل من الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء[2].

[1] - **مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، فهم النظام الدولي الحالي**، ص15

[2] . **مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، فهم النظام الدولي الحالي**، (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)، ص15 . 16

الفرع الثالث: النظام الحالي من الناحية العملية معقد وتباين.

ينتاب المؤلفات حول النظام الدولي الغموض بشكل مدهش فيما يتعلق بالقواعد والمعايير والأعراف المحدد المحددة التي تشكل النظام الدولي لما بعد الحرب وكيف تتواءم هذه الأجزاء معا، وفي الواقع قد يؤول الكثير من الحلاف حول قيمة النظام الدولي لسياسة الولايات المتحدة إلى الخلافات هول ماهية النظام في الحقيقة,

ربما يكمن أحد سبل حل الالتباس في رؤية النظام الدولي على أنه مجموعة من الأنظمة الفرعية المتداخلة، وتتنوع هذه الأنظمة الفرعية بدورها في سماتها، مثل الغاية ونطاق العضوية وعمق الالتزام والمنطق السائد ومستوى الشرعية.

تتنوع العديد من الأعراف والمعايير والاتفاقيات والآليات الأخرى التي تشكل نظام اليوم، تنوعا كبيرا في الغايات والنطاق (أو مستوى الشمولية) والعمق (أو حجم التعهدات المخصصة) غير أن العناصر الثلاثة غير مترابطة تعمل الغاية التي تحققها مؤسسة ما على سبيل المثال في تحفيز حجم العضوية (نطاقها) وقوة التعهدات المطلوبة من الأعضاء (عمقها) في أحوال كثيرة[1]

[1] . مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين، **فهم النظام الدولي، ص17**

3

الشكل 2.3
النظام الدولي، 1980

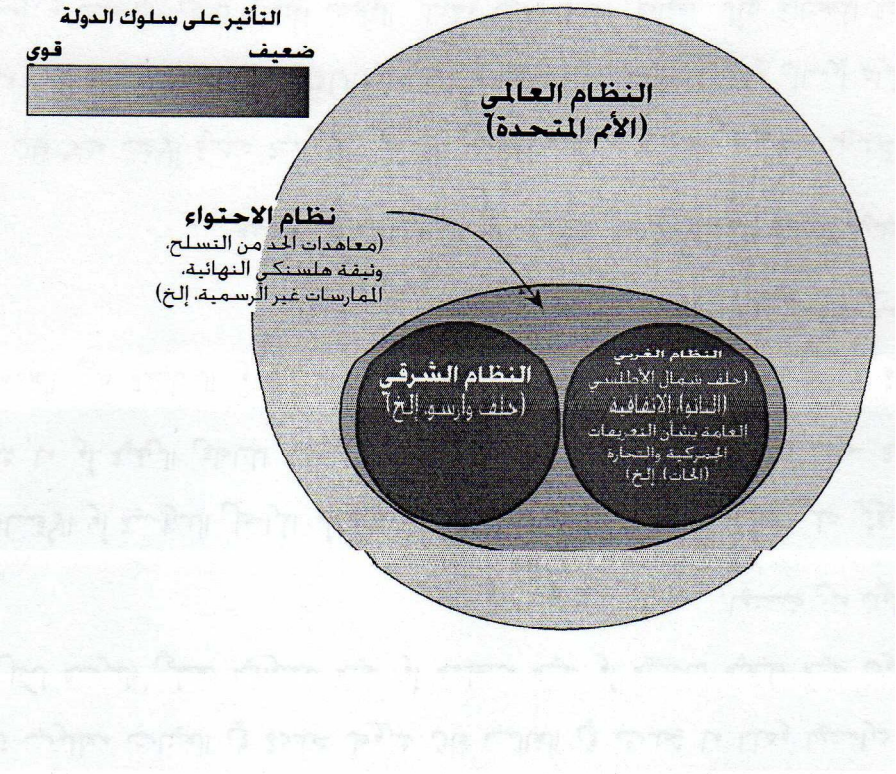

4 توجد مؤسسات قليلة شاملة إلى حد بعيد. تطلب معظم المنظمات من الدول الوفاء بمعايير الانضمام لها، لكن هناك بعض المنظمات التي تم تأسيسها بغية العضويات الكبيرة.

يوضح الشكل بعضا من التباين في أثناء أواخر الحر الباردة عام 1980، ففي هذا الوقت كانت الأمم المتحدة تضم معظم الدول في المنتظم الدولي، غير أنها كانت مؤسسة ضعيفة لم تكن قواعدها متسقة في تطبيقها. وبتعايش هذا النظام العالمي مع أنظمة أصغر منه جغرافيا، مثل النظام الغربي المتألف من مؤسسات أقوى مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) كان يوجد أيضا نظام مختلف ومتنافس يقوده الاتحاد السوفييتي وتجمعه الأيديولوجية الشيوعية ، وفي نهاية الحرب الباردة شكلت عمليه الانفراج ومعاهدة الحد من التسلح والمفاوضات متعددة الأطراف (مثل وثيقة هلسنكي النهائية) نظام احتواء، نظم التفاعلات بين الأنظمة الغربية والشرقية بشكل غير مقيد.

لقد تطور النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، غير أن التباين في نطاق الأنظمة الفرعية وعمقها لا يزال موجودا[1],

المطلب الثاني: استخلاص العناصر الأساسية للنظام الدولي .

ومن هنا يمكننا القول أن العناصر الأساسية التي يتكون منها النظام الدولي هي ثلاثة عناصر رئيسية :

1. **وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي** وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية ، كحق السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والأعراف الدبلوماسية وغيرها .

2 . **الوحدات التي يتم التفاعل فيما بينها وهي الدول والمنظمات الدولية** والمؤسسات ذات الوجود المتعدد (الدولي) كمؤسسات الإعلام الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذا الأشخاص الذين يقومون بأدوار دولية .

3 . **التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام** سواء كانت في المجالات السياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية... الخ .

ومن خلال التعريفات السابق ذكرها، يمكن استنتاج عناصر النسق وتفاعلاته وميزان القوى بين عناصره.

عناصر النسق: يتكون النسق الدولي من مجموعة من عناصر تمثل الوحدات السياسية، أي الدول، على أن تتوافر في الدولة عدة خصائص لكي تكون فاعلة في النسق الدولي، وأبرز هذه العناصر:

. أن تكون لها شخصية معنوية على المستوى الدولي تمكنها من ممارسة حقوقها والتزاماتها الدولية بفاعلية.

. تمتع الدولة بالقدر الكافي من القوة تمكنها من اتخاذ مواقفها وقراراتها بحرية أو بمعزل عن أية ضغوط خارجية .

. أن تكون قادرة على التفاعل مع محيطها، وأن تكون قادرة على التأثير في مجريات العلاقات الناجمة عن مواقفها والتزاماتها، وكذلك القدرة الكافية للتأثير في نشاطات الغير وتفاعلاته[2].

---

[1] . [1] . مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين، **فهم النظام الدولي**، ص18 . 19

[2] . http://boulemkahel.yolasite.com/resources/الإطار%20النظري%20للنظام%20الدولي.pdf

وتبعا لعناصر النسق، اختلف الباحثون في مجال العلاقات الدولية حول اعتبار الدولة المكون (الفاعل) الوحيد في النظام الدولي وبين إضافة عناصر أخرى كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية وصولا إلى الأفراد.

وهنا نشير إلى أن قوة الأعضاء في النسق ومدى تأثيرها في التفاعلات، يختلف بحسب قوة كل عضو، ففي كل نسق سائد هناك قوى مختلفة في حجمها وإمكاناتها وتأثيراتها في النسق ذاته، أو في باقي أعضاء النسق، فهناك دولا تؤثر في تسيير النسق الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه، وهناك دول قوية لكنها غير قادرة على ممارسة أشكال تأثيرية في النظام كفرنسا واليابان مثلا في نفس الحقبة، وهناك دول تتمتع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأقطاب الأخرى وهناك دولا ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النسق ووفقا لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي، كالدول العربية على سبيل المثال . ويسمى تدرج القوى بالنسق الدولي " هيراركية النسق الدولي "

كما أن لكل نسق دولي بنية (structure) وهو ما يتعلق بصورة ترتيب الأجزاء المكونة للنسق الدولي في زمن معين، أي بمعنى عدد لا عبي النسق الدولي وتوزيع القوى فيما بينهم[1].

المطلب الثالث: خصائص النظام الدولي.

يتصف النظام الدولي بالخصائص التالية:

أ . **الشمولية:** لم يكن ممكنا الحديث عن نظام دولي قبل أكثر من قرن من الزمن، إذ كانت العلاقات بين الدول محصورة في إطار ضيق، وهي علاقات تسودها المنافسة والصراع في القارة الأوروبية، ولم يكن ممكنا الحديث عن نظام دولي وإنما نظام أوروبي فقط. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية يمكن القول بأن سمات وملامح النظام الدولي أخذت تظهر وتمثلت في المشاركة المتكافئة لكل الدول في شبكة مكثفة من المنظمات الدائمة والعالمية أولا وازدياد كثافة المعاملات الاقتصادية ثانيا وظهور الاتصالات السريعة في ميدان الإعلام ثالثا، وظهور الأسلحة النووية وما جاءت به من نتائج على صعيد العلاقات الدولية رابعا[2].

[1] . المرجع السابق .

[2] . سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، (عمان الأردن: دار وائل، 2000م)،ص 45

ب . **عدم التجانس:** إذ يتميز النظام الدولي بعدم التجانس، والمقصود بذلك النظام الذي يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية إلى قيم وأيديولوجيات متباينة ذات اثر بالغ في تقرير سياستها الخارجية.

وفضلا عن ذلك، فإن عدم التجانس يرجع . أصلا . إلى كون المجتمع الدولي نفسه منقسم جغرافيا إلى عدد كبير من الدول تتمتع ظاهريا بالسيادة والمساواة أمام القانون ولكنها تتباين تباينا شديدا من حيث الحجم والقوة ، ويوجد هذا الاختلاف أيضا داخل كل دولة، وكذلك داخل الأقاليم حيتنا تختلف فيما بينها بسبب نمو وتطور كل إقليم عن غيره[1] .

ج . **التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة:**

لقد أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة بسبب الثورة في وسائل الاتصال والتطور المذهل في وسائل الإعلام، فتحقق الترابط التام بين مختلف أجزائه، فضلا عن أن تطور وسائل المواصلات ، لاسيما المواصلات الجوية أسهم وبشكل يثير الاهتمام في زيادة حركة التفاعلات والاتصالات بين مختلف وحدات المجتمع الدولي[2].

د . انعدام السلطة الدولية: تختلف طبيعة المجتمع الدولي اختلافا جوهريا عن طبيعة المجتمع الداخلي، فالمجتمع الداخلي هو مجتمع منظم لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع أعضائه طوعا أو كرها، في حين يفتقر المجتمع الدولي إلى وجود أداة تفرض سطوتها على جميع أعضائه[3].

هـ . تعدد الفاعلين الدوليين: بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها،كما يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف فاعلا جديدا كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب، فقد خرج الإرهاب من رحم العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة المضادة، وهو فاعل ليس قطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول وله مقوماته الذاتية

[1] . المرجع السابق، ص46

[2] . المرجع نفسه، ص48

[3] . المرجع نفسه، ص49

واستقلاليته وكثير من الجماهير المتعاطفة معه ، وهناك أيضا تزايد دور منظمات ولجان حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة[1].

و. تعدد الدول: يتسم النظام الدولي الجديد بزيادة عدد الدول الداخلة فيه فبعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة 51 دولة من بينهم مصر أصبح اليوم عدد الدول الأعضاء 203 دولة تشمل جميع القارات، ومن ثم سقط مفهوم الإجماع حول الأولويات الدولية.

ويطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة الاستقطاب Polarization ،حيث يرى بعض المحللين أن السنوات القادمة وتحديدا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستعيد إلى الواجهة عدد من المتنافسين العالميين المتنمرين الصغار كالهند واليابان إلى الساحة الدولية وعودة بعض القوى الكبرى كالصين وروسيا إلى رقعة الشطرنج الدولية كذلك كدول متحدية ومنافسه للولايات المتحدة الأميركية ، وهو ما سيحول النظام إلى نظام تعددي أكثر من ميوله إلى نظام ثنائي القطب ، ولكن سيكون أقرب إلى التعددية القطبية الفضفاضة منه إلى المحكمة ، حيث سيبدو نظام التعددية القطبية فيه على شكل تحالفات بدلا من تكتلات.

وفي مقال للكاتب "دانيال دريزنر" تحت عنوان "ما بعد النظام العالمي الجديد" أو "جديد النظام العالمي الجديد The New World Order " والذي نشرته مجلة Foreign affairs 2006، حيث يوضح أن المعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن لأمريكا غض الطرف عنها. وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية؛ لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب ، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تأسيس جديد لنظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء هذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي.

خ – وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي:

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي اتجهت

[1] . خصائص النظام الدولي، على الرابط :

السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

إلا أنه بعد أحداث 11 سبتمبر تحولت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية، وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن[1] .

المبحث الثالث: أنواع (أشكال) الأنظمة الدولية في النظام الدولي.

لأن النظام يمكن أن يتخذ الكثير من الأشكال، تبدو الأنظمة العملية والمحددة جلية فقط في أوقات معينة من التاريخ من خلال اتخاذ آليات التنظيم، فمن الممكن أن تشمل على المنظمات والمفاوضات والمقاييس التي تبني الثقة وشبكات التجارة المنظمة وتدفقات رؤوس الاموال والعديد من الأدوات الاخرين يمكن تصور اتحادات متنوعة لآليات التنظيم، **قد ينتج كل منها أشكالا مختلفة للنظام .**[2]

يحاول هذا الجزء من الدراسة، بيان أن الدول (الفواعل الرئيسية في النظام الدولي) بإمكانها أن تحدث وتقيم من الأنظمة عبر نطاق واسع من الأنشطة.

معنى ذلك، أن الأنظمة الدولية تتعدد وتتنوع بتنوع النشاط الدولي، وهي في **مجالات النشاط الكبرى للدول**، تتمثل في الآتي:

المطلب الأول . الأنظمة الأمنية: Security Regimes

رغم أن الأنظمة الأمنية هي ظاهرة من ظواهر القرن العشرين بصورة أساسية، تتيح للدول أن تتخلص من معضلة الأمن[3]، فإن من الممكن تشخيص أمثلة سابقة لذلك الزمن، فالائتلاف الأوروبي

---

[1] . المرجع السابق .

[2] - **مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، فهم النظام الدولي الحالي**، ص12

[3] . المعضلة الأمنية تقابلها في اللغة الإنجليزية The Security Dilemma، ويستعمل للدلالة عليها عربيا عبارة "المأزق الأمني" ، أول من صاغ المصطلح هو "جون هارتز" " John Hartez" في كتابه " Idealist internationalism and security dilemma " الذي نشر عام 1950، وأيضا البريطاني هربرت بيتر فيلد " Herbert Butterfiled" في كتابه " History and Humain Relation " الصادر عام 1954، والذي أشار إلى أن المعضلة الأمنية باعتبارها مأساة " Tragedy [Alam Collins, State induced security dilemma maintaining the tragedy, p,27]

مثلا يشكل نظاما كونته الدول المحافظة في أوروبا ما بعد نابليون لمواجهة الثورة والنزاع في المستقبل، وفي الوقت نفسه، وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، أبرم البريطانيون والأمريكيون اتفاقية راش . ياغوت Rush –Bgot في عام 1818 التي أصبحت بمقتضاها البحيرات العظمى منطقة منزوعة السلاح، ولكن بينما بدأ النظام الصامت في أوروبا يتلاشى بعد وقت قصير من تكوينه، فإن النظام الثنائي الكامل في أمريكا الشمالية صار أقوى على نحو ثابت مطرد إلى أن صارت الحدود الطويلة بين كندا والولايات المتحدة منزوعة السلاح وبشكل دائم.

غير أن المحاولات لإقامة أنظمة أمنية كاملة، لم تبدأ بالتكاثر إلا في القرن العشرين، ولاسيما بعد بدء الحرب الباردة، غير أن كفاءة تلك الأنظمة وفاعليتها كثيرا ما تعرضت للتشكيك، وعلى سبيل المثال، فإن "جرفيز Jervis " (1983) قد جادل بأن بعض الأنظمة الكبرى مثل اتفاقية "سالت الأولى" للحد من الأسلحة (SALT 1) 1972 والاتفاقية الثانية (1979) (SALT 2) اللتين صممتا للسيطرة على سباق التسلح للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كانت من حيث العملية اتفاقات ميتة غير سارية المفعول.

وعلى الرغم من المفاوضات المتطاولة، والاتفاقات التفصيلية لم يكن هناك دليل على أنها حدت من سباق التسلح، لأن أيا من القوتين العظيمتين لم تتوقع أن تتمتع القوة الأخرى عن تطوير تقنيات تسلح جديدة.

ومع ذلك، فإن هناك اتفاقيات للحد من الأسلحة، يبدو أنها قد أقامت بالفعل أنظمة أمنية هشة، فاتفاقية الحظر الجزئي للتجارب (النووية) عام 1962قد شجعت بلا شك على منع التجارب في الجو، كما أن اتفاقية عام 1968 لمنع انتشار الأسلحة النووية تستمر في العمل كقيد كابح على أي زيادة في عدد الدول المالكة للأسلحة النووية، فلقد وقعت عليها أكثر من 170 دولة ، أي الغالبية الكبرى من

ويتمحور مفهومها حول عدم إحساس مجموعة ما باللا أمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه "باري بوزان" بالمعضلة الأمنية المجتمعية، والتي تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها ، ثقافتها، دينها، دعاتها، هويتها بشكل عام [عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، **مجلة دفاتر السياسة الدولية**، العدد5، جوان 2011، ص103]

الدول في النظام الدولي، ورغم أن هذه الاتفاقية هشة، فإنها تتسع بقدر واسع جدا من التأييد بحيث أن أي دولة تخرقها سوف تواجه معارضة واسعة الانتشار[1].

المطلب الثاني . الأنظمة البيئية Environment Regimes

أصبحت القضايا العالمية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية من الأهمية بحيث لم يعد من المقبول أن تناقش العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية والأمنية دون أخذ القضايا البيئية في الاعتبار، ويرى البعض أن التحديات التي تفرضها هذه القضايا ستكون في العقود القادمة بمثابة عوامل محددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجلات[2].

لقد أصبحت قضية تلوث البيئة هي قضية عالمية وشمولية في أسبابها وحلولها، حيث أصبحت البشرية في حالة حرب من أجل بقاء واستمرار الحياة على الكرة الأرضية، ومن ثم برزت قضية البيئة بإلحاح وطغت على كل القضايا العالمية المعاصرة الأخرى وأخذت تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي، وهو ما اتضح جليا من خلال قمة الأرض (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية) لعام 1992م [3]

مع تزايد وعي العلماء بالضرر اللاحق بالبيئة العالمية، ازدادت باطراد الأهمية المعطاة لإقامة أنظمة بيئية، فالتلوث النفطي، والاحترار العالمي والضرر الواقع على طبقة الأوزون، كل ذلك قد لفت معظم الانتباه العام، ولكن أقيمت أنظمة في نطاق واسع من المجالات في محاولة لحماية البيئة العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن المواثيق الدولية لانقاد الأنواع المهددة بالخطر من النبات والحيوان يمكن تقصيَّها حتى سبعينيات القرن العشرين، كما أن اتفاقا شاملا بشأن التنوع الحيوي أصبح نافذ المفعول في ديسمبر عام 1955.

---

[1] . . جون **بيليس**، وستيف، شميث، **عولمة السياسة العالمية** ، ص498 . 499

[2] . عطية حسن أهندي، **الإدارة الدولية لقضايا البيئة: دور الأمم المتحدة** ، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 110، أكتوبر، 1992)، ص80

3 . علاء عبد الحفيظ، وأماني عاطف، وسحر سيد ، ونعمة زهران ، **مستقبل النظام العالمي في عام 2030**، "رؤية مستقبلية لدور خارجي يحقق رؤية مصر 2030 " ، إشراف : محمد إبراهيم منصور ، (مركز الدراسات المستقبلية : مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات ودعم القرار)، ص 49

وقد جرت محاولات منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين لتنظيم نقل النفايات الخطرة، حيث فرض ميثاق (بال) (Basle) في مارس 1993 حظرا كاملا على شحن النفايات الخطرة من بلدان العالم المتقدم إلى بلدان العالم المتخلف أو الأقل نموا.

ورغم السلسلة الواسعة من الاتفاقيات الهادفة إلى حماية البيئة العالمية، فليس من المحتمل أن يتعزز كثير منها ليصبح أنظمة كاملة بمعنى الكلمة، وهناك خطر دائم من تدهورها إلى أنظمة غير سارية المفعول، وحتى الاتفاقيات التي يثبت أنها فعالة قد لا يتضح أنها حلت المعضلة الأصلية، وعلى سبيل المثال، فإن محاولات التعامل مع طبقة الأوزون يمكن تقصيها حتى عام 1977، عندما شكل برنامج الأمم المتحدة البيئي لجنة تنسيقية للتعامل مع طبقة الأوزون، ومع تراكم الأدلة على الضرر الناجم عن التلوث، اتفقت الدول القلقة آخر الأمر على تنفيذ بروتوكول مونتريال لعام 1989 الذي قدم مجموعة كبيرة من الإجراءات لحكاية طبقة الأزون.

ورغم التطبيق السريع لهذه الإجراءات، فقد أشارت الأدلة العملية عام 1996 إلى أن الوضع كان مستمرا في التدهور، ذلك أنه ثبت بأن الإجراءات الأولية لم تكن كافية ولا مناسبة، وكان من الواضح أن القواعد التي تم تثبيتها في النظام الأصلي سوف تحتاج غلى توسعة. وكان من الأمور الأدعى إلى الكآبة بالنسبة للمختصين البيئيين هو مؤتمر تغير المناخ الذي انعقد في برلين عام 1995، فعلى الرغم من معالجة مشكلة الاحترار العالمي، فقد اتضح أن من المتعذر الاتفاق على إجراءات قد تتعامل مع تلك القضية[1]

المطلب الثالث . الأنظمة الاتصال. Communication Regimes

قبل القرن التاسع عشر، كانت أهم مجالات الاتصال الدولية التي تخضع إلى أنظمة تتعلق بالشحن البحري والخدمات البريدية، غير أنه ومع تزايد التطور والتكنولوجيا، فقد امتدت الحاجة إلى أنظمة لتشمل التنظيم الدولي للطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية.

[1] . جون **بيليس**، وستيف، شميث، **عولمة السياسة العالمية**، ص499 . 500

ويمكن اعتبار أن شبكة الأنظمة الناجمة عن ذلك في مجموعها تقدم جزءا جوهريا من البنى التحتية الكامنة تحت نسيج الاقتصاد الدولي الحديث، ومن دون هذه البنية التحتية، فإنه لا يمكن إدامة التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي ونظام النقد العالمي.[1]

أما الحاجة إلى نظام يحكم الشحن البحري، فيمكن تتبعها إلى التطورات التقنية في بناء السفن في القرن السادس عشر، وهي تطورات أتاحت للقرون التالية أن تحدث توسعا خارقا للعادة في التجارة الدولية, غير أن هذا التوسع ما كان ليستمر من دون تعزيز نظام ضمني يضمن . بين جملة أمور . حرية الحركة للسفن في أعالي البحار، وحق المرور البريئ عبر المياه الإقليمية تحت الإشراف السيادي للدول البحرية.

ويستمر الجزء الأعظم من التجارة الدولية في الانتقال عن طريق البحر، وتظل هذه الأعراف المركزية قائمة، غير أن القواعد الرئيسية العاملة بموجب هذه الأعراف قد تعرضت للتغيير. وفي المؤتمر الثالث الذي عقدته الأمم المتحدة حول قانون البحار الذي استمر من عام 1973 إلى عام 1982 مثلا، تم تمديد للمياه الإقليمية من ثلاثة أميال إلى اثني عشر ميلا، غير أن هذه القاعدة الجديدة تركت للعرف الكامن وراء المرور البريء كما هو.

وفي أثناء القرنين التاسع عشر والعشرين، برزت سلسلة من المنظمات لإدارة وتقوية الأنظمة التي تؤمن الاتصالات الدولية، وفي عام 1863 اجتمعت الدول الصناعية الكبرى معا لإقامة نظام قياسي موحد للاتصال البريدي، وقد تكرس ذلك رسميا بتأسيس الاتحاد البريدي العالمي عام 1474 م، ففي العام 1965 خرج إلى حيز الوجود الاتحاد البرقي العالمي لتنظيم الاتصالات البرقية، وقد تطور إلى اتحاد الاتصالات الدولي في عام 1932 من أجل التعامل مع التطورات التقنية المعقدة بشكل متزايد في ميدان الاتصالات، وأخيرا تجدر الإشارة إلى سلسلة من المنظمات التي ساعدت على الحفاظ على الأنظمة التي تعمل في ميادين الشحن البحري والطائرات، ذلك أن المنظمة البحرية الدولية والمنظمة الدولية للطيران الدولي، على سبيل المثال، هما وكالتان متخصصتان تابعتان للأمم

[1] . المرجع نفسه، ص500

المتحدة، ومسئولتان عن ظهور عدد كبير من الاتفاقات التي تعزز الأنظمة التي يمكن مراعاتها في هذه المجالات الحساسة[1] الأهمية من النقل الدولي[2].

وفي كتابه النظام العالمي الجديد للإعلام يقول مصطفى المصمودي: «إن مفهوم نظام أعلامي عالمي جديد لم يأخذ مكانته على مستوى الحوار الدولي بكل ما تعنيه الكلمة إلا في بداية سنة 1976 بمناسبة الملتقى الذي نظم بتونس على صعيد خبراء دول عدم الانحياز والمتعلق بمسائل الاتصال في الدول النامية، وهكذا وبعد إدراك ظاهرة انعدام التوازن في ميدان الاتصال التي تنبهت لها قمة الجزائر لبلدان عدم الانحياز سنة 1973ودور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، دعا الملتقى في إحدى توصياته إلى :«أنه من واجب بلدان عدم الانحياز تغيير الوضع المنحاز وتحرير الإعلام ووضع تصور لنظام إعلامي جديد»»[3].

ثم صادق وزراء الإعلام لبلدان عدم الانحياز بعد أربعة أشهر بمدينة "دلهي بالهند" على استنتاجات ملتقى تونس قبل أن يتم دعمها أثناء قمة البلدان غير المنحازة في أغسطس 1976 "بكولمبو" حيث وسع رؤساء الدول المشكلة في إطارها الأساس مؤكدين أن النظام العالمي الجديد للاتصال يتسم بنفس الأهمية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي[4].

وعلى صعيد الأمم المتحد، تناولت اللجنة الحكومية للإعلام التي أنشئت سنة 1978 في صلب هذه المنظمة منذ أول اجتماع لها هذه المسألة وأكدت في إحدى توصياتها أنه إن اريد تحقيق تقديم في إقرار نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال، يجب البحث عن مؤازرة وتعاون الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وكذلك من طرف وسائلها الإعلامية العامة، والخاصة، ومختلف التنظيمات التابعة للأمم المتحدة.

---

[1] ـ من الأمثلة على ذلك: مثال النقل البري الدولي.، النظام القانوني لمنطقة أعالي البحار، نظام السواتل 'الساتليت"، استخدام الفضاء ...وكيفية تنظيم مختلف هذه استخدامات في هذه المجالات التي يزداد تطورها يوما بعد يوم مع تطور وسائل الاتصال .

[2] . جون **بيليس**، وستيف، شميث، **عولمة السياسة العالمية** ، ص500 . 501

[3] . مطصفى المصمودي، **النظام العالمي الجديد للإعلام**، ط1، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)، ص21

[4] . المرجع نفسه، ص21

وتوضحت مهام اللجنة الدولية المكلفة بمعالجة قضايا الاتصال (أي لجنة سين ماك برايد) بفضل قرار اليونسكو المشار إليه في اللوائح التنظيمية الأخرى التي أوصت اللجنة بتعميق دراستها لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال وبيان طرق تطبيقه[1] .

وهكذا أرسيت القواعد الأولى لمفهوم النظام العالمي الجديد للإعلام في المؤتمر الحادي والعشرين من خلال لائحة تمت المصادقة عليها في شبه إجماع بعد أخذ ورد ومفاوضات طويلة[2].

المطلب الرابع . الأنظمة الاقتصادية.

يقول "إيمانويل وولرستين":« **إن النظام العالمي الحديث الذي نعيش فيه، هو نظام اقتصادي رأسمالي عالمي**»[3]، ويقول: «إن ما نعنيه بالاقتصاد العالمي، هو ذلك **المجال الجغرافي الكبير الذي يسود فيه نظام تقسيم العمل**، وينتج عنه تبادل داخلي ضخم للبضائع الأساسية أو الضرورية، وتدفق للمال والأيدي العاملة، ومن الملامح المميزة للاقتصاد العالمي أنه ليس محدودا ببنية سياسية موحدة، بل فيه وحدات سياسية كبيرة، يرتبط بعضها ببعض ارتباطا غير وثيق في نظامنا الدولي الحديث، **عبر نظام بين . دولي**، فالاقتصاد العالمي يشمل على ثقافات وجماعات شتى، بأديانها الكثيرة ولغاتها المتعددة، وأنماط حياتها المختلفة. ولا يعني هذا أنها لا تنشئ بعض الأنماط الثقافية المشتركة، مما سنسميه الثقافة الجغرافية . كما يعني أننا لن نستبعد وجود تجانس سياسي ولا ثقافي في الاقتصاد العالمي، بيد أن أكثر ما يوحد البنية هو نظام تقسيم العمل الذي هو جزء منه»[4].

يقول إيمانويل وولرستين: «إن النظام الدولي الحديث نشأ . كما سبقت الإشارة إليه . في القرن السادس عشر، حين لم يكن هذا النظام الدولي قائما إلا في جزء من العالم، ولاسيما من أوروبا

---

[1] . المرجع السابق، ص25

[2] . المرجع نفسه، ص99

[3] . إيمانويل وولرستين، **تحليل النظم الدولية**، ترجمة: أكرم علي حمدان، ط1 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 1436هـ/ 2015م)، 35

[4] . المرجع نفسه، ص35

والأمريكيتين، لكنه توسع مع مرور الزمن حتى شمع أنحاء المعمورة، وهو الآن، وكما كان على الدوام، اقتصاد عالمي، كما أنه الآن، وكما كان على الدوام، اقتصاد عالمي رأسمالي»[1].

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأ الحلفاء[2] التفكير في وضع أسس لنظام دولي جديد، يتفق مع تصوراتهم لعالم ما بعد الحرب، بعد استخلاص دروس الماضي، وخاصة ما ترتب على نهاية الحرب الأولى من اضطراب وعدم استقرار أديا إلى قيام حرب جديدة، وقد تضمن الإعداد لهذا النظام الدولي الجديد العمل على الجانبين السياسي والاقتصادي[3].

أما في الجانب السياسي، فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن، فقد تبلور في ميثاق الأمم المتحدة، وإنشاء منظمة عالمية جديدة تحل محل عصبة الأمم، وهي منظمة الأمم المتحدة، وقد بدأ التمهيد للأفكار الأولى لهذا النظام العالمي الجديد منذ إعلان الرئيس "روزفلت عن ميثاق الأطلنطي 1941[4]، وانتهاء بمؤتمر سان فرانسيسكو 1945 وإنشاء المنظمة العالمية ومحكمة العدل الدولية.

يقوم الميثاق . ويكمله بشكل إعلان حقوق الإنسان الصادر 1948 . على عدد من المبادئ والمقاصد الرئيسية، أهمها استيعاب الحرب كوسيلة لتسوية المنازعات، والاعتراف بسيادة الدولة واستقلالها، والاعتراف بحق تقرير المصير، وضرورة احترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز بين الأفراد، وتحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول. **ويقوم هذا النظام الدولي الجديد في الجانب السياسي على التوفيق بين اعتبارين يجمعان بين المثالية والواقعية**، فقد أخذ هذا النظام من الناحية النظرية بمبدأ المساواة بين الدول، ولكنه أكد في الوقت نفسه على الاعتراف من الناحية العملية بالوضع الخاص والمتميز للدول الكبرى والمنتصرة، فجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتمتع بالمساواة في الحقوق، ولكل منها صوت واحد بصرف النظر عن حجمها أو ثروتها، وهي جميعا أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة دون تمييز، ومع ذلك فإن مجلس الأمن، وهو الجهاز التنفيذي في أمور

---

[1] . إيمانويل وولرستين، **تحليل النظم الدولية**، ترجمة: أكرم علي حمدان، ط1 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 1436هـ/ 2015م)، 35

[2] . الحلفاء هم :

[3] . حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، (الكويت: عالم المعرفة، 2000)، ص37

[4] . المرجع نفسه، ص37

السلم والأمن، تكون من نوعين من الأعضاء، أعضاء دائمين ينتمون يتمتعون بحق النقض أو الاعتراض، (الفيتو)، وأعضاء غير دائمين ينتخبون لفترة سنتين من بين أعضاء الجمعية العامة.

وعلى حين تصدر الجمعية العامة توصيات غير ملزمة، فإن مجلس الأمن وحده، يتمتع بقرارات ملزمة للمجتمع الدولي، ومراعاة للأوضاع الواقعية واختلاف موازين القوى العسكرية والاقتصادية، فقد اعترف الميثاق بالوضع الخاص للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، بحيث لا يفرض عليهم أي قرار يعارضون عليه، فالدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي (سابقا) والمملكة المتحدة وفرنسا والصين) تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، ولكل منها حق الاعتراض أو النقض لأي قرار لا توافق عليه. وكما جاء إنشاء منظمة الأمم المتحدة، كأساس لتنظيم المجتمع السياسي الدولي، توفيقا بين الاعتبارات المثالية من المساواة بين الدول، وبين الاعتبارات الواقعية، لاختلاف موازين القوى، فقد قامت محكمة العدل الدولية، كأساس للنظام القضائي الدولي، تعبيرا ناقصا عن النظام القضائي الإلزامي، حيث استمر اختصاصها القضائي اختياريا للأطراف المتنازعة.[1]

أما المجال الاقتصادي، فقد وضعت أسسه المؤسسية في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في 1944، حيث تمخض الأمر على إنشاء مؤسستين هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهما يتعاملان مع قضايا التمويل والنقد على المستوى العالمي، وأما قضايا التجارة، والتي تعرض لها ميثاق هافانا، فإنها لم تتبلور في شكل نتائج عملية حتى نهاية الحرب الباردة، حيث أنشئت منظمة التجارة العالمية بعد انتهاء جولة "أرجوي" في 1944، وإزاء الفشل في الوصول إلى نظام تجاري عالمي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد تجمعت الدول الصناعية المتقدمة، بشكل أساسي، في ترتيبات خاصة عرفت باسم "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات GATT" منذ 1947، فيما لجأت الدول النامية إلى الدعوة لتشكيل ترتيب مقابل هو "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المعروف باسم 'الأونكتاد" UNCTAD" 1964 الأول، ناد للأغنياء، والثاني تجمع الفقراء[2]

ليس من الممكن تقديم استعراض مختصر للأنظمة الاقتصادية المعقدة التي تأسست في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن من الجدير بالملاحظة، انها تعكس الجهد المصمم الذي بذلته

[1] . حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**، (الكويت: عالم المعرفة، 2000)، ص37 . 38

[2] . المرجع نفسه، ص38. 39

الولايات المتحدة الأمريكية . على وجه الخصوص . لتعزيز مجموعة من الأنظمة التي أقيمت على مبادئ ليبرالية، فقد كانت الولايات المتحدة ترغب بشكل خاص في تأسيس نظام تجاري يقوم على مبادئ التجارة الحرة، وقد أبرمت الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الغات)، كما رأينا[1] لتحقيق هذا الهدف,. غير أنه في الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترفت بأن التجارة تتطلب اقتصاديات محلية مستقرة ونظاما نقديا مستقرا كي تزدهر.

وقد تأسست سلسلة من المنظمات الدولية[2] كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بعد عام 1945 من أجل الترويج لبيئة تستطيع التجارة أن تنتعش فيها، ورغم أنه كانت هناك مخاوف من أن الأنظمة التجارية التي أقامتها الولايات المتحدة سوف تنهار حالما تصبح نقاط الضعف واضحة في الاقتصاد الأمريكي نفسه في أواخر ستينيات القرن العشرين، فقد أثبتت الأنظمة الاقتصادية التي ظهرت إلى حيز الوجود بعد عام 1945 أنها مرنة وسهلة التكيف والقدرة على استعادة حيويتها على نحو مدهش[3].

وعن أهمية النظام الاتصالي بالنسبة للنظام الاقتصادي، يقول جون بيليس، وستيف، شميث، في عولمة السياسة العالمية:« الاقتصاد الدولي .. لا يستطيع أن يعمل في غياب البنية التحتية التي تقدمها أنظمة الاتصالات، فالمجموعتان من الأنظمة متداخلتان على نحو متشابك لا فكاك له»[4]

خلاصة الفصل الثاني:

أن نظرية الأنظمة هي محاولة شرع بها علماء الاجتماع في سبعينيات القرن العشرين للتعبير عن وجود سلوك تحكمه القواعد في النظام الدولي الفوضوي.

. تم تحديد الأنظمة عن طريق المبادئ والأعراف، والقواعد وإجراءات اتخاذ القرار.

[1] . انظر المثال الذي ذكره كراسنر في توضيحه لمعنى النظام المبحث الأول من هذا الفصل.

[2] . أنظر مختلف مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر كتاب: حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر.

[3] . جون **بيليس**، وستيف، شميث، **عولمة السياسة العالمية**، ص501 . 502

[4] . المرجع نفسه، ص501

. يمكن تصنيف الأنظمة من حيث الشكل الرسمي للاتفاقيات الكامنة تحتها ودرجة توقع مراعاة الاتفاقات، ويمكن تحديد أنظمة كاملة، وضمنية، وميتة أو غير نافذة المفعول

. تساعد الأنظمة على تنظيم العلاقات الدولية في كثير من مجالات النشاط.

. إن الحديث عن النظام محليا كان أم دوليا، يجب ألا يولد في الذهن انطباعا أنه رديف للخضوع والالتزام المطلق بالقانون والشرعية، أو أنه رديف للاستقرار وعلاقات التعاون والسلام، **بل إن النظام يعني في سياقنا هذا ارتباط الدول . اختياريا أو إجباريا . في تفاعلات وعلاقات مع بعضها البعض . علاقات سلم أو علاقات حرب وتناحر . من أجل تحقيق مصلحة مشتركة . لجميع وحدات النظام أو لجوء منها . اعتمادا على مبادئ شريعة القانون أو شريعة القوة، وسواء كان هذا النظام محكوما ومسيرا من طرف قطب واحد أو ثنائية قطبية أو تعددية قطبية.**

وعلى هذا الأساس، فمفهوم النظام الدولي غير مقيد بأوضاع قانونية محددة، فهو موجود مع تقلب الأحوال والدول في الصراع وفي السلم[1] .

ينصرف مصطلح النظام الدولي بمعناه الواسع إلى كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة بعينها، والتي تواطأت هذه الجماعة على قبولها واتباعها في تنظيمها لما ينشأ داخل إطارها من علاقات وروابط، ومن ثم فإن نطاق دراسة النظام الدولي بهذا المفهوم تشمل أنشطة عدة من جوانب العلاقات الدولية كالمعاهدات والعلاقات الديبلوماسية والقنصلية والمؤتمرات والحروب وغيرها، إلى جانب المنظمات بمعناها الاصطلاحي[2].

كما أن (التنظيم الدولي يقصد به التركيب العضوي للجماعة الدولية، أي مجموعة الأنشطة والمؤسسات التي يحتويها إطار العلاقات الدولية منظورا إليها من وجهة نظر حركية ديناميكية، تشمل دراسة الوضع الراهن لنظم الحياة الدولية القائمة بما تنطوي عليه من نقص وقصزر مع استشراف مستقبل تلك النظم واحتمالات تطورها وإمكانية تطويرها حتى تكون أكثر فعالية ونجاعة)[3] .

---

[1] . محمد الأطرش وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي** المرجع نفسه، (114).

[2] محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية . النظرية العامة والأمم المتحدة**، ط3، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1972)، ص22

[3] . خليل اسماعيل الحديثي، **االوسيط في لتنظيم الدولي**، ص10

الفصل الثالث: المنظمات الدولية كآلية من آليات التنظيم في النظام الدولي.

ويشتمل هذا الفصل على المباحث الآتية بمطالبها:

المبحث الأول: نشأة المنظمات الدولية

المطلب الأول : التعريف بالمنظمة الدولية.

المطلب الثاني: نظرية المؤتمر الدولي لإنشاء المنظمة الدولية

المطلب الثالث: العضوية في المنظمة الدولية .

المبحث الثاني: أهداف المنظمة الدولية ومبادؤها

المطلب الأول : أهداف المنظمة الدولية.

المطلب الثاني: مبادئ المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: نماذج تمثلية لأهداف ومبادئ بعض المنظمات الدولية

المبحث الثالث: أجهزة المنظمات الدولية وعملها.

المطلب الأول : أجهزة المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: التصويت والقرارات والتوصيات.

المطلب الثالث: الشخصية القانونية الدولية للمنظمة الدولية.

الفصل الثالث: المنظمات الدولية كآلية من آليات التنظيم في النظام الدولي.

خلال زمن طويل جدا كان المجتمع الدولي مشكلا من الدول، وأن قانون علاقاتها كان حصريا بين الدول، لكنه في القرن العشرين ظهرت هناك بنى جديدة مثل روابط الدول والتي تدعى المنظمات الدولية[1]

أشار كل من مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين، في دراستهم " فهم النظام الدولي الحالي" إلى اعتبار أن (مجموعة التحالفات والمنظمات العرفية وغير العرفية الرسمية والخاصة، والقواعد والمتطلبات (الموضوعية بمعاهدة أو وسائل أخرى)، والمعايير (الطارئة في بعض الأحيان والمدروسة في البعض الآخر)، **هي الأدوات و آليات التنظيم**[2] في النظام الدولي . حسب تعريفم له . ، ومن ناحية أخرى ألمح إلى دور الأنظمة الفرعية وعمقها في النظام الدولي.

لهذه الأسباب وغيرها، رأينا أن يكون عنوان الفصل معبرا عن كون المنظمات الدولية آلية من آليات التنظيم داخل النظام الدولي.

يضاف إلى ذلك، وأنه وتبعا لعناصر النسق (النظام)، والتي سبق توضيحها، اختلف الباحثون في مجال العلاقات الدولية حول اعتبار الدولة المكون (الفاعل) الوحيد في النظام الدولي وبين إضافة عناصر أخرى كالمنظمات الدولية والإقليمية والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية وصولا إلى الأفراد.

وهنا نشير إلى أن قوة الأعضاء في النسق ومدى تأثيرها في التفاعلات، يختلف بحسب قوة كل عضو، ففي كل نسق سائد هناك قوى مختلفة في حجمها وإمكاناتها وتأثيراتها في النسق ذاته، أو في باقي أعضاء النسق، فهناك دولا تؤثر في تسيير النسق الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه، وهناك دول قوية لكنها غير قادرة على ممارسة أشكال تأثيرية في النظام كفرنسا واليابان مثلا في نفس الحقبة، وهناك دول تتمتع بقدرات معينة تتذبذب بين علاقات الأقطاب الأخرى وهناك دولا ضعيفة تنتظر تقرير مصيرها ووضعها في النسق ووفقا لتوازن القوى بين الأقطاب في النسق الدولي، كالدول العربية على سبيل المثال . ويسمى تدرج القوى بالنسق الدولي " هيراركية النسق الدولي "

[1] . غي آنيل، **قانون العلاقات الدولية**، ترجمة: نور الدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 199)، ص7

[2] . مايكل جيه مازار وميراندا بيرايب وأندرو رادين، **فهم النظام الدولي، ص7**

كما أن لكل نسق دولي بنية (structure) وهو ما يتعلق بصورة ترتيب الأجزاء المكونة للنسق الدولي في زمن معين، أي بمعنى عدد لا عبي النسق الدولي وتوزيع القوى فيما بينهم[1].

المبحث الأول: نشأة المنظمات الدولية

المطلب الأول : تطور فكرة التنظيم الدولي ونشأة المنظمات الدولية.

عرفت المجتمعات البشرية القديمة فكرة التنظيم (المنظمات الدولية)، وإن لم تستعمل هذا المصطلح، فالمنظمة الدولية تقوم على أساس اتفاق مجموعة من الدول على حماية أمنها وضمان مصالحها وتنمية علاقاتها الدولية وعقد الأحلاف بين الدول، وهو هدف عرفته المجتمعات القديمة، وتبلور كفكرة مجسدة على أرض الواقع مع الفكر الأوروبي الحديث[2].

الفرع الأول : تعريف المنظمة الدولية.

ليس من اليسير إعطاء تعريف جامع مانع للمنظمة الدولية، ذلك لأن لكل منظمة سمات خاصة بها، وهي تزداد تنوعا كلما تطورت المنظمات الدولية، وكثر عددها[3]، لهذا تعددت التعاريف المقدمة للمنظمات الدولية، من خلال اختلاف الزاوية التي يدرس من خلالها كل باحث المنظمة الدولية، فهناك من يعرف المنظمة الدولية انطلاقا من الجانب الهيكلي لها، وذلك من خلال كون المنظمة الدولية عبارة عن مؤسسة أو جهاز تنشئه مجموعة من الدول، يمتلك بعض الصلاحيات والوسائل التي تمكنه من القيام بالمهام المنوطة به[4]، كما أن هناك تعاريف أخرى ركزت على الجانب الوظيفي لهذه المنظمات، من حيث كونها مؤسسات تعاونية، ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة يتم اختيارها من طرف الدول لتحقيق الأهداف العامة[5]

ومن تعريفات المنظمات الدولية نذكر:

1 . **عرفها خليل اسماعيل الحديثي** بأنها: « هيئة تستطيع أن تفصح بصورة مستديمة عن إرادة تتميز من وجهة النظر القانونية عن إرادة أعضائها، وهي وليدة اتفاق منشئ لاختصاصاتها باعتبارها

---

[1] . خليل اسماعيل الحديثي، **االوسيط في لتنظيم الدولي**، ص10

[2] . ينظر الفصل الأول من المطبوعة

[3] . خليل إسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص 11

[4] . مبروك غضبان، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، دراسة تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي**– (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص 20

[5] . المرجع نفسه، ص21

وسيلة من وسائل التعاون الاختياري بين الدول في مجال أو مجالات معينة، اتفقت إرادات الدول الأعضاء على تحديدها»[1].

2 . عرفها محمد المجذوب بأنها: «تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية" وتتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق اتفاقية على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة للإشراف جزئيا أو كليا على بعض شؤونها المشتركة من خلال العمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي»[2].

3 . وعرفها إبراهيم أحمد شلبي بقوله: « المنظمة الدولية هي هيئة دائمة ذات إرادة مستقلة تتفق الدول على إنشائها لمباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الميثاق »[3]

4 . وعرف سهيل حسين الفتلاوي المنظمة بقوله هي :« هيئة دائمة تنشأ بموجب معاهدة دولية بين عدة دول عدة، تتمتع بإرادة مستقلة عن إرادة الدول الأعضاء ، تهدف إلى حماية مصالحهم الخاصة ». وتنظم علاقة المنظمة بدولة المقر اتفاقية خاصة يطلق عليها **اتفاقية المقر** ، تبين حدود عمل المنظمة وحصانات وامتيازات العاملين فيها وما يتمتعون به من امتيازات وإعفاءات ، وحق الدخول والخروج لدولة المقر[4].

الفرع الثاني: علاقة المنظمة بالتنظيم الدولي:

وضع الأستاذ الغنيمي نصب عينه "التمييز بين المنظمة الدولية والتنظيم الدولي، وذلك حينما تكلم عن العلاقة بين المصطلحين؛ فالمنظمات الدولية هي تجسيد لفكرة التنظيم الدولي، أو هي واقع يخدم فكرة منظمة تندمج فيها الفكرة بالمشروع اندماجا يجعل منهما وحدة ذات سلطان ودوام يعلوان الأشخاص الذين يتصرف النظام بواسطتهم في البيئة الدولية.

---

[1] . خليل إسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص 11

[2] . محمد المجذوب، **التنظيم الدولي . النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة** . (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002)، ص8

[3] . إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية** .(بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنش، 1984)، ص11

[4] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ط، (عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 1432/ 2011)، ص19

إذن هناك فرق بين الفكرة "فكرة التنظيم الدولي، وبين "المدرك"، مدرك المنظمة الدولية، فهو بهذا المعنى كالفرق بين الفكرة والمشروع، وهو بالذات ينطبق على علاقة التنظيم الدولي من حيث فكرة المنظمات الدولية من حيث هي مشروع[1].

يقول خليل إسماعيل الحديثي: «وما نستصوبه في متابعتنا لرأي الأستاذ الغنيمي هو أن نعالج التنظيم الدولي على حدة، فلا نواكب النهج الذي يمازج كلا من التنظيم الدولي والمنظمات الدولية».

ويضيف: «ذلك أن التنظيم في معناه العام يمكن أن ينصرف إلى كافة قواعد القانون الدولي، لأن هذه القواعد جميعها إنما تقوم بتنظيم العلاقات الدولية، ولكن التنظيم الدولي في مفهوم الدراسة تعبير له مدلوله الخاص، فهو تطبيق من تطبيقات الظاهرة الاتحادية في الجماعة الدولية»[2].

وفي هذا الإطار من الظاهرة الاتحادية، يمكن أن نعرف التنظيم الدولي من حيث هو فكرة، دون أن نقع فيما تردى فيه كثير من الكتاب، وهو إدماج مدركي التنظيم الدولي والمنظمات الدولية في تعريف واحد، وإذا ما أردنا أن نتجنب هذا الدمج، فيمكن أن نعرف التنظيم الدولي بأنه: «مجموعة القواعد المرتبة للمنظمات الدولية، وكيفية تعاون الدول في الاستفادة منها»[3]

وتعاون الدول هنا، المقصود به هو صورة من صور الظاهرة الاتحادية، تقوم على تحقيقة هيئات من بينها المنظمات الدولية.

الفرع الثالث: عناصر المنظمة :

أما عناصر المنظمة ، فهي تتراوح بين عناصر شكلية وعناصر موضوعية :

بالرغم مما تحظى به هذه الشروط والعناصر من أهمية تسهم في الإلمام بأطراف الظاهرة، إلا أن البعض قد غالى في ذلك، حينما أسهب في إيراد تفصيلاتها بحيث وصل عند البعض إلى عشرة عناصر وهي:

1 . نشوء المنظمة الدولية يستند إلى اتفاقية دولية جماعية متعددة الأطراف.

2 . عنصر الدوام.

3 . وجود أمانة عامة دائمة

---

[1] . خليل إسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص 12

[2] . المرجع نفسه، ص13

[3] . المرجع نفسه .

4 . تتمتع المنظمة بالشخصية القانونية.

5 . التمتع بقدر معين من الامتيازات والحصانات.

6 . الاعتراف بالمنظمة شخصا من أشخاص القانون الدولي.

7 . أن تمثل الدول الأعضاء في المنظمة وأن يكون للمنظمة جهاز من الموظفين الدوليين.

8 . الاعتراف للمنظمة الدولية بسلطة إصدار القرارات.

9 . التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما تصدره المنظمة من قرارات وتوصيات.

10 . التزام الأعضاء بتحمل نفقات المنظمة والإسهام في أعبائها المالية.

لكننا نجد أن بعض هذه العناصر ليست في الواقع عناصر أو شروط لازمة لنشوء المنظمة بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي آثار تترتب على وجودها، كالقول بضرورة وجود أمانة عامة للمنظمة وضرورة التزام الدول الأعضاء بتمويل نفقات المنظمة، والاستعانة بعدد من الموظفين الدوليين لإدارة شؤون المنظمة وغير ذلك.

هذا فضلا عن أن بعض العناصر مكررة، فالاعتراف بالشخصية القانونية مثلا هو عينه الاعتراف بالمنظمة شخصا من أشخاص القانون الدولي، وأثر يترتب عليه، وكذلك الحال بالنسبة لشرط التمتع بالحصانات والامتيازات هو الآخر يعد أثرا يترتب على الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية[1].

كما أن بعض الشروط تدرك بداهة ولا تشكل عنصرا يشار إليه في تكوين المنظمة الدولية، كالقول بضرورة الاعتراف للمنظمة بسلطة إصدار القرارات والتوصيات والتزام الدول الأعضاء بالعمل على تنفيذها، إذ أن عقد اتفاقية جماعية بين عدد من الدول لإنشاء منظمة دولية ينطوي بالضرورة على الاعتراف والتسليم بمنح المنظمة سلطة إصدار قرارات وتوصيات حتى وإن لم يشر إليها صراحة.

لذا نجد فقيها مثل "بول ريتر" يقصر تلك العناصر على عنصرين: **إحداهما** يمثل الجانب العضوي في المنظمة وهو **التنظيم**، ويتفرع عنه "الدوام" و"الإرادة الخاصة" والآخر هو الجانب الوظيفي وهو عادة لصيق بصفة **الدولية**، أي: **أن يكون أعضاء المنظمة دولا كأصل عام**"، وما يستتبع ذلك من كونها وسيلة

[1] . ينظر محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية**، ص25، وإسماعيل عثمان الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص14

من وسائل التعاون الاختياري بين عدد من الدول لتحقيق مقاصد محددة رسمتها تلك الدول في معاهدة ما عقدت إلا لهذا الغرض[1]. ونتناول عناصر المنظمة ممثلة في النقاط الآتية:

أولا / العناصر الشكلية تتمثل في :

1 . **الهيئة الدولية التي تعبر عن الجانب المادي للمنظمة،** والذي يتمثل في الكيان المادي والقانوني للمنظمة (مقر المنظمة، الهيئة الإدارية والأمانة العامة ووجود عدد من الموظفين فيها)[2].

فلا يمكن القول بقيام المنظمة الدولية ما لم يتوفر لها كيان متميز ودائم يستمر طالما ظل الاتفاق المنشئ لها ساري المفعول، فالمنظمة الدولية يجب أن تتمتع بكيان متميز عن الدول التي أسهمت في إنشائها[3]، فللمنظمة الدولية **علم خاص** بها يمثلها ويميزها.

. تمتع المنظمة والموظفين العاملين فيها وممثلي الدول الأعضاء بالحصانة .

. يمكن للمنظمة الدولية أن تتخذ لها مقرا ثابتا كما هو الحال بالنسبة لجامعة الدول العربية، أو أكثر كما هو الحال بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة التي اتخذت لها مقرين: ب(نيويورك، وجنيف بسويسرا). ولها أن تفتح عددا من الفروع في الدول الأعضاء.

2 . **مجموعة أشخاص قانونية دولية :** تتمثل في الدول (أساسا)، إذ لا تتكون المنظمة الدولية من دولة واحدة، إذ تنظم الدول إليها ذات السيادة ويطلق عليها بالمنظمات الحكومية (كهيئة الأمم وجامعة الدول العربية)، وللمنظمة الدولية أن تمنح صفة عضو أو المراقب لحركات معينة كمنظمات التحرير المعترف بها من قبل المنظمات الإقليمية المعنية[4].

والمنظمات التي تعقد بين غير الدول كالمنظمات التي تعقد بين الاتحادات والنقابات والجمعيات الخاصة يطلق عليها بالمنظمات غير الحكومية، مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد الحقوقيين العرب، وأطباء بلا حدود ..

---

[1] . خليل عثمان الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي،** ص15، نقلا عن: بول ريتر، **التنظيمات الدولية،** ترجمة: أحمد رضا، (القاهرة: دار المعرفة، 1978)، ص 256 . 263

[2] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية،** ص20 . 22

[3] . خليل عثمان الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي،** ص15، وجمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة،** (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 1436/ 2006)، صَ70

[4] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية،** ص22

القاعدة أن المنظمات الدولية لا تضم إلا الدول ذات السيادة، إلا أن التطور الجديد بدأ ينظر إلى الأقاليم غير المستقلة، ويجيز لها الانضمام، إذا نصت معاهدة الإنشاء على ذلك، كما هو الحال مع منظمة التجارة العالمية التي تشترط في هذه الحالة أن تمتلك الدول غير المستقلة وحدة جمركية (هونغ كونغ) .

التعامل مع المنظمات غير الحكومية لا يكسبها الشخصية القانونية الدولية إلا في حدود المجال الممنوح لها في إطار عملها، وعليه لا يتمتع أعضاءها (العاملون بها) بالحصانات والامتيازات الممنوحة لنظرائهم في المنظمات الدولية الحكومية. يجوز أن تنشأ منظمة دولية من موجوعة من المنظمات الأخرى الدولية .

3 . معاهدة دولية (اتفاق دولي) (Traité international (Accord international) :

تستند المنظمة في وجودها عادة إلى معاهدة دولية جماعية(ومتعددة الأطراف)، والمعاهدة هي التي تنشء المنظمة وتحدد نظامها القانوني مبينة مبادؤها واختصاصاتها وفروعها وأجهزتها المختلفة التي يناط بها تحقيق تلك المقاصد وفق القواعد التي تحكم سير العمل فيها، وتتخذ المعاهدة المنشئة للمنظمة (Traité instituant l'Organisation) أسماء مختلفة (كالعهد (Le Pacte)، والميثاق (Charte)، والدستور (Constitution)[1].

تعد الوثيقة المنشئة للمنظمة الدولية بمثابة الدستور الأساسي للمنظمة، الذي يتضمن تحديدا لأهدافها ومبادئها وفروعها وبيانا لاختصاصاتها وسلطانها والكيفية التي تمارس بها المنظمة هذه الاختصاصات وتلك السلطات[2]

يجب أن تتوفر في معاهدة إنشاء المنظمة الشروط التي تشير إليها اتفاقية فيينا لعام 1969 بأنها: « **اتفاق دولي بين دول مكتوب بصيغة خاصة وخاضع للقانون الدولي، سواء أثبت في وثيقة وحيدة أو في اثنين أو أكثر من الوثائق المترابطة، وأيا كانت تسميته الخاصة** » .

تلغي معاهدة إنشاء المنظمة الدولية وتعدل أي مصدر من مصادر القانون الدولي الأخرى كالعرف ومبادئ القانون العامة، بشرط ألا تعارض قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام[1]. **تسهم معاهدة إنشاء المنظمات الدولية في تطوير القانون الدولي.**

[1] . خليل عثمان الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص 17، وجمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، ص72

[2] . جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، ص77

ثانيا / . العناصر الموضوعية للمنظمة الدولية: وتتمثل هذه العناصر حسب سهيل حسين الفتلاوي في:

1 . أهداف المنظمة التي يجب أن تكون محددة ومشروعة، وتعبر أهداف المنظمة على المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها.

ويعتبر هدف إنشاء المنظمة من المعايير التي تختلف المنظمات تبعا لاختلاف أهدافها.

2 . وسائل تحقيق الأهداف. تعبر الوسائل عن مجموعة من القواعد القانونية التي تضعها المنظمة لتحقيق أهدافها، وتختلف الوسائل تبعا لاختلاف أهداف المنظمة.

3 . الشخصية القانونية الدولية للمنظمة:

يقصد بالشخصية القانونية الدولية أهلية اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات والنهوض بالتصرفات القانونية وفق أحكام القانون الدولي[2].

وتكتسب المنظمة الشخصية القانونية بمجرد قبول تعامل الدول الأعضاء فيها، استنادا إلى قاعدة نسبية المعاهدات التي تقضي بأن المعاهدات لا تلزم غير الدول الأعضاء فيها[3].

وما تجدر الإشارة إليه ونحن نتحدث عن الشخصية القانونية للمنظمات الدولية أن كل نظام قانوني يتكون من مجموعة من القواعد القانونية ويعد الأشخاص المخاطبون بتلك القواعد هم أشخاص ذلك النظام، وحتى مطلع القرن العشرين لم يكن يعترف للمنظمات الدولية بالشخصية القانونية، فلقد درج الفقه الدولي التقليدي على اعتبار الدولة هي شخص القانون الدولي الوحيد، ولذا، فقد جاء تعريف هذا الفقه للقانون الدولي العام بأنه: «مجموعة القواعد التي تحدد الحقوق والالتزامات بين الدول»[4].

ف القانون الدولي التقليدي كان يخاطب الدول فحسب، وكان يحكم الدول في علاقاتها المتبادلة فقط . فالدول كانت الأشخاص الوحيدة للقانون الدولي التقليدي[5] ، فالدولة هي الشخص الرئيسي للقانون الدولي العام ، فمن أجل الدولة وجد هذا القانون ، ولولاها لما كان هناك دافع لوجوده[6].

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمات الدولية**، ص25

[2] . خليل عثمان الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص52

[3] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص25 . 29

[4] . خليل عثمان الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص52

[5] . محمد يوسف علوان ، ومحمد خليل الموسى ، ج 1 ص5.

[6] . علي صادق أبوهيف ، **القانون الدولي العام** ، ص109

إن ما يجب التسليم به، هو أن التنظيم الدوي أصبح ظاهرة تعبر عن امتداد القانون الدولي إلى ميادين كانت تعد في الماضي خارجة عن اختصاصه، ولهذا، فإن اعتبار المنظمات من أشخاص القانون الدولي العام قد أصبح أمرا لا بد منه، ذلك أن المنظمات تقوم اليوم بنشاط كبير وفعال في الحياة الدولية، ثم إن القول بعدم إمكان تمتعها بالشخصية الدولية يؤدي إلى تأخير نمو القانون الدولي وتأخير خروجه عن إطاره القديم الذي كان يقتصر على تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ودخوله في الإطار الجديد الذي يقتضي بوجوب التعاون بين الدول في مختلف المجالات[1].

حسم الجدل حول موضوع "الشخصية القانونية للمنظمات الدولية" حين أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها عام 1949 بخصوص مسألة التعويض عن الأضرار الناجمة جراء الخدمة في الأمم المتحدة، وذلك إثر اغتيال "الكونت برنادوت" وسيط الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية من قبل اليهود خلال زيارته لإسرائيل في حرب عام 1948، وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول من العام نفسه بتوجيه طلب إلى المحكمة تستفتيها في إصدار رأيها الاستشاري في هذا الموضوع, وانتهت إلى أن شخصية المنظمة الدولية هي شخصية موضوعية وحجة على الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء[2].

4 . الإرادة الخاصة بالمنظمة: يستتبع الوجود المتميز والكيان الدائم أن يكون للمنظمة إرادتها الذاتية المتميزة عن إرادة الدول الأعضاء، وبالتالي امتلاكها للشخصية القانونية الدولية وفق ما ترسمه المعاهدة المنشئة لكل منظمة دولية.

وهذا العنصر يشكل اعتبارا أساسيا للتمييز بين المنظمة الدولية والمؤتمر الدولي، إذ لا يعد الأخير مالكا لإرادته الذاتية أو متمتعا بالشخصية القانونية، باعتبار أن قراراته وتوصياته تقوم على قاعدة الإجماع، أي أن ما يصدر عن المؤتمر من قرارات وتوصيات هي ليست في الواقع سوى ثمرة إرادات الدول المجمعة وليس ثمرة إرادة المؤتمر باعتبارها كيانا له إرادته الذاتية وشخصيته القانونية[3].

فالمنظمة تستقل بإرادتها الخاصة المستقلة عن إرادة الدول المشكلة لها، ويقصد بالإرادة المستقلة تلك القرارات التي تصدر من المنظمة بغض النظر عما إذا صدرت بالإجماع أو بالأغلبية.

---

[1] . محمد المجذوب، **التنظيم الدولي . النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة** ، ص69

[2] . خليل إسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي**، ص54

[3] . المرجع نفسه، ص16

ولا يتطلب إنشاء إرادة مستقلة للمنظمة، أن تملك حق إصدار قرارات ملزمة، فإن المنظمة تعد مستقلة وإن أصدرت توصيات غير ملزمة، وليس هناك من يشكك في الشخصية القانونية الدولية للأمم المتحدة[1].

الفرع الرابع: أنواع المنظمات الدولية: Types d'organisations internationales

يستند تقسيم المنظمات الدولية إلى عدد من الاعتبارات ، من ذلك:

1 . المنظمات الدولية من حيث الأهداف Les organisations internationales en termes d'objectifs وتنقسم إلى:

منظمات اقتصادية، ومنظمات سياسية ومنظمات عسكرية، ومنظمات فنية، ومنظمات اجتماعية، ومنظمات إنسانية ومنظمات مالية، ومنظمات ثقافية ، وأخرى قضائية وقانونية وأخرى علمية ، وأيضا منظمات متعددة الأغراض. ص32. 36

2 . المنظمات الدولية من حيث الموقع الجغرافي، Les organisations internationales en termes de localisation géographique فتتمثل في :

المنظمات الإقليمية، والتي تخضع لمعيار الإقليم الجغرافي، الذي كان يشكل الأساس الذي يستند إليه في تحديد المنظمات الدولية ليتطور المنظمات الدولية لتشمل دولا لا تقع في منطقة إقليمية محددة، لتشمل مناطق إقليمية متعددة.

تساهم مجموعة من العوامل في تشكيل المنظمات الدولية والتي تتمثل في :

. العمل الجغرافي، . العامل السياسي، فالمنظمات العالمية وهي التي تكون فيها العضوي متاحة لدول العالم كافة ، وهي تتنوع إلى :

1 . منظمات عالمية مفتوحة، الانضمام فيها مفتوح لدول العالم دون أي شرط.

2 . منظمات عالمية مشروطة وهي التي يخضع الانضمام إليها بشروط معينة[2].

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص29

[2] -المرجع نفسه، **ص36 . 37**

المرجع: إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة، ص80

الفرع الخامس: مصادر المنظمة الدوليةSources de l'organisation internationale

والتي يقصد بها **القواعد القانونية التي تطبقها المنظمة في عملها، أو في حالة نشوء نزاع بينها وبين الدول الأعضاء، أو عندما تحال قضية للتحكيم أو لمحكمة دولية ، فأي قاعدة يمكن أن تطبق في هذه الحالة تعتبر مصدرا للمنظمة الدولية**، والتي تتمثل في :

1 . معاهدة الإنشاء

2 . تنفيذ المعاهدات التي تعقدها المنظمة

3 . قرارات المنظمة الدولية

4 . اللوائح الداخلية للمنظمة

5 . العرف الخاص بعمل المنظمة الدولية

6 . قواعد القانون الدولي[1].

الفرع السادس : وسائل الالتزام بالمنظمة والتي تتمثل في :

1 . التصديق أو الانضمام للمنظمة Ratification ou adhésion à l'Organisation: وهي مسألة داخلية ينظمها القانون الوطني" دستور الدولة" .

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص41 . 45

2 . **تسجيل معاهدة إنشاء المنظمة Enregistrement du Traité instituant l'Organisation** : وذلك عن طريق إيداع المعاهدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتقييدها في سجل خاص، ليتم نشرها في الدوريات الخاصة بالمعاهدات.

3 . **بدء نشاط المنظمة** Démarrer l'activité de l'organisation :

والمقصود التاريخ الذي يبدأ فيه نفاذ المعاهدة لتبدأ المنظمة في ممارسة وظائفها واختصاصاتها بشكل رسمي.

يختلف بدء نشاط المنظمة باختلاف موضوعها، فبعض المنظمات تمارس عملها بمجرد التوقيع على معاهدة إنشاء المنظمة، أو من تاريخ التصديق عليها، أو بمرور مدو معينة على إنشائها.صص48

4 . **التمثيل في المنظمة** Représentation dans l'organisation:

المنظمة ليست دولة فوق الدول، وإنما هي تمثل إرادة الدول الأعضاء، ولما كانت المنظمة شخصا معنويا، فإنه يتطلب ذلك أن يكون لكل دولة ممثلا عنها يحضر جميع اجتماعاتها ومداولاتها والمشاركة في أنشطتها، يحمل هذا الممثل تخولا من دولته يطلق عليه وثيقة اعتماد تمنحه حق هذا التمثيل.

إذا كان ممثل الدولة رئيسها في مؤتمرات القمة أو وزير خارجيتها فلا يتطلب في هذه الحالة وثيقة الاعتماد هذه[1]

5 . **دفع الاشتراكات** Paiement des abonnements:

دفع الاشتراكات المالية مسألة بديهية في المنظمات الدولية، والقاعدة في التزام الدول بهذه الاشتراكات هي قاعدة المساواة ، غير أنه يجوز دفع الاشتراكات بحسب موارد الدول الاقتصادية.

قد يترتب على عدم دفع الاشتراكات مدة معينة فصل الدولة من عضوية المنظمة على وفق ما تنص عليه اتفاقية الإنشاء.

6 . **ضمان الحضانات والامتيازات الدبلوماسية** Assurer des pépinières diplomatiques et des privilèges:

تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بحماية أموال المنظمة على أراضيها، كما تضمن توفير الحصانة الدبلوماسية لهذه الأموال وعدم انتهاك حرمة مقارها ومكاتبها ومنحها الإعفاءات المالية والسماح لها بالعمل داخل أراضيها.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص46 . 49

تلتزم المنظمة . أيضا . منح ممثلي الدول في المنظمة الدولية والأمين العام والموظفين والخبراء العاملين في المنظمة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والإعفاءات المالية التي تقررها معاهدة إنشاء المنظمة على الدول الأعضاء .

7 . **واجبات الدول بعد الانضمام للمنظمة** Devoirs des États après l'adhésion à l'Organisation:

تلتزم الدول بعد أن تدخل المعاهدة حيز التنفيذ بما يلي:

. تنفيذ معاهدة الإنشاء بحسن نية .

. عدم الاحتجاج بمعارضة معاهدة الإنشاء القانون الداخلي للدولة (العضو).

. السماح للمنظمة بالعمل داخل إقليم الدول الأعضاء[1] .

المطلب الثاني: نظرية المؤتمر الدولي لإنشاء المنظمة الدولية

The Theory of International Conference For establishment the Organization

الفرع الأول: تعريف المؤتمر الدولي:

ويعبر المؤتمر الدولي عن **تجمع مجموعة الدول الراغبة في إنشاء منظمة دولية في إحدى هذه الدول لتدارس موضوع إنشاء المنظمة . و**قد يعقد هذا الاجتماع في دولة محايدة، أو في منظمة دولية أخرى يتم اختيارها.

يطلق على هذا الاجتماع اسم "المؤتمر"، قد ينتهي الاجتماع/الاجتماعات إلى توصية بإنشاء المنظمة، أو ينتهي بالفشل على اتفاق يخص إنشاء المنظمة.

الفرع الثاني / أهمية المؤتمر بالنسبة للمنظمة الدولية: إذ يرى بعض الكتاب أن المنظمة الدولية ما هي إلا امتداد لفكرة المؤتمرات الدولية.

في هذا المؤتمر تتم المشاورات المختلفة حول المنظمة المزمع إنشاؤها، فعندما يتوصل الأطراف المتفاوضة إلى الاتفاق على المسائل المتفاوض بشأنها، تبدأ صياغة معاهدة الإنشاء بأسلوب قانوني، والتي يقوم ممثلو الدول المشاركة في المؤتمر بالتوقيع على " مشروع المعاهدة "، وهو توقيع غير ملزم للدول الموقعة ، إلا بعد أن يقع تصديقها على المعاهدة التي تودع لدى وزارة خارجية الدولة التي عقد فيها مؤتمر إنشاء المنظمة.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص49 . 52

الدول الموقعة والمصدقة على اتفاقية إنشاء المنظمة تسمى بالدول الأصليين، في حين تسمى الدول المنظمة إلى التصديق على الاتفاق بالدول المنظمة..[1]

الفرع الثالث: مؤتمرات إنشاء المنظمات الدولية:

. بدءا ب **بمؤتمرات إنشاء هيئة الأمم المتحدة** (مؤتمر الأطلسي 1941، مؤتمر واشنطن 1942 مؤتمر موسكو 1943، مؤتمر طهران 1943، ومؤتمر إنشاء البنك الدول، و صندوق النقد الدولي 1944، مؤتمر لندن 1941، مؤتمر واشنطن 1942، مؤتمر دومبارتون إكس 1944، مؤتمر يالطا 1945، ومؤتمر سان فرانسيسكو الذي استغرق مدة شهرين لصياغة ميثاق الهيئة والذي وقعت عليه وفود 50 دولة، وبموجب هذا المؤتمر ولدت هيئة الأمم المتحدة، والتي أصبحت قائمة بصورة فعلية يوم 24 أكتوبر 1945 ، عندما تم إقرار الميثاق بعد مصادقة الدول العظمى الخمسة عليه (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة والصين وفرنسا، وأغلبية الحضور الدخرين في المؤتمر)[2].

الفرع الرابع : أمثلة عن المؤتمرات الدولية ونشأة بعض المنظمات الدولية

أولا . مؤتمرات إنشاء منظمة التجارة العالمية:(مؤتمر جنيف 1947، ومؤتمر مراكش 1994).

ثانيا / مجموعة من المؤتمرات في إطار إنشاء بعض المنظمات الإقليمية، ومن ذلك: .

. مؤتمرات إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي (مؤتمر القاهرة 1969 ، مؤتمر جدة 1970، مؤتمر كراجي 1970)..

. مؤتمرات إنشاء جامعة الدول العربية، والتي تتمثل حسب مؤلف هذا الكتاب في:

. مؤتمر القاهرة 1944، مؤتمر الاسكندرية 1944، وتضمن البروتوكول المبادئ الرئيسية لجامعة الدول العربية التي تضم الدول العربية المستقلة[3].

نص البروتوكول على :1 . إنشاء تنظيم عربي . 2 . التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . 3 . تدعيم الروابط في المستقبل. 4 . قرار خاص بلبنان. 5 . قرار خاص بفلسطين .

وبذلك يعد بروتوكول الاسكندرية أول وثيقة عربية رسمية . في التاريخ الحديث . **تنص على إقامة منظمة عربية تعمل على تحقيق التعاون بين الدول العربية.**

[1] -سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص55 . 57

[2] . المرجع نفسه، ص61 . 67

[3] . المرجع نفسه، ص68 . 74

. مؤتمر القاهرة 1945 : ففي قصر الزعفران بالقاهرة وفي 17 مارس 1945 اقرت الصيغة النهائية لميثاق جامعة الدول العربية بعد الأخذ بعين الاعتبار بالمقترحات والصياغات التي أعدها الدكتور عبد الحميد بدوي أستاذ القانون الدولي وخرج الميثاق إلى الوجود في 19 مارس مؤلفا من ديباجة و20 مادة وثلاثة ملاحق، ووقع عليه مندبو الدول العربية يوم 22 مارس 1945 .

وقد اتسعت عضوية الدول العربية، فبعد أن بدأت بسبع دول أصبح عددها ال 22 دولة كانت جزر القمر آخرها انضماما سنة 1993.

قرر في مؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة سنة 2000 أن يكون اجتماع مؤتمر القمة العربي سنويا يعقد في شهر آذار / مارس من كل سنة [1].

عيوب ميثاق جامعة الدول العربية ، ومن بين ما ذكر:

1 . هيمنة التدخلات الأجنبية في القرارات التي تتخذها الجامعة.

2 . تدخل الدول العربية في شؤون بعضها البعض.

3 . التكتلات بين الدول الأعضاء في الجامعة والتي ظهرت منذ ثمانينيات القرن العشرين، وكمثال على ذلك: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي ، والتي يرى المؤلف أنها أسهمت في ضعف الجامعة .

4 . عدم التنسيق بين الدول الأعضاء.

5 . عدم قدرة الجامعة على تسوية النزاعات العربية . عربية.

6 . عدم قدرة الجامعة على مواجهة الإخطار التي تعاني منها الدول العربية.

7 . تعامل بعض من الدول العربية مع أطراف معادية للعرب، والسماح لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها.

8 . مشكلة الأقليات في الدول العربية وعجز الجامعة عن إيجاد حل لها.

9 . ارتباط العديد من الدول العربية بالدول الأجنبية الغربية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.

10 . ترك القضايا المصيرية للأمة كقضية فلسطين ولبنان بأيد غير عربية كتركيا وإيران لإدارتها.

فضلا عن عجزها عن الدفاع عن العراق وفرض الحصار عليه مدة ثلاثة أعوام دون أن تتخذ موقفا بارزا حاسما إزاء ذلك وما استتبعه من احتلال الولايات المتحدة للعراق.

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص79 . 81

11 المحاولات التي تعمل على طمس الهوية العربية، دون أن تتمكن الجامعة من الحد من هذه المحاولات[1].

ومن أهم وسائل النهوض بالجامعة العربية، ما يأتي:

1 . إعادة النظر في تطبيق المعاهدات المعقودة بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية.

2 . خلق وعي ثقافي وإعلامي كبير تهدف إلى غرس الروح الوطنية والقومية والدينية بما يتفق مع خلق مستلزمات قبول الآخر، والتخلي عن التعالي ومحاولات فرض الطاعة على الآخرين.

3 . إنشاء جهاز خاص في الجامعة يطلق عليه جهاز الرصد الثقافي القومي العربي للحفاظ على الهوية العربية.

4 . تعرض المؤلف أيضا إلى مجموعة المؤتمرات التي تم من خلالها إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية[2].

المطلب الثالث: العضوية في المنظمة :Adhésion à l'organisation

أول قاعدة تنطلق منها فكرة إنشاء المنظمة الدولية هو أنه ليس لدولة واحدة منفردة إنشاء منظمة.

النقاط المتعلقة بالعضوية تتمثل في النقاط الآتية:

الفرع الأول : مبدأ حرية الانضمام للمنظمة الدولية :

أولا . تعلق حرية الانضمام للمنظمة بجانبين.

ففي توضيحه للمراد ب حرية الانضمام، يذكر المؤلف أن حرية الانضمام Liberty affiliation للمنظمة تتعلق بجانبين :

1 . حرية الدولة : فلكل مطلق الحرية بالانضمام لمنظمة دولية من عدمه، ولا يحق لأية جهة مهما كانت أن تفرض على دولة معينة أن تنظم لمنظمة دولية لا ترغب تلك الدولة بالانضمام إليها، مسندة في ذلك (أي الدول) إلى قرار داخلي وليس قرار خارجي عن طريق المؤسسات الدستورية للدولة.

2 . حرية المنظمة بقبول عضوية الدولة، فللمنظمة مطلق الحرية في قبول دولة بالمنظمة، وذلك إذا ما تطلب أن قبول الدول يكون بناء على قرار من المنظمة، وللمنظمة أن ترفض قبول دولة بالمنظمة وإن توافرت جميع الشروط التي ينص عليها قانون الإنشاء.

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص82 . 85

[2] . المرجع نفسه، ص86 . 87

في حالة ما إذا كان القبول حرا لا يخضع إلى أي إجراء أو شرط فليس للمنظمة رفض قبول دولة بالانضمام إلى المنظمة[1].

ثانيا . التصديق الداخلي والتصديق الدولي,

يتعين أن تصدق الدولة على المعاهدة على الصعيدين الدالي والدولي.

فالتصديق الداخلي : يعني تشريع المعاهدة الدولية بقانون داخلي ، فإذا صادقت الدولة بقانون داخليا على معاهدة إنشاء المنظمة، فإنها بذلك تصدر قانونا يقضي بتحويل معاهدة إنشاء المنظمة إلى قانون داخلي، يطلق عليه في العديد من الدول العربية بقانون التصديق ، وهو يلزم السلطات الداخلية للدولة[2].

في حالة معارضة قانون تصديق المعاهدة للقانون الداخلي، فهذا لا يعني أن قانون التصديق يلغي القوانين الداخلية، ولكن يعمل بكل منهما في مجاله، فيطبق قانون تصديق إنشاء المعاهدة في العلاقة مع المعاهدة، بينما تطبق القوانين الأخرى في مجال عملها التي لا تتعلق بالمنظمة.

إن توقيع الدولة على قانون إنشاء المعاهدة لا يلزمها بالتصديق عليها، فلها رفض التصديق، وبالتالي لا تكون ملزمة لا داخليا ولا خارجيا، إلا إذا تم الاتفاق على أن يكون لهذا التوقيع أثر قانوني يلزم الدولة.

عندما تصدق الدولة على المعاهدة المنشئة للمنظمة الدولية تتبع ذلك بتحويلها إلى قانون داخلي، وغالبا ما يكون ذلك قبل أن تشعر الطرف الآخر بالمصادقة على توقيع ممثلها.

ومع ذلك، لا يمنع قيام الحكومة بإشعار الطرف الآخر بالتصديق على توقيع المعاهدة قبل أن تحولها إلى قانون داخلي.

أما التصديق الدولي :يعتبر التصديق الدولي عبارة عن مذكرة من وزراء الخارجية ترسلها للجهة المختصة عن قبول التصديقات تعلمها بأن حكومتها تصادق على توقيع ممثلها على معاهدة إنشاء المنظمة، وبهذه المذكرة تصبح الدولة عضو في المنظمة ون حاجة إلى إجراء آخر.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص95 . 96

[2] . المرجع نفسه، ص97

لا يتطلب التصديق الدولي أية صيغة معينة، فهو إجراء أشبه ما يكون إجراءا سياسيا، ولكن تترتب عليه التزامات قانونية، ولهذا يعد من هذه الناحية قرارا قانونيا[1].

للدولة رفض التصديق الدولي، ولا يرتب ذلك أي أثر قانوني عليها، استنادا إلى ان التصديق هو الذي يحول المعاهدة إلى قانون داخلي يلزم الدولة داخليا وخارجيا، إلا أنه قد يكون لتوقيع ممثل الدولة الأثر القانوني بإلزامها بالمعاهدة في الحالات الآتية :

. إذا نصت وثيقة التفويض على أن يكون للتوقيع هذا الأثر .

. إذا ثبت أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على أن يكون للتوقيع هذا الأثر.

ج . إذا نصت المعاهدة على التزام الدولة عند توقيع ممثلها.

. إذا وقع ممثل الدولة توقيعا موقوفا على استشارة دولته، ثم أجازت دولته توقيعه.

أما التوقيع بالأحرف الأولى، فإنه لا يلزم الدول المتفاوضة إلا إذا ثبت أنها قد اتفقت على أنها تلتزم بهذا التوقيع[2].

الفرع الثاني: العضوية المؤسسة في المنظمة الدولية .

سبق القول أن المنظمة الدولية تقوم على فكرة المؤتمر الدولي، وذلك من أجل التوصل إلى صياغة مشتركة متفق عليها بين الدول المشتركة في هذا المؤتمر التي تعبر عن الأعضاء الأصليين للمنظمة قبل فتح المجال للعضوية بالانضمام.

وبالرغم من مصادقة الدولة على مشروع المعاهدة إلا أنها تبقى غير ملزمة بها إلى أن تصادق على المعاهدة الدول الأخرى، ليصبح مشروع المعاهدة معاهدة باكتمال النصاب الذي حدده مشروع المعاهدة.

لذلك يطلق على الدول التي ناقشت ووقعت مشروع معاهدة إنشاء المنظمة التي صادقت على المشروع بالدول الأعضاء الأصليين أو المؤسسين للمنظمة، والذين يكتسبون صفة العضوية بمجرد إنشاء المنظمة دون حاجة إلى أي إجراء[3].

الفرع الثالث : العضوية بالانضمام إلى المنظمة الدولية .

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص99

[2] . المرجع نفسه، ص100 . 101

[3] . المرجع نفسه، ص102 . 103

الانضمام للمنظمة الدولية يعني قبول دولة في منظمة دولية قائمة، لم تشترك بمؤتمر الإنشاء، أو اشتركت ولم توقع مشروعها.

هناك أنواع من الانضمام، منها :

1 . **الانضمام البسيط،** في حالة سماح معاهدة الإنشاء لأية دولة بالانضمام دزن إجراءات معقدة.

2 . **الانضمام بحكم العضوية في منظمة أخرى:** وذلك عند إنشاء منظمة في إطار منظمة دزلية معينة، فإن العضوية في المنظمة الجديدة تكون للأعضاء في المنظمة الرئيسية من دون حاجة إلى إجراءات خاصة بالانضمام.

3 . **الانضمام بشروط موضوعية:** وذلك في حالة وضع المنظمة شروطا معينة متعلقة بالمنظمة ذاتها (كالموقع الجغرافي، أو عامل ديني، أو لغوي وهكذا ..)

4 . **الانضمام بشروط سياسية تقديرية،** كما هو الحال بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية التي تضع شروطا لا تقبل عضوية أي دولة إلا بعد دراسة قوانينها واقتصادياتها .

5 . **الانضمام تبعا لمعاهدة دولية :** فبمجرد انضمام الدولة للمعاهدة يعتبر ذلك انضماما للمنظمة ، من ذلك اتفاقية قانون البحار 1982 جعلت الانضمام للاتفاقية انضماما لمنظمة السلطة الدولية لقاع البحار[1].

الفرع الرابع : تأثر العضوية في المنظمة الدولية.

رغم كونها كيان قانوني مستقل، فإن المنظمة الدولية تتأثر في العديد من الحالات بما يأتي:

1 . الانسحاب: فطبقا لمبدأ سيادة الدولة، يحق لها الانسحاب من المنظمة، ورغم ذلك ونظرا لأثر الانسحاب على المنظمة ككيان مستقل تضع المنظمات شروطا للانسحاب تختلف من منظمة لأخرى :

. قيام المنظمة بإخطار المنظمة بالانسحاب كتابيا

. اشتراط انقضاء فترة مناسبة بعد الإخطار يطلق عليها مدة التهدئة، تحدد معاهدة الإنشاء هذه المدة.

. تنفذ الدولة المنسحبة كافة التزاماتها قبل الانسحاب.

. احتفاظ الدولة المنسحبة بعضويتها لمدة زمنية معينة بعد الانسحاب (المادة 1 من ميثاق منظمة العمل الدولية)

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية،** ص105 . 107

. تتطلب بعض المنظمات الدولية عرض الانسحاب على الجمعية العامة للمنظمة.

2 . **حق الامتناع عن الإسهام في نشاط المنظمة:** والذي يختلف فيما إذا كان متعلقا بممارسة الحقوق أو تأدية الالتزامات.

3 . **انتهاء العضوية** كفقدانها لسيادتها بسبب الاحتلال أو الانضمام إلى دولة أخرى، .

4 . **تعليق العضوية** : والمقصود وقف نشاط الدولة العضو في المنظمة لمدة معينة أو إلى غاية زوال الظروف التي أدت إلى تعليق عضويتها، أو أن تقرر المنظمة إلغاء قرار تعليق العضوية.

5 . **الفصل من العضوية** : وذلك في حالة عدم الوفاء بالالتزامات المترتبة على الدولة العضو اتجاه المنظمة، ولذلك غالبا ما تنص معاهدة الإنشاء على إسقاط عضوية الدول غير الملتزمة بقواعد المنظمة، أو التي تنتهك سلوكا يتنافى وأهداف المنظمة، ويقصد بإسقاط العضوية وقف نشاطات الدولة وإنهاء علاقاتها مع المنظمة الدولية بصورة كاملة ودائمة ، وتنظم معاهدة إنشاء المنظمة الدولية طريقة طرد الدولة من المنظمة.

قامت منظمة العمل الدولية بطرد جنوب إفريقيا من المنظمة بسبب سياسة التمييز العنصري التي تمارسها تجاه المواطنين الأفارقة.

كما طردت منظمة الدول الأمريكية كوبا من المنظمة عام ... [1]

الفرع الخامس: العضوية في المنظمات العالمية .

وقد مثل لها المؤلف بالعضوية في هيئة الأمم المتحدة، والتي تقوم العضوية فيها على أربعة أسس هي: حرية الانضمام بناء على رغبة الدولة، عالمية العضوية، فيحق لكل دولة أن تقدم طلبا بالانضمام، العضوية لا تحصل آليا، بل استنادا إلى مجموعة من الإجراءات حددها الميثاق، والعضوية ليست حقا دائما.

حدد الميثاق نوعين من العضوية: أعضاء أصليون، (الدول المشتركة في مؤتمر سان فرانسيسكو) وأعضاء منظمون (لاحقون)، وقد حدد الميثاق أو بالأحرى وضع شروط لهم تتمثل في: . أن يكون طالب الانضمام دولة (ذات سيادة)، و أن تكون الدولة محبة للسلام، والقبول بالتزامات الميثاق، وتقديم طلب بالعضوية، وتوصية المجلس بقبول العضوية، وقبول الجمعية العامة بعضوية الدولة[2].

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص108 . 111

[2] . المرجع نفسه، ص112

أما **عوارض العضوية في هيئة الأمم المتحدة:** والتي يقصد بها تعرض الدولة لحالة من الحالات التي تفقدها حقا من حقوقها أو تفقد عضويتها في الأمم المتحدة، ومن عوارض العضوية:

. الحرمان من التصويت: وذلك إذا امتنعت الدولة العضو عن دفع اشتراكاتها كاملة لمدة سنتين ماضيتين.

. وقف العضوية : وهو إجراء تتخذه المنظمة ضد دزلة معينة اتخذت بحقها عملا من أعمال المنع أو القمع ن وذلك مثل الحالات التي يتخذ فيها مجلس الأمن إجراءات معينة ضد دولة معينة

. الفصل من العضوية : وهو أشد العقوبات التي تتعرض لها الدولة العضو في هيئة الأمم المتحدة، باعتبار المخالفات التي ارتكبتها هذه الدولة مخالفات جسيمة وليست مخالفات عادية، تستوجب المنع أو القمع أساسا ويكون الإسراف فيها مبررا التوقيع عقوبة أشد من الإيقاف وهي عقوبة الفصل .

يقصد بالفصل من العضوية طرد العضو من الأمم المتحدة وانقطاع صلته بالمنظمة، فقد أجاز الميثاق للجمعية العامة طرد العضو من المنظمة وذلك إذا أمعن العضو انتهاك المبادئ الواردة في الميثاق[1]، وتتبع حسب الميثاق الإجراءات الآتية:

1 . إذا أمعن العضو بانتهاك المبادئ الواردة في الميثاق، وهذا يعني أن العضو الاي يعرض السلم والأمن الدولي للخطر أو يعكر صفو العلاقات الدولية أو عمل على تكريس الاستعمار وعدم الاعتراف بحق تقرير المصير أو قام بعمل تكتل دولي ضد الأمم المتحدة ولم يجعل منها مركزا لتسزية المنازعات الدولية، فإن عمله هاا أصبح يتناقض مع أهداف الأمم المتحدة والتمعن يعني أنه تعمق أو بالغ في مخالفته بقصد.

2 . توصية من مجلس الأمن بفصله من العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس على أن يكون من بينهم الأعضاء الخمس الدائمين في المجلس.

3 . تقرر الجمعية العامة فصلهه من العضويسة بأغلبية ثلثي الأعضاء.

وإذا ما قررت الجمعية العامة فصل العضو من المنظمة فإنه يفقد الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها داخل منظمة الأمم المتحدة.

من الأمثلة على العضوية في المنظمات العالمية ذكر المؤلف منظمة التجارة العالمية، والتي سار فيها على نفس النهج التحليلي مع هيئة الأمم، مع مراعاة الخصوصية بالنسبة لهذه المنظمة[1] .

[1] . ينظر المادة 6 من الميثاق

الفرع السادس . العضوية في المنظمات الإقليمية: نموذج جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أولا . **بالعضوية في جامعة الدول العربية :** (سبق التعرض لبعض نقاط الدراسة)،

وتنقسم العضوية إلى عضوية أصلية، وعضوية بالانضمام، ولعل الجدير بالذكر هنا تعرضه لبحث **عضوية فلسطين**، والتي أشار إلى أنها مرت بعدد من المراحل الآتية:

أ . تمثيل عرب فلسطين في الجامعة .

ب . تمثيل فلسطين في الجامعة ن وذلك غثر قبول منظمة التحرير الفلسطينية بصفة عضو في الجامعة ، إلى أن تم الاعتراف بها سنة 1974 **ممثلا شرعيا وحيدا** للشعب الفلسطيني.

أما العضو المراقب، فيشير المؤلف إلى أن ميثاق الجامعة لم ينص عليه على الرغم من قبول فلسطين كعضو مراقب ، وكان الاستناد في ذلك للنظام للنظام الداخلي لمجلس الجامعة.

تعرض الباحث أيضا ل:

تأثر عضوية الدولة في الجامعة:

1 . إما بالفصل من عضوية الجامعة (م 18) من الميثاق

2 . أو عن طريق الانسحاب من الجامعة (م 18) أيضا ، مع إعطاء مدة سنة كفرصة للجامعة لمعرفة أسباب الانسحاب ومحاولة اقناع الدولة بالعدول عنه,

3 . تعليق العضوية في جامعة الدول العربية: والذي لم ينص عليه الميثاق، غير أن تطبيق القواعد العامة للمنظمات الدولية أجاز للمنظمة تعليق عضوية الدولة في المنظمة (تعليق عضوية مصر 1978).

4 . الحرمان من التصويت لم ينص الميثاق على الحرمان من التصويت، وإنما نص عليه النظام الداخلي.

أما وقف المنظمة عن العمل: فقد توقف عن العمل لأسباب خاصة لاسيما في حالات المنازعات المسلحة بين الدول الأعضاء (مثال العصبة)

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص117

جامعة الدول العربية لم توقف عن العمل سوى بعض المؤسسات المهمة مثل مؤتمرات القمة بعد الحرب على العراق 1991 إلى غاية 2000 ، فلم يجتمع مؤتمر القمة خلال هذه الفترة إلا مرة واحدة 1996[1]

ثانيا . العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي:

العضوية الأصلية في منظمة المؤتمر الإسلامي تكون للدول التي اشتركت في واحدة من المؤتمرات الثلاثة التي عقدت في الرباط 1969، ومؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في جدة، ومؤتمر وزراء الخارجية المنعقد في كراتشي 1970، بشرط أن توقع على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في 1972 .

عدد الدول التي تتمتع بعضوية أصلية 30 دولة وهي الموقعة على المؤتمرات الثلاثة.

أما العضوية بالانضمام فقد أجاز ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي للدول الإسلامية أن تنضم بشروط حددها، رغم أن المؤتمر لم يحدد المقصود بالدولة الإسلامية.

. لم ينص الميثاق على المركز القانوني للعضو المراقب، إلا أن المنظمة سمحت بحضور المؤتمر بهذه الصفة منذ أول مؤتمر عقد في المغرب بالرباط 1969، والمؤتمرات التالية له.

أما صفة الملاحظ أو الضيف، فلا تختلف عن صفة المراقب، فله حق المشاركة في الموضوعات التي تطرح في المؤتمر دون أن يكون له حق التصويت.

. أجاز ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الانسحاب من المنظمة، وذلك بعد إشعار الدولة الراغبة في الانسحاب الأمين العام بذلك خطيا. لم يحدث تاريخيا أن انسحبت أية دولة من هذه المنظمة.

. لم يحدد الميثاق حالات فصل الدولة العضو من المنظمة[2]

المبحث الثاني: أهداف المنظمة الدولية ومبادؤها. Les objectifs et les principes de l'organisation internationale.

يشتمل هذا المبحث على ثلاثة مطالب، الأول منهما للحديث عن أهداف المنظمة الدولية، أما الثاني: فنتحدث فيه على مبادئ المنظمات الدولية.، وخصص الثالث لبعض الأمثلة عن مبادئ وأهداف بعض المنظمات الدولية.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص127 . 123

[2] . المرجع نفسه، ص136 . 139

المطلب الأول: أهداف المنظمة الدولية .

لكل منظمة دولية أهداف معينة تعمل المنظمة على تحقيقها، وهذه الأهداف تمثل المصالح المشتركة للدول الأعضاء في المنظمة. ومن الضرورة أن تنص معاهدة إنشاء المنظمة على أهداف المنظمة. فلا منظمة بدون أهداف محددة، وتختلف أهداف المنظمة من منظمة لأخرى، بحسب طبيعة تكوين المنظمة ومصالح الدول الأعضاء فيها. فقد تكون الأهداف سياسية، أو اقتصادية، اجتماعية، وقد تتضمن المنظمة جميع أهدافا متعددة.

وبعد أن تحدد المنظمة أهدافها، فإنه من الضروري أن تنص على الوسائل التي تطبق بها هذه الأهداف، ويطلق على هذه الوسائل بالمبادئ، لهذا فلكل منظمة أهداف، وهي المصالح المشاركة للدول الأعضاء، ومبادئ لتطبيق هذه الأهداف ومن ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة من أهداف في المادة الأولى، وما نصت عليه من مبادئ في المادة الثانية، وقد تنص معاهدة إنشاء المنظمة على الأعضاء دون المبادئ ، كما هو الحال بالنسبة لجامعة الدول العربية التي نصت على أهداف الجامعة ولم تنص على المبادئ التي تطبق هذه الأهداف. ويمكن معرفة هذه المبادئ من خلال نصوص المعاهدة.

وغالبا ما تكون أهداف المنظمة ثابتة، أما المبادئ فقد تتغير بحسب الظروف، وقد تقوم المنظمة على هدف رئيس وتأتي الأهداف الأخرى ثانوية لتحقق الهدف الرئيس، فقد قامت الأمم المتحدة على هدف رئيس وهو حماية السلم والأمن الدوليين وجاءت الأهداف الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

ولا تنشأ المنظمة الدولية إلا لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول، ولكل منظمة أهداف تسعى إلى تحقيقها عبر وسائل تحددها المنظمة.

هناك نوعين من الأهداف تسعى المنظمة الدولية لتحقيقها، **أهداف متعددة**، كتحقيق السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التعاون الاقتصادي)، والسياسي، والاجتماعي وحماية حقوق الإنسان ..

وأهداف المنظمة متعددة ، إذ هناك منظمات تسعى **لتحقيق هدف واحد**، وذلك كما هو الحال بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة ، فالهدف الرئيسي هو حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكنها أضافت العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، فكل هذه الأهداف تعمل على تحقيق الهدف الرئيس.(يمكن إعتبار هذا النوع تابع للسابق)[1].

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص143 . 144

هناك نوع **آخر من الأهداف**[1]، يتصل ب المنظمات الدولية التي تنشأ لتحقيق هدف واحد، كمنظمة التجارة العالمية، التي تعمل على تحقيق حرية التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية التي تسعى إلى تحسين ظروف العمل ، ومنظمة العلوم والتربية (اليونسكو) ...

قد تنشئ المنظمات الدولية منظمات فرعية من أجل تحقيق أهداف المنظمة الرئيسة، ومن ذلك فروع الأمم المتحدة منها منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التربية والعلوم .. ، كذلك تنشئ المنظمات الإقليمية منظمات فرعية، خاصة منظمات حقوق الإنسان كما هو الحال بالمحكمة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: مبادئ المنظمات الدولية Principes des organisations internationales

المقصود بمبادئ المنظمات الدولية الوسائل التي تعتمدها المنظمة في تطبيق أهدافها، وغالبا ما تقرن أهداف المنظمات الدولية بالمبادئ التي تطبقها، فعندما تنص معاهدة إنشاء المنظمة على أهداف المنظمة، فمن الضرورة أن تذكر الوسائل التي تعتمدها المنظمة لتطبيق هذه المنظمة.

وتنص معاهدة إنشاء المنظمات الدولية على الأهداف أولا ثم يليها الوسائل التي ستتبعها المنظمة لتطبيق هذه الأهداف.

وتختلف مبادئ المنظمات الدولية من المنظمة لمنظمة أخرى، وقد تتشابه المنظمات الدولية في الأهداف ولكنها تختلف من حيث الوسائل التي تلجأ إليها لتطبيق هذه الأهداف.

فالمنظمات الدولية تسعى لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء في المنظمة، تعمل على إنشاء المؤسسات التي تتولى تسوية هذه المنازعات كاللجان الخاصة بالتسوية أو لجان التحقيق والتوفيق، أو إنشاء محاكم تحكيم، أو محكمة دولية ، والمنظمات الدولية المعنية بالأحلاف العسكرية تعمل على إنشاء جيوش قوية وعلاقات عسكرية بين الدول الأعضاء، وإجراء مناورات وتدريبات عسكرية بينها.

والمنظمات الاقتصادية، تتولى إقامة المؤسسات اقتصادية، والعمل على إنشاء علاقات اقتصادية متكاملة بين الدول الأعضاء والإعفاءات الجمركية وانتقال رؤوس الأموال ورأسمال البشري بين الدول الأعضاء.

[1] . يلاحظ أن المعيار الذي استند فيه لتقسيم الأهداف غير واضح إذ أشار إلى نوعين من الأهداف، لكننا نجده يذكر ثلاثة أنواع، وهذه الملاحظة تتكرر مع المؤلف في عدم وضوح التقسيمات والتفريعات في كثير من مباحث هذا الكتاب

والمنظمات السياسية تعمل على ترصين العلاقات بين الدول الأعضاء والعمل على توحيد المواقف في القضايا الدولية، والمساعدات في قضايا الأمن والاستقرار.

بهذه العبارات السابقة يمهد المؤلف للفصل الثاني من الباب الثاني من هذا الكتاب، ليفصل في مباحثه أكثر، القواعد العامة في مبادئ المنظمات الدولية، موضحا أنه لكل منظمة دولية وسائل لتنفيذ الأهداف الواردة في معاهدة إنشاء المنظمة، وهذه الوسائل تختلف من منظمة لأخرى، وتنسجم وطبيعة الأهداف وقدرة المنظمة على تطبيقها. وقد أطلقت بعض المنظمات الدولية على هذه الوسائل بالمبادئ التي تسعى إليها المنظمة، كما ورد ذلك في ميثاق هيئة الأمم.

كثيرا ما يقع خلط بين الأهداف أو المقاصد، ومبادئ المنظمة، ليؤكد على وجود فرق بين المفهومين، فمن الناحية القانونية تعني المبادئ قواعد قانونية، ولكنها تستخدم في المنظمات الدولية بمفهوم الوسائل التي تعمل على تحقيق أهداف المنظمة[1].

ويرجح استعمال مصطلح الوسائل لتحقيق أهداف المنظمات الدولية، بدلا من المبادئ، ويوضح أن الوسائل على أنواع : وسائل قانونية، وسائل مادية، وسائل مالية، وسائل فنية، وسائل دبلوماسية، وسائل سياسية، وسائل عسكرية، وسائل قضائية، ...

المطلب الثالث: نماذج عن أهداف المنظمات الدولية ومبادؤها (أمثلة)

الفرع الأول : أمثلة عن أهداف بعض المنظمات.

أهداف المنظمات الدولية النماذج العالمية (هيئة الأمم ومنظمة التجارة العالمية)، والإقليمية (منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية)

فهيئة الأمم المتحدة كما سبق ذكره هو حفظ السلم والأمن الدوليين، السبب الرئيس لإنشائها.

ويشير الباحث إلى الحروب التي تهدد السلم الدولي، والجهة التي بأن هذه الحرب مما تهدد السلم الدولي أم لا، تعود إلى مجلس الأمن وحده، الجهة المخولة بذلك داخل الهيئة ، لا يخضع إلى أي سلطة تعلوه وتراقبه، لا يعتمد على الأسس القانونية بل على الاعتبارات السياسية.

تعرض المؤلف لبحث مجموعة من المفاهيم، إما لأنها استملت من قبل ميثاق هيئة الأمم ولكن لم يحدد الميثاق المراد بها كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الأمن .

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص213 . 215

أيضا مفهوم العدوان وهو من المفاهيم التي تثير جدلا كبيرا بين الدول، حيث نصت م 39 على أن مجلس الأمن يستخدم القوة في حالة العدوان، ويعرف العدوان على أنه أعمال مسلحة تقع بين الدول، ليس لها صفة عالمية، وقد يؤدي اتساعه إلى حرب عالمية

يعدد القرار 3314 الصادر سنة 1974 عن الجمعية العامة الحالات التي تعد عدوانا.

يعرض الباحث أيضا لمفهوم الدفاع الشرعي، التي حدد قرار الجمعية العامة السابق ذكره الحالات التي تعد عدوانا ، والتي أجاز فيها للدولة استخدام القوة لرد العدوان

يعرف حق الدفاع الشرعي على أنه للدولة حق استخدام جميع الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية لان تمنع عنها الخطر الذي يهددها.

وبطبيعة الحال يتعرض الباحث لذكر مجموعة من الشروط يجل توفرها لاستخدام حق الدفاع الشرعي، وذلك كأن تواجه الدولة عملا غير مشروع من قبل دولة، أو جهة أخرى.

عدم وجود وسيلة تتمكن من خلالها رد العدوان إلا باستخدام القوة ... إلى غير ذلك من الشروط.

للدول أن ترد على العدوان فرادى وجماعات، ويتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة للتصدي لهذا العدوان.

من المفاهيم التي لم ينص عليها الميثاق: الحروب الأهلية، والتي لم ينص الميثاق على أن من أهدافه القضاء على الحروب الأهلية، مع ملاحظة أن مجلس الأمن قد اتخذ العشرات من القرارات في العديد من الحروب الأهلية، باعتبارها تحدد السلم والأمن الدوليين[1].

. إجراءات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، (Les actions du Conseil de sécurité pour le maintien de la paix et de la sécurité internationales):

تبدأ من استنفاذ مجموعة من الخطوات قبل لجوئه إلى التدخل العسكري (استعمال القوة)، من ذلك:

1 . فحص النزاع أو الموقف.

2 . استخدام وسائل المنع.

3 . استخدام وسائل القمع (تدابير قمع مؤقتة ، تدابير إرغام عسكرية)

4 . اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية (المسلحة).

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص148 . 154

تنمية العلاقات الودية بين الدول (Développement de relations amicales entre lesÉtats): باعتبار أن أغلب النزاعات بسبب العلاقات غير الودية وهو أحد مقاصد الأمم المتحدة م (02) من الميثاق، مما جعل الباحث يفصل نوعا ما في حق تقرير المصير، واتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز السلم العام.

أيضا، أشار إلى ضرورة حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها من الأهداف العامة التي تخدم الهدف العام الرئيسي لهيئة الأمم وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

أهداف منظمة التجارة العالمية Objectifs de l'OMC:

والتي تتمثل في :

1 . السيطرة على الاقتصاد العالمي.

2 . حرية التجارة العالمية .

3 . فائدة المستهلك والمنتج.

4 . إزالة الحواجز بين الدول.

5 . ضمان الرعاية الاجتماعية.

6 . حماية اقتصاد الدول .

7 . تعليم العلم والثقافة[1] .صص171 . 179

أهداف المنظمات الإقليمية (منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية).

Objectifs des organisations régionales (Organisation de la Conférence islamique, Ligue des États arabes).

فمن أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي:

أولا . تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وذلك من خلال مساندة الدول الإسلامية لاسترداد أراضيها، عن طريق:

أ . مواجهة الخطر الصهيوني.

ب . المطالبة بمنح الصومال استقلاله .

ج . مكافحة التمييز العنصري.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص171 . 179

ثانيا : تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي .

ثالثا : مقامة التفرقة العنصرية والقضاء على الاستعمار .

رابعا : دعم السلام والأمن الدوليين .

خامسا : مساندة الشعب الفلسطيني.

سادسا : دعم كفاح الشعوب الإسلامية.

سابعا : تنمية العلاقات الإسلامية الدولية[1] .

أما أهداف جامعة الدول العربية فتتمثل حسب المؤلف في:

1 . تحقيق الوحدة العربية .

2 . توثيق الصلات السياسية بين الدول العربية .

3 . تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء

4 . صيانة استقلال الدول الأعضاء.

5 . صيانة سيادة الدول الأعضاء.

6 . النظر في شؤون البلاد العربية ومصالحها .

7 . اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية .

8 . التعاون بين الدول العربية (في الشؤون الاقتصادية، في شؤون المواصلات، الثقافية، الاجتماعية والصحية ، في المجالات العسكرية ، مواجهة الإرهاب)[2]

الفرع الثاني: أمثلة عن مبادئ بعض المنظمات .

أولا . مبادئ هيئة الأمم المتحدة، Principes des Nations Unies[3]

تقوم بداية على المساواة في السيادة (كقاعدة عامة)، والتي ظهرت عدة مدارس بشأنها تبرر سيادة الدولة على شعبها وإقليمها، موضحا أي (سهيل حسين الفتلاوي) أن السيادة تقوم على مظهرين: داخلي وهو سلطة الدولة على الأشخاص والإقليم، ومظهر خارجي: هو سلطة الدولة في إدارة شؤونها الخارجية وإقامة العلاقات مع الدول الأخرى.

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص181 . 193

[2] . المرجع نفسه، ص194 . 202

[3] . ينظر : إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة**، ص 185 . 195

تقوم سيادة الدولة على أنها وحدة لا تتجزأ، وأن السيادة غير قابلة للتصرف.

ويوضح المؤلف نطاق هذه المساواة بين الدول في:

. مساواتها من الناحية القانونية (المساواة في السيادة).

. تتمتع الدول جميعها بالحقوق اللصيقة بالسيادة الكاملة (مثلا: اتخاذ وتنفيذ القرارات داخليا وخارجيا).

. احترتم سيادة الدولة وسلامتها واستقلالها السياسي.

. القيام بالالتزامات المفروضة عليها بإخلاص .

. حق الدولة في اختيار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي ترتضيه[1].

ثانيا . المبادئ تلتزم بها الدول باعتبارها أعضاء في هيئة الأمم:

تنفيذ التزاماتها بحسن نية.

. تسوية المنازعات بالطرق السلمية,

. عدم اللجوء للقوة في العلاقات الدولية.

. القوة غير المشروعة م (02) من الميثاق، والتي توضح في الوقت ذاته **صور استخدام القوة** (استخدام القوة أو التهديد باستخدامها)، مع الإشارة إلى أن الميثاق لم يرد به توضيح لمفهوم القوة.

. تقديم العون للمنظمة .

. التزام الدول غير الأعضاء بحفظ السلم والأمن الدوليين.

. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

. نزع أسلحة الدمار الشامل.

مبادئ منظمة التجارة العالمية: والتي تتمحور حول :

1 . تنفيذ الاتفاقيات الدولية .

2 . تسوية المنازعات الدولية

3 . اعتماد حرية التجارة وسيلة نجاح الاقتصاد العالمي.

4 . تدفق التبادلات التجارية.

5 . ربط التبادلات المالية بالاستثمارات في الخارج.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص219 . 221

6 . نماء الشركات المتعددة الجنسيات..

7 . ازدهار الشركات الصغيرة[1].

مبادئ المنظمات الدولية الإقليمية Principes des organisations internationales régionales

ومن الأمثلة على ذلك: . منظمتين دوليتين إقليميتين: منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

. فمنظمة المؤتمر الإسلامي تقوم على مجموعة من المبادئ:

1 . المساواة بين الدول الأعضاء.

2 . حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

3 . احترام سيادة واستقلال الدول.

4 . تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وهنا يذكر المؤلف مجموعة من النزاعات التي أخفت المنظمة في تسويتها (الصحراء الغربية، نزاعات الحدود بين دول مجلس التعاون، النزاع الباكستاني الهندي...)

5 . الامتناع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ن وعليه لم تواف المنظمة على استخدام القوة العسكرية في عدد من النزاعات منها : النزاع العراقي الإيرانيين النزاع اليمني الإيريتري، والحرب الأهلية في لبنان ، في السودان في الصومال ...

6 . حماية الأقليات: وعلى الرغم من قيام المنظمة بإصدار العديد من القرارات حول حماية الأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية، إلا أنها لم توفق في حماية الأقلية المسلمة في العديد من دول العالم، منها:الأقلية المسلمة في الفيليبين، الأقلية المسلمة في تايلاند وكمبوتشيا، الأقلية المسلمة في فرنسا، في الولايات المتحدة ... [2].

. أما مبادئ جامعة الدول العربية، فتتمثل في :

1 . الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة.

2 . عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص235 . 241

[2] . المرجع نفس، ص244 . 253

3 . الدفاع الشرعي م (06) من ميثاق جامعة الدول العربية، تشير إلى رد العدوان الذي تتعرض له أية دولة عربية، مع العلم أن ميثاق جامعة الدول العربية لم يشر إلى حق الدولة باللجوء إلى الدفاع الشرعي كما هو الحال في ميثاق الأمم المتحدة م (50) الذي منح الدول المعتدى عليها حق الدفاع الشرعي الشخصي والجماعي، وقد استدركت معاهدة الدفاع المشترك 1950 ذلك النقص حيث نصت: تعد الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا.."

كان يفترض في ميثاق جامعة الدول العربية لإزالة أي لبس، أن يفرق بين الاعتداءات التي تقع بين الدول العربية، وبين العدوان الذي قد تتعرض له إحدى هذه الدول من الخارج (دول أجنبية)، ويمنح الدول العربية المعتدى عليها حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، وذلك في حالة وقوع اعتداء أو عدوان أجنبي، وبالتالي على المجلس أن يتخذ التدابير اللازمة لرد العدوان.

ويرى سهيل حسين الفتلاوي أنه بالنسبة للعدوان الذي تتعرض له الدولة العربية من قبل دولة عربية أخرى، فكان ينبغي عدم منح الدولة المعتدى عليها استخدام حق الدفاع الشرعي أو الجماعي، لأن منح هذا الحق سيؤدي إلى توسيع النزاعات العسكرية بين الدول العربية.

4 . تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية: حيث أوجب ميثاق الجامعة عدم اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية المنازعات الناشئة بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة.

وميثاق جامعة الدول العربية منع اللجوء إلى استخدام القوة لتسوية المنازعات إلا في حالة استقلال الدولة، وسيادة الدولة، وسلامة أراضي الدولة. وبذلك يرسي الميثاق مجموعة من الركائز التي تقوم عليها التسوية السلمية للمنازعات الدولية، والتي تتمثل في:

1 . عدم اللجوء لاستخدام القوة.

2 . يجوز لمجلس الجامعة التدخل بوصفه سلطة تحكيم لتسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

3 . يحق لمجلس الجامعة أن يتدخل كوسيط لحل المنازعات التي يخشى منها وقوع حرب بين دول الجامعة، أو بين دول الجامعة ودولة أخرى، ومهمته في هذه الحالة هو محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة[1].

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص254 . 263

المبحث الثالث: أجهزة المنظمات الدولية وعملها. The Equipment International Organization

ويشتمل المبحث على مطالب ثلاثة كالآتي: الأول : اجهزة المنظمات الدولية، و**الثاني:** التصويت والقرارات والتوصيات، و**الثالث:** الشخصية القانونية الدولية للمنظمة الدولية.

المطلب الأول: أجهزة المنظمات الدولية .

من أجل أن تمارس المنظمة الدولية مهامها لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها، لا بد وأن تمتلك الأجهزة التي تتناسب وطبيعة عملها.

الفرع الأول: التعريف بأجهزة المنظمات الدولية.

ويقصد بأجهزة، أو مؤسسات أو أقسام المنظمات الدولية المرافق التي تتكون منها المنظمة الدولية، وقد عربت كلمة organs الواردة في ميثاق الأمم المتحدة إلى فروع، وهو تعريب غير صحيح ذلك أن الفرع يعني أن للمنظمة التي أنشأت منظمات فرعية لها في دولة أخرى في حين أن المقصود بهذه الكلمة الأجهزة المؤسسات التي تتكون منها المنظمة ذاتها وليس الفروع التي تقوم المنظمة بفتحها.

غالبا ما يقود كل جهاز في المنظمة مجموعة من ممثلي الدول ينتخبون من قبل الهيئة العامة للمنظمة، يوكل لهؤلاء العمل على تحقيق هدف أو عدة أهداف للمنظمة، وقد كل جهاز مجموعة من اللجان تعمل على مساعدة الجهاز بتحقيق الهدف المكلف به[1].

الفرع الثاني: الأجهزة داخل المنظمات الدولية

والمنظمات الدولية إما أن تمتلك جهازا واحدا يتولى تحقيق جميع أهداف المنظمة، وإما أن تملك إلى جانب ذلك العديد من الأجهزة تعمل كل منها في مجال عملها .

المقصود بالجهاز الوحيد هنا هو الجهاز التشريعي التنفيذي للمنظمة، والذي يتولى تنفيذ إصدار القرارات وتنفيذها، يضم جميع الدول الأعضاء

تتميز المنظمات الدولية التي تملك جهازا واحدا ب:

. سرعة عقد الاجتماعات واتخاذ القرارات.

. عدم وجود تنازع في الاختصاصات.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص269 . 270

. تشكل هذه المنظمة تجمعات لدى المنظمات الدولية الأخرى التي يكون عدد أعضائها كبيرا لتنسيق أعمالها في تلك المنظمات[1].

المنظمات الدولية بجهازين: وعادة ما يشمل هذا النوع من المنظمات عددا كبيرا من الدول، مما يستدعي وجود جهازين أحدهما جهاز عام والثاني جهاز إداري، توزع الاختصاصات بين الجهازين طبقا لمعاهدة الإنشاء، وهذان الجهازان هما :

1 . **الهيئة العامة** : والتي تمثل فيها الدول الأعضاء جميعها، يختلف اسم هذه الهيئة من منظمة لأخرى، إلا أن طبيعة عملها واحدة، تمتلك اختصاصات الأجهزة التابعة للمنظمة كلها وحق مناقشة المسائل والأمور جميعها التي تخص المنظمة واتخاذ القرارات والتوصيات.

تعد الهيئة العامة للمنظمة بمثابة الهيئة التشريعية للمنظمة لما تضعه من قواعد تخص أعمال المنظمة جميعها. والقاعدة العامة في التصويت في الهيئة العامة تقوم على أساس المساواة في التصويت، فلكل دولة صوت واحد.

وقد تمنح بعض الدول عدد من الأصوات في المنظمات ذات الطبيعة المالية بقدر ما تملكه من مشاريع مالية في المنظمة[2].

2 . الهيئة التنفيذية : تتولى تنفيذ قرارات الهيئة العامة، قد يطلق عليها المجلس أو الهيئة أو السلطة التنفيذية.

قد لا يؤخذ بمبدأ المساواة في التصويت في السلطة التنفيذية بالنظر لأهمية بعض الدول الأعضاء في هذه السلطة وما تتطلبه مسألة تركز السلطة لاتخاذ القرارات المهمة والمستعجلة، نظرا لتمتع هذه الدول بقوة عسكرية وسياسية واقتصادية ...

ولذلك كان عدد الدول الأعضاء في الهيئة التنفيذية محدودا يتم اختيارهم تبعا للنظام المنصوص عليه في وثيقة الإنشاء ، ويراعى في اختيار الأعضاء التوزيع الجغرافي .

القاعدة العامة تقضي بأن الهيئة العامة لها صلاحيات أوسع من صلاحيات الهيئة التنفيذية، عدا حالة مجلس الأمن في الأمم المتحدة الذي يتمتع باختصاصات أكثر مما تتمتع به الجمعية العامة.

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص ،271 و جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، ص127 وما بعدها

[2] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص272 . 273

. منظمات دولية بعدة أجهزة : تقوم بعض المنظمات على عدة أجهزة، خاصة تلك المنظمات التي تعمل على تحقيق العديد من الأهداف، يتولى كل جهاز من أجهزتها المختصة تنفيذها ، إلى جانب هذا الجهاز التنفيذي يوجد جهاز تشريعي واحد وهو الجمعية العامة ، قد تنشئ المنظمة جهازا لتسوية المنازعات الدولية بين الدول الأعضاء، وجهاز لتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري، وجهاز لحماية حقوق الإنسان وهكذا .. ومثال هذا النوع هيئة الأمم المتحدة.

قد تشكل الجمعية العامة أو المجلس التنفيذي أو أي جهاز آخر في المنظمة عددا من اللجان الفنية تعمل وفقا لمعاهدة الإنشاء تحت إشراف الجهاز الذي أنشأت تحته .

تتنوع هذه اللجان إلى لجان علمية، ثقافية ، اقتصادية ، إعلامية ، فنية ..

واللجان الفنية قد تكون دائمة، وقد تنتهي مهمتها بانتهاء المصلحة أو انقضاء ما أنشأت لأجله.

أما الوكالات المتخصصة، فتنشئها المنظمة أيضا لتعمل على تحقيق أهدافها، منها ما هو مختص في موضوع عين.

. للمنظمة أن تفتح عددا من الفروع طبقا لما هو وارد في معاهدة الإنشاء، لا يفتح هذا الفرع إلا باتفاق مع الدولة المضيفة بموجب معاهدة تسمى اتفاقية المقر، ويتمتع العاملون بها بذات الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها العاملون في المنظمة الأصلية.

قد تنشئ المنظمة الدولية العديد من المنظمات التابعة لها يشترك في عضويتها الدول الأعضاء في المنظمة الرئيسية أو بعضهم. غالبا ما يكون عملها متخصصا في موضوعات فنية معينة.

تمتع المنظمات التابعة باستقلال تام عن المنظمة الرئيسية ومع ذلك تبقى منظمات تابعة لها وتسترشد بها.

. تستعين بعض المنظمات الدولية بالمنظمات والشركات الخاصة في تحقيق أهدافها، كاستعانة محكمة الجنايات الدولية بمنظمات حقوق الإنسان لمعرفة الانتهاكات التي يتعرض لها الإنسان في مناطق عديدة.[1]

الفرع الثالث: **أجهزة المنظمات الدولية العالمية، وبطبيعة الحال تناول بالدراسة هيئة الأمم المتحدة.** [2]

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص274 . 276

[2] . المرجع نفسه، ص278

تتمثل أجهزة هيئة الأمم في :

1 . الجمعية العامة والتي تتناول من جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم ، وتقوم العضوية فيها على أساس المساواة، تعقد دورة عادية في كل سنة، ويجوز لها عقد دورات غير عادية.

لها مجموعة من اللجان التابعة لها، والتي تنتخبها الجمعية العامة في كل دورة انعقاد ، من هذه اللجان : اللجنة السياسية ، واللجنة ، واللجنة الاقتصادية والمالية، ولجنة الشؤون الاجتماعية...

2 . مجلس الأمن : يعتبر مجلس الأمن المؤسسة التي تهيمن حقيقة على الأمم المتحدة ، بل حتى على العالم كله، لما يملكه من من حق في اتخاذ التدابير والإجراءات ضد دولة ما تحت غطاء حفظ السلم والأمن الدوليين.

كان عدد أعضائه عند إنشاء الهيئة 11 عضوا ثم عدلت المادة 23 من الميثاق ليصبح بموجب القرار 1991 في 17 كانون الأول 1963 15 عضوا ، خمسة أعضاء دائمين (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفرنسا، والصين والاتحاد السوفييتي (حلت محلة روسيا بعد انتهاء الحرب البارة)، يتمتع بحقين:

الأول : حق العضوية الدائمة في المجلس، الذي يستمر باستمرار الهيئة.

الثاني : حق النقض " الفيتو " أي منع صدور أي قرار من المجلس لا ترغب فيه الدولة الدائمة العضوية.

وأعضاء غير دائمين وعددهم عشرة تستمر عضويتهم لمدة سنتين ولا تجدد العضوية لفترة طويلة.

باعتباره مسئولا عن حفظ السلم والأمن الدوليين فلا يتحدد عمله بوقت محدد، بل يتطلب الأمر أن يكون المجلس دائما على أهبة الاستعداد لأية حالة تهدد السلم والأمن الدوليين.

للمجلس لجان تابعة ترتبط به من ذلك : لجنة أركان الحرب، ولجنة الخبراء، ولجنة نزع السلاح، فضلا عن مجموعة من اللجان المؤقتة التي تنشأ بقرار من مجلس الأمن لمهمات معينة تنتهي هذه اللجان بانتهاء مهامها[1] .

3 . المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي نظم أحكامه الفصل العاشر من الميثاق، يتكون من 54 دولة عضو في الهيئة يتم انتخابهم من الجمعية العامة , مدة عضويتهم تستمر لفترة 3 سنوات ويجوز

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص278

إعادة انتخاب العضو لعدة مرات، تتبعه مجموعة من اللجان الإقليمية واللجان الفنية المتخصصة واللجان الفرعية الدائمة.

حددت المادة 62 من الميثاق وظائفه ، وذلك مثل دراسة المسائل الدولية في الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية وما يتصل بها ووضع تقارير خاصة، وله أن يقدم توصيات إلى الجمعية العامة وللدول الأعضاء والوكالات المتخصصة.

4 . مجلس الوصاية: فقد نظم ميثاق هيئة الأمم أحكام الوصاية، بحجة إدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية وهي الأقاليم التي لم تتمكن شعوبها من إدارة نفسها.

5 . محكمة العدل الدولية: والتي أنشأت بموجب النظام الأساسي للمحكمة الملحق بميثاق الأمم المتحدة سنة 1945، أنشأت هذه المحكمة على أنقاض محكمة العدل الدولية الدائمة مع احتفاظها بنظامها الأساسي ذاته.

تعتبر من الأجهزة الرئيسية للهيئة، وهي أكبر هيئة قضائية دولية تتولى تسوية المنازعات الدولية طبقا لأحكام القانون الدولي[1]

. نماذج عن أجهزة المنظمات العالمية والذي تمثل في منظمة التجارة العالمية ، والتي تضم العديد من الأجهزة الرئيسية والفرعية وأطلق عليها **هيكل المنظمة.**

فمن الأجهزة الرئيسة : 1 . المؤتمر الوزاري أعلى هيئة في منظمة التجارة العالمية، يتألف من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة كل سنتين على الأقل. حددت المادة 04 من اتفاقية منظمة التجارة العالمية اختصاصات المؤتمر الوزاري، ومن ذلك قيامه بمهام المنظمة ويتخذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض.

. سلطة اتخاذ القرارات في المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف بناء على طلب أحد الأعضاء.

2 . المجلس العام : والذي يختص بالقيام بأعمال المؤتمر الوزاري خلال مدة انعقاده، يختلف عن المؤتمر الوزاري في أنه ينعقد في أي وقت يطلب منه .

يتألف من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة، له عدد من الاختصاصات يباشرها بصفته هذه

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص284 . 286

له أن ينشئ العديد من اللجان التي تخضع لإشرافه، من هذه اللجان : لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة ... إلخ

تكون العضوية في هذه اللجان مفتوحة للدول الأعضاء جميعا.

3 . الأمانة العامة : والتي تتكون من المدير العام ومن عدد من الموظفين، ويعين المدير العام من قبل المجلس الوزاري، ويتولى المدير العام تعيين الموظفين، وتحديد واجباتهم وفقا للقواعد التي يعتمدها المجلس الوزاري.

4 . الجهاز الإداري: تتكون من المدير العام وعدد من الموظفين، يعين المدير العام بقرار من المجلس الوزاري، وهذا الأخير يعين الموظفين في الأمانة ويحدد واجباتهم.مهمات الأمانة الأساسية تقديم المساندة الفنية للمجالس واللجان المختلفة والمؤتمرات الوزارية، وكذلك تقديم المساندة الفنية للدول النامية، كما توزد المنظمة ببعض أشكال المساندة القانونية[1].

أما الأجهزة الفرعية : فمثل:

1 . جهاز تسوية المنازعات الذي يضم جميع ممثلي الدول الأعضاء، وهو بمثابة جمعية عامة.

2 . جهاز مراجعة السياسة التجارية .

3 . مجلس شؤون التجارة في السلع.

4 . مجلس شؤون التجارة في الخدمات.

5 . مجلس الملكية الفكرية.

6 . مجلس شؤون الجوانب المتصلة بالتجارة.

7 . اللجان الفنية[2] .

يمكن مراجعة سهيل حسين *الفتلاوي في أجهزة المنظمات الإقليمية، وقد اختار كنموذجين للدراسة منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية ، وأجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومثلما فعل مع أجهزة هيئة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، حاول تفصيل هذه الأجهزة والشارة إلى وظائفها واختصاصاته[3] .*

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص286 . 292

[2] . المرجع نفسه، ص292 . 295

[3] . المرجع نفسه، ص269 . 318

المطلب الثاني: الثاني: التصويت والقرارات والتوصيات.

التصويت والقرارات والتوصيات في مختلف المنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية.

فقرارات المنظمات الدولية وتوصياتها تتم ضمن اجتماعات تعقدها هذه المنظمات، في دورات عادية أو استثنائية.

والتصويت في المنظمات الدولية على أنواع : التصويت بالإجماع ، والتصويت بالأغلبية العادية (النصف + واحد)، ثم الأغلبية المطلقة والتي يقصد بها **أغلبية الدول في المنظمة وليس أغلبية الحضور.**

أما الأغلبية الموصوفة ، فهي تلك المحددة بعدد معين من الأصوات وغالبا ما يكون الحد عددا رقما معينا.

نشير أيضا إلى نوع من التصويت وهو المسمى : المساواة في التصويت ، مشيرا بذلك غلى القاعدة العامة التي تقوم عليها المنظمات الدولية (في الغالب الأعم ، غذ يجوز أن يكون الأمر على خلاف ذلك وقانون الإنشاء هو المرجع في ذلك) . وهي لكل دولة صوت واحد استنادا غلى معيار السيادة.

وبطبيعة الحال يرجع اختلاف أنواع التصويت في المنظمات الدولية تبعا لاختلاف المنظمات الدولية، وقانون إنشاء المنظمة هو الذي يحدد طبيعة ونوعية التصويت[1].

. **القرارات:** تصدر المنظمة الدولية القرارات باعتبارها الجانب التشريعي، وجدير بالذكر أن أجهزة المنظمات الدولية إذ تقوم بهذا الدور التشريعي، تستخدم اللوائح التي تنص عليها المعاهدة المنشئة للمنظمة ذاتها[2].

وعليه: فيقصد بالقرارات أوامر ملزمة تصدرها المنظمة تكون نافذة بحق الدول الأعضاء، وهو بمثابة قانون يستند إلى موافقة الدول المسبقة عند توقيعها على معاهدة إنشاء المنظمة، وهذه القرارات لا تلوم إلا الدول الأعضاء فقط.

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص329 . 331

[2] . جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، ص159

تتنوع القرارات داخل المنظمة الدولية إلى قرارات عامة، وقرارات خاصة، وقرارات مقترنة بتوصية، وقرارات تشريعية[1]

أما التوصيات : فيقصد بها القرار غير الملزم الذي تتخذ المنظمة بحق دولة عضو، ولا تختلف طبيعة التوصية عن القرار الملزم يوى إلزام الدولة بتنفيذه، وتصدر التوصية كما يصدر القرار الملزم من حيث الإجراءات.

التوصيات ليس لها قوة قانونية إلزامية ولا ترتب إي أثر قانوني إلا إذا قبلتها الدولة الموجه إليها هذه التوصية ، وفي حالة رفض الدولة لهذه التوصيات فلا تكون مخالفة لقانون الإنشاء.

وتتنوع التوصيات بدورها إلى توصيات تحسم النزاع، وتوصيات تسبق القرارات الملزمة، وتوصيات مفروضة.

هناك منظمات دولية لا تملك حق إصدار القرارات.

يمكن التطبيق على المنظمة العالمية هيئة الأمم المتحدة، وأيضا منظمة التجارة العالمية، وفي إطار المنظمات الإقليمية التطبيق على منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية.

وأهم ما نشير إليه هنا حق الاعتراض (الفيتو) مع منظمة هيئة الأمم، والتفريق بين المواضيع ذات الطبيعة الموضوعية وأخرى ذات طبيعة إجرائية، ليتسنى تطبيق حق الفيتو بشأنها وهي من المسائل الشائكة التي تعترض هيئة الأمم بوجه عام ومجلس الأمن بشكل خاص، والتصويت ذو الطبيعة الخاصة في منظمة التجارة العالمية، وقضية الإجماع في جامعة الدول العربية[2].

المطلب الثالث: الشخصية القانونية الدولية للمنظمة: Personnalité juridique internationale de l'Organisation

International Legal Personality for Organization

من المتفق عليه عموما في فقه القانون الدولي العام أن الشخصية القانونية هي الصلاحية لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، والقيام بالتصرفات القانونية، واللجوء إلى الجهاز القضائي في ظل كل نظام

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص332 . 333

[2] . المرجع نفسه، ص335 وما بعدها

قانوني، فالمخاطبون بهذا النظام يعدون أشخاصا قانونية له، لكونه صاحب الحق في تحديد من يثبت لهم وصف الشخصية القانونية[1]

تثير قواعد الشخصية القانونية للمنظمة الدولية، خلافا فقهيا على مستوى القانون الدولي في تمتع الوحدات السياسية من غير الدول بالشخصية القانونية، حيث يمكن أن نؤصل لفكرة الشخصية القانونية من خلال فكرة السيادة التي ظهرت مع جان بودان الفرنسي (1577) ليبدأ القبول بفكرة الوجود القانوني للشخصية القانونية للدولة ، ليتم الاعتراف للدولة باكتساب أهلية الحقوق والالتزام بالواجبات[2].

فالموقف الفقهي الدولي حول الشخصية القانونية للمنظمة الدولية تراوح بين اتجاه يقول بعدم تمتع المنظمات الدولي بالشخصية القانونية (مثلها مثل الدول تماما)، إذ أن القانون لا يخاطب إلا الأفراد فقط، وإن كان فريق من هؤلاء يعترف بالشخصية القانونية للدولة فقط.

في حين ذهب اتجاه آخر إلى القول بتمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية بمجرد أن تكتمل لديها العناصر التي حددها القانون الدولي المطلوبة لتكوين منظمة دولية، فإن كان القانون الدولي قد اعترف بالشخصية القانونية الدولية وهي ظاهرة سياسية واجتماعية من ناحية، ولكنها أيضا ظاهرة قانونية من ناحية أخرى، ومتى ثبتت هذه الزاهرة لغير الدول فإنها أيضا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية[3].

ويرى هذا الاتجاه أن الدول وإن كانت متساوية في الشخصية القانونية الدولية، غير أن المنظمات الدولية لا تملك مثل هذه المساواة. فهي شخصية من نوع خاص.

وهو التجاه الذي يؤيده اغلب الباحثين، حيث يرى أن المنظمة الدولية ما هي إلا تجمع لعدد من الدول، ولما كانت كل دولة من هذه الدول تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، فإن تجمعها يعني تجمع عدد من الشخصيات القانونية الدولية في شخصية واحدة، وهو أمر يقوي من شخصية المنظمة القانونية ولا يلغيها أو يضعفها.

ويمكن التحقق ما إذا كانت المنظمات الدولية تتمتع بالشخصية القانونية أم لا من معاهدة إنشاء المنظمة، فإذا كانت اتفاقية إنشاء المنظمة تمنح المنظمة حق التملك وحق التعامل في إطار العلاقات الدولية وتمثيل الدول في المؤتمرات الدولية وصلاحية إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء، فإنها تتمتع

---

[1] . جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، ص94

[2] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص367 . 368

[3] . المرجع نفسه، ص396 . 370

بالشخصية القانونية الدولية بالقدر الذي تتمتع فيه بممارسة هذه الأعمال طبقا لما ورد في ميثاق المنظمة، أما إذا كانت المنظمة لا تملك مثل هذه الصلاحيات، فإنها لا تتمتع بالشخصية القانونية الدولية.

ومن شروط تمتع المنظمة بالشخصية القانونية الدولية : أن تنص معاهدة الإنشاء على ذلك، وهو الأمر الذي سارت عليه أغلب المنظمات الدولية.

وفي حالة عدم نصها على ذلك ، متى توفرت معاهدة الإنشاء وتضمنت ما يلي:

1 . أن تتمتع المنظمة بإرادة مستقلة.

2 . أن تتمتع المنظمة باختصاصات معينة.

3 . تكامل المؤسسات القانونية للمنظمة.

4 . اعتراف الدول بشخصية المنظمة.

ويترتب على اكتساب المنظمة الدولية الشخصية القانونية الدولية مجموعة من الآثار:

. الأهلية القانونية.

. حق التقاضي.

. عقد المعاهدات والعقود .

. التمتع بالحصانات الدبلوماسية[1] .

النتائج المترتبة على الاعتراف للمنظمة الدولية بالشخصية القانونية ما يلي:

1 . حق إبرام المعاهدات الدولية، وذلك في الحدود اللازمة لتحقيق أهدافها، وهذه المعاهدات قد تبرم مع الدول الأعضاء في المنظمة والدول غير الأعضاء ، كما قد تبرم اتفاقيات مع منظمات أخرى.

2 . المساهمة في إنشاء قواعد القانون الدولي: وذلك بالاشتراك في تكوين قواعد العرف الدولي أو عن طريق ما تصدره من قرارات تحمل الطابع التشريعي,

3 . حق تقديم المطالبات الدولية: بهدف حماية مصالح المنظمة نفسها أو مصالح موظفيها، وتحريك دعوى المسئولية ضد من أضر بهذه المصالح، وتسلك المنظمة في ذلك ذات الطرق العادية المتفق عليها في القانون الدولي، كالاحتجاج وطلب التحقيق والمفاوضات واللجوء إلى محاكم التحكيم.

. 4 . للمنظمة الدولية الحق في التعاقد، وتملك الأموال المنقولة والثابتة وحق التصرف فيها والتقاضي أمام المحاكم الوطنية .

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص371 . 373

. 5 . تتمتع المنظمات الدولية بالحصانات والمزايا الديبلوماسية ، ويعد ذلك نتيجة طبيعية لتمتع المنظمة الدولية بالشخصية القانونية، وقيامها بممارسة وظائف واختصاصات معينة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، فالحصانات والمزايا تعد أمرا جوهريا حتى تستطيع المنظمة أداء دورها[1]

حماية الموظف الدولي: Protection du personnel international

تنفذ المنظمة الدولية أعمالها عن طريق أعمالها عن طريق عدد من المنظمة من الموظفين يطلق عليهم بالجهاز الإداري والفني التابع للمنظمة، وبالنظر إلى أن المنظمة الدولية ذات شخصية قانونية منفصلة عن الدول الأعضاء ، فإن الموظفين التابعين لها يعملون لحساب المنظمة، وليس لدولهم، وهذا ما يتطلب أن يتمتع الموظفون العاملون في المنظمة الدولية بمركز قانوني معين يطلق عليه بالموظف الدولي تخوله ممارسة الأعمال لصالح المنظمة الدولية.

وبناء على ذلك، فإن الاعتداء على الموظف الدولي تخضع لأحكام القانون الدولي لتمتعه بالحصانات الدبلوماسية[2].

. عرفت محكمة العدل الدولي في رأيها الاستشاري الصادر لعام 1949 الموظف الدولي بأنه: « كل شخص يعمل بأجر أو بدون أجر بصفة دائمة أو مؤقتة يعين بواسطة أحد فروع المنظمة لممارسة إحدى وظائف المنظمة أو المساعدة في مباشرتها، وباختصار تعمل المنظمة بواسطته »[3].

وعرف إبراهيم أحمد شلبي الموظف الدولي Le fonctionnaire international بأنه: «كل شخص يشغل وظيفة عامة تمول باعتبارها كذلك وبصفة منظمة »[4].

من هذا التعريف، يتبين أن الموظف الدولي يشغل وظيفة دولية بصفة مستمرة وما يقتضيه القيام بهذه الوظيفة من تفرغ حتى ولو كان العقد الذي يربطه بالمنظمة موصوف بالتأقيت[5].

هذه الوظيفة العامة المنتظمة تعبر عن العلاقة التنظيمية بين الموظف الدولي والمنظمة الدولية المعين لديها، وتكاد هذه العلاقة التنظيمية تتشابه مع العلاقة التي توجد داخل الدول بين الموظف وحكومته، ومع ذلك، فإن هذه العلاقة الأخيرة تحكمها قاعدتان أساسيتان: قاعدة الوظيفة وقاعدة الولاء،

---

[1] . جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي**، ص102

[2] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص375

[3] . المرجع نفسه، ص375

[4] . إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة** والأمم **المتحد**، ص93

[5] . المرجع نفسه، ص93

على حين أن العلاقة التنظيمية الدولية تخضع أساسا لقاعدة الوظيفة أي أنها علاقة وظيفية لا يشترط فيها الولاء على الأقل بالمعنى المعروف في القانون الداخلي للدول لأنه يظل مرتبطا بدولة جنسيته[1]

يشمل مفهوم الموظف الدولي : العاملون بالمنظمة الدولية جميعهم بصورة دائمة أو **مؤقتة**[2] الأشخاص جميعهم الذين تكفلهم المنظمة بمهام تخصها.

ويشمل مفهوم الموظف الدولي المستخدمون الذين يعملون في المنظمة الدولية، وقد عرفت محكمة العدل الدولية المستخدم الدولي: « أنه كل شخص يعمل بواسطة أحد فروع المنظمة أو للمساعدة في ممارسة إحدى وظائفها سواء أكان بأجر أم بدون أجر بصفة دائمة أم لا ، وكل شخص تتصرف المنظمة باسمه ».

وعلى هذا الأساس لا يعد من الموظفين الدوليين ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة، فهؤلاء يخضعون لنظام آخر هو النظام الدبلوماسي لممثلي الدول الذي تنظمه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المعقودة عام 1961 صصصص376.

. والعناصر التي تحدد الموظف الدولي هي:

ا . الخدمة في منظمة دولية والخضوع لأوامرها وتنفيذ قراراتها.

ب . العمل على تحقيق أهداف المنظمة الدولية.

ج . يؤدي نشاطه باسم المنظمة وممثلا لها ، ولا يعد ممثلا لدولته (قد يعين الموظف من قبل دولته وهذا لا يؤثر في ولائه للمنظمة)

. يتقاضى في الغالب أجرا عن عمله الذي يؤديه في المنظمة من المنظمة وليس من دولته.

. أن يكرس كل وقته للعمل في المنظمة، فالذي يعمل بصفة مؤقتة أو لمهمة محددة لا يعد موظفا دوليا.

. إما كيفية تعيين الموظف الدولي فيخضع لمعاهدة الإنشاء التي تحدد شروط تعيينه.

الأمين العام للمنظمة يتم اختياره من قبل الدول الأعضاء في المنظمة بحسب القواعد التي تحددها المنظمة.

. يقوم الأمين العام بتعيين باقي الموظفين.

---

[1] . المرجع السابق، ص93

[2] . هناك تعارض مع ما أورده المؤلف لاحقا

. بالنسبة لكبار موظفين المنظمة فيتم موافقة الدول الأعضاء على تعيينهم بنسب معينة من الدول الأعضاء. (تعيين الموظفين الدوليين من الناحية القانونية تعود للمنظمة وليس للدول).

من الناحية العملية لا ينفرد الأمين العام وحده في تعيين الموظفين الدوليين في المنظمة (يراعي مواقف الدول)[1].

التزامات الموظف الدولي:

. يتعين على الموظف الدولي أن يؤدي عمله بصورة كلية للمنظمة الدولية التي يعمل بها (الفصل بين كونه ينتمي لدولة معينة والعمل في المنظمة).

. ولاؤه للمنظمة وليس لدولته ، يمتنع عن ممارسة أي عمل مهما كان مع عمله في المنظمة، عدم قبول الهدايا ، احترام قانون الدولة التي يعمل فيها لصالح المنظمة.

في الواقع العملي يظل الموظف الدولي مواليا لدولته الأصلية لكنه يلتزم بالامتناع عن أي نشاط سياسي م 17 من نظام موظفي الأمم المتحدة قررت أنه يمكن للموظف الدولي ممارسة حقوقه ولكنه يمتنع عن ممارسة اي نشاط سياسي يكون غير متفق مع الحيدة والاستقلال المطلوبين في صفته كموظف دولي[2]

حقوق الموظف الدولي[3]:

العاملون بالمنظمات الدولية هم موظفون دوليون، وبناء على الوظيفية فهم يتمتعون بجملة من الحقوق تتشابه مع تلك التي يتمتع بها الموظفون في الدول، لكن وبناء على صفة الدولية يتمتعون كذلك بجملة من الحقوق أو المزايا تعرف باسم مزايا وحصانات الموظفين الدوليين[4] .(المواد17 . 21 من اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة لعام 1948)

- أجره عن عمله الذي يؤديه، تعويضه عن إصابات العمل (في المنظمة) ...

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص375 . 377

[2] . المرجع نفسه، ص378 . 379

[3] . جعل إبراهيم أحمد شلبي حقوق الموظفين الدوليين على نوعين: الأول حقوق وظيفية ،الثاني: مزايا وحصانات دولية، وفرق بين المزايا والحصانات الخاصة بالموظفين الدوليين ، ومزايا وحصانات المنظمة الدولية ذاتها، فهي تختلف من حيث شمول هذه المزايا والحصانات لحقوق متعلقة بالمنظمة الدولية.[إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة** ، ص96]

[4] . إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة**، ص96

تحدد معاهدة الإنشاء وأنظمتها وقراراتها طرق استحصال الموظف الدولي لحقوقه والطرق التي يحق لهم مراجعتها للطعن بقرارات المنظمة ن حق إقامة الدعوى أمام القضاء، ويحق للموظف الدولي الانضمام للجمعيات والنوادي الخاصة بالموظفين الدوليين.

وتتولى المنظمة الدولية حماية موظفيها في الدول التي يعملون بها من أية انتهاكات قد يتعرضون لها[1].

الامتيازات والحصانات الدبلوماسية التي يتمتع بها الموظف الدولي: ، فمثل إعفائه من الضرائب، وعدم خضوعه للتفتيش والقبض والمحاكمة.

هذه الامتيازات والحصانة ليست مطلقة ، إذ يجوز للمنظمة الدولية التنازل عن امتيازاته وحصاناته إذا قام بعمل يتناقض وصفته كموظف دولي، حينها يخضع لاختصاص المحاكم المحلية .

يحمل الموظف الدولي الهوية الدبلوماسية الصادرة من وزارة الخارجية[2].

انتهاء الشخصية القانونية للمنظمة: Expiration de la personnalité juridique de l'organisation

تنتهي الشخصية القانونية للمنظمة الدولية في الحالات الآتية :

1 . زوال صفة الدولة عن الدول كلها المكونة لها (زوال حلف وارس بزوال كتلة الدول الاشتراكية المشكلة له)

2 . الحرب بين الدول الأعضاء في المنظمة . (الحرب العالمية 2 أنهت العصبة)

3 . حلول منظمة دولية محل منظمة دولية سابقة (العصبة وهيئة الأمم المتحدة)

4 . وقف نشاط المنظمة نظرا لعدم الاستمرار في ممارسة نشاطها كما هو الحال بالنسبة ل " الكومنولث البريطاني، حلف جنوب شرق آسيا " سيتو"، مجلس التعاون العربي الذي يضم (العراق الأردن، ومصر ، واليمن)، بعد العدوان الأمريكي على العراق 1991 ...

5 . انسحاب الدول جميعها من المنظمة.

6 . عدم رغبة الدول بالاستمرار في المنظمة الدولية

7 . قطع العلاقات الدبلوماسية بين دول المنظمة

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص379 . 380

[2] . المرجع نفسه، ص380 . 381

8 . انجاز المهمة التي أنشأت من أجلها (لجان التفتيش الدولية لإزالة أسلحة الدمار الشامل بالعراق) لجان مؤقتة زالت بانتهاء مهمتها[1].

خلاصة الفصل الثالث:

من أهم النتائج التي نستخلصها (شبة خلاصة عامة للفصل) أن:

1 . مصطلح النظام الدولي ينصرف بمعناه الواسع إلى كافة التنظيمات والتقاليد والقواعد الأساسية المميزة لجماعة بعينها، والتي تواطأت هذه الجماعة على قبولها واتباعها في تنظيمها لما ينشأ داخل إطارها من علاقات وروابط، ومن ثم فإن نطاق دراسة النظام الدولي بهذا المفهوم تشمل أنشطة عدة من جوانب العلاقات الدولية كالمعاهدات والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والمؤتمرات والحروب وغيرها، إلى جانب المنظمات بمعناها الاصطلاحي[2].

2 . كما أن (التنظيم الدولي يقصد به التركيب العضوي للجماعة الدولية، أي مجموعة الأنشطة والمؤسسات التي يحتويها إطار العلاقات الدولية منظورا إليها من وجهة نظر حركية ديناميكية، تشمل دراسة الوضع الراهن لنظم الحياة الدولية القائمة بما تنطوي عليه من نقص وقصزر مع استشراف مستقبل تلك النظم واحتمالات تطورها وإمكانية تطويرها حتى تكون أكثر فعالية ونجاعة)[3] .

وعليه، تعتبر المنظمات الدولية فاعلا من فواعل النظام الدولي، الذي تتنوع فواعله التي تسهم في تفاعلاته المختلفة، بين الدولة (الفاعل الرئيس)، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، وكذا الأفراد ...

3 . أن ميزة العصر الراهن هي التنظيم، استنادا إلى أن المنظمات الدولية أضحت أهم الوسائل القانونية الدولية التي تنظم مصالح الدول وتنسق العلاقات فيما بينها، حيث تلعب المنظمات الدولية دورا كبير في ميدان العلاقات الدولية، وذلك لطبيعة المهام المنوطة بها خاصة من خلال تحقيق السلم، والأمن الدوليين، وتوسيع نطاق التعاون الدولي.

---

[1] . سهيل حسين الفتلاوي، **نظرية المنظمة الدولية**، ص382 . 385

[2] محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية . النظرية العامة والأمم المتحدة**، ط3، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1972)، ص22

[3] . خليل اسماعيل الحديثي، **االوسيط في لتنظيم الدولي**، ص10

تعتبر المؤسسات الدولية وليدة ظروف دولية، ساعدت على إنشائها، في ظل التطور الديناميكي للعلاقات الدولية وكنتيجة لمجموعة من المؤتمرات الدولية لاسيما الأوربية منها (ما بين 1648–1909)، والتي أفضت في مجملها إلى ضرورة إيجاد وسيلة سلمية لحل النزاعات الدولية[1].

وفي ظل تطور العلاقات الدولية فإنه لا يمكن عزل ظهور هذه المنظمات الدولية عن أفكار المدرسة المثالية، وسيطرتها على حقل التنظير في العلاقات الدولية في فترة الحرب العالمية الأولى، حيث ساهمت هذه الأخيرة في صياغة وتشكيل المنظمات الدولية من خلال جملة من المبادئ التي تبنتها، وكذلك الأفكار التي قامت عليها كعدم الاعتداء، ومبدأ المساواة بين الدول، وفكرة الأمن الجماعي التي تعد أساس أولي لنشأة تنظيم دولي يقوم على التضامن والتعاون وضم الجهود لتحقيق المصالح المشتركة، وضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك ما تجسد في عصبة الأمم كتعبير عن هذه الأفكار، وعن إمكانية حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وضمان الأمن والاستقرار الدوليين.

غير أنه في ظل مجتمع دولي يشوبه التوتر والاضطراب، وما أفرزه ذلك من حرب عالمية ثانية أثبتت فشل العصبة في تحقيق سلم دائم، فإن ذلك دفع بالجهود الدولية إلى التفكير في تنظيم آخر يكون أكثر فاعلية تجسد في إنشاء "هيئة الأمم" كمنظمة عالمية تسعى لحفظ السلم والأمن الدوليين وتنسيق التعاون الدولي من خلال وكالاتها المتعددة.

ونظرا للدور البارز للمنظمات الدولية أطلق عليها البعض اسم " الحكومة العالمية التي تخضع لها جميع حكومات العالم.

أبرز ما حققه المجتمع الدولي على مستوى التنظيم الدولي هو تمكنه من إنشاء منظمة هيئة الأمم المتحدة التي جعلت الهدف الرئيسي من وجودها هو تحقيق السلم والأمن الدوليين.

رغم التوجه العام الذي تقوم عليه فكرة التنظيم الدولي وهي تحقيق السلم والأمن ألدوليين فضلا عن مختلف صور التعاون الدولي، إلا أن ذلك لم يمنع أن فكرة التنظيم الدولي انحرفت عن المسار السابق لتتجه نحو تحقيق مصالح الدول المهيمنة وأصبحت المنظمات وسيلة للنزاعات والحروب..

[1] . إبراهيم أحمد شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة**، ص10

الفصل الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية من آليات التنظيم في النظام الدولي

ويحتوي على ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: التعريف بالمنظمات غير الحكومية، تصنيفاتها.

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية

المبحث الثاني: تطور المنظمات غير الحكومية، وأغراضها.

المطلب الأول . تطور المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني . أغراض المنظمات غير الحكومية ووسائلها :

المطلب الثالث: أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي والوطني.

المبحث الثالث: المنظمات غير الحكومية وصلتها بهيئة الأمم المتحدة .

المطلب الأول : وضعية المنظمات غير الحكومية في إطار هيئة الأمم .

المطلب الثاني . المنظمات الدولية غير الحكومية آلية رقابة على حقوق الإنسان .

المطلب الثالث: نماذج عن المنظمات الدولية غير الحكومية

الفصل الرابع المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية للتنظيم في النظام الدولي

Les organisations internationales non gouvernementales en tant qu'acteurs du système international

يحاول هذا الجزء من البحث والدراسة (المطبوعة) أن يقف على الدور المنوط بالمنظمات الدولية غير الحكومية في النظام الدولي.

كيف تسهم المنظمات الدولية في تفاعلات النظام الدولي؟

ما أهدافها وغاياتها؟

كيف تسهم في تحقيق "فكرة النظام"؟

المبحث الأول: التعريف بالمنظمات غير الحكومية، تصنيفاتها.

تعبّر المنظمات غير الحكومية عن صنف من أصناف المنظمات، التي تُشكل لهدف معين، ولتعبر عن إرادة الأطراف المنشئة لها .

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية: International No Governmental Organization

يعرف مارسيل ميرل المنظمات غير الحكومية على أنها: « كل تجمع، أو جمعية أو حركة مشكلة بطريقة دائمة من طرف أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة بغرض متابعة أهداف غير ربحية».

والتعريف يركز على طبيعة تشكل المنظمات غير الحكومية التي تنطلق مع تجمع لأفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة وهذا الطابع الدولي للمنظمات غير الحكومية، كما يشير التعريف للطابع غير الربحي الذي يميز هذه المنظمات للتفرقة بينها وبين الشركات والمنظمات الربحية، وفي ذات الوقت يهمل هذا التعريف الإشارة إلى الطابع الإستقلالي لهذه المنظمات التي تعمل بعيدا عن الحكومات وتدخلاتها[1].

[1] . أسماء مرايسي، **إدارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، إشراف: دلال بحري، (باتنة: بجامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، ص23

. ويعرف التوجيه العملي رقم 1470 للبنك الدولي للمنظمات غير الحكومية على أنها: « منظمات خاصة تمارس أنشطة تهدف إلى تخفيف المعاناة، وتمثيل مصالح الفقراء وحماية البيئة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والقيام بالتنمية في المجتمعات »[1].

. أما مريتا فيشر، فتعرف المنظمات غير الحكومية هي :« المنظمات غير الربحية المشاركة في التنمية، والمساعدات الإنسانية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل من أجل السلام على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، ويستعمل في مقابل ذلك المجتمع المدني بوصفه مفهوما موسعا يرتبط بأنشطة الدولة»[2].

تعتمد المنظمات غير الحكومية على فواعل مستقلة من غير الحكومات والشركات، وهي منظمات غير ربحية، قاعدتها التأكيد على العمل التطوعي والعمل من اجل تقديم الخدمات.

المطلب الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية :

الفرع الأول: تصنيف البنك الدولي للمنظمات الدولية غير الحكومية .

يميز البنك بين فئتين أساسيتين من المنظمات غير الحكومية التي يتعامل معها:

1 . المنظمات غير الحكومية التنفيذية التي تعنى في المقام الأول بتصميم وتنفيذ المشروعات المتعلقة بالتنمية .

وتصنف المنظمات غير الحكومية التنفيذية إلى:

أ . منظمات وطنية تعمل في دول نامية محددة.

ب . منظمات دولية يكون مركزها في دولة متقدمة عادة، لكنها تقوم بعمليات في أكثر من دولة نامية.

[1] . مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة التبرعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات**،ترجمة: يوسف حجاز، (مركز بحوث رفهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009)، ص4، على الرابط:
http://www.berghof-handbook.net/documents/publications/arabic_fischer_cso.pdf

[2] . المرجع نفسه، ص6

ج . منظمات معنية بمجموعات سكانية، وهي تخدم فئة سكانية محددة في منطقة جغرافية ضيقة، ويؤدي هذا التصنيف إلى تعريف منظمات المجموعات السكانية على أنها منظمات القواعد الشعبية أو منظمات الناس التي تختلف في طبيعتها وغاياتها عن المنظمات غير الحكومية الأخرى، وبينما تعرف المنظمات الوطنية والدولية على أنها منظمات غير حكومية " وسيطة" تشكل من أجل خدمة الآخرين، وتعتبر المنظمات المعنية بالمجموعات السكانية منظمات "ذات عضوية"، تكونها مجموعة من الأفراد الذين اجتمعوا لتحقيق مصلحتهم الخاصة، ومنها المجموعات النسائية وحلقات القروض ونوادي الشباب وتعاونيات واتحادات المزارعين.

2 . المنظمات غير الحكومية الدفاعية التي تعنى في المقام الأول بالدفاع عن قضية محددة و/أو الدعاية لها، وتسعى للتأثير على سياسات وممارسات المنظمات الدولية[1].

الفرع الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية إلى منظمات متخصصة ومنظمات عامة :

1 . المنظمات المتخصصة : اكتسبت بعض المنظمات غير الحكومية مع مرور السنين في العمل والخبرة والنفوذ حظوة مميزة في المخيال الجماعي العالمي، لدرجة اعتبارها من المنظمات الدولية الحكومية، كما هو الحال مع الصليب الأحمر الدولي. وهذه المنظمة التي يتردد أحيانا في نعتها ب" الخدمة العامة الدولية" Service Public International .

كما أن هناك منظمات كأمنستي Amnesty International التي اكتسبت شهرة واسعة نظرا لأنشطتها الفعلية والمتروية أحيانا، فالمنظمات غير الحكومية بعملها على حماية الأشخاص والدفاع عن بعض الحقوق تكمل وتمدد عمل المنظمات بين الحكومية[2] Intergouvernementales

فالصليب الأحمر تتخصص بحماية ضحايا الصراعات المسلحة، (كآلية من آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني)، وأمنستي متخصصة في حماية السجناء السياسيين[3].

[1] . المرجع السابق، ص54

[2] . أنيسة أكحل العيون، **الأمن على اختلاف أبعاده، الغذائي، البيئي . الإنساني**، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2012)،ص 184

[3] . المرجع نفسه، ص 184 . 186

2 . المنظمات العامة : هناك من المنظمات غير الحكومية من تعمل ليس على ضمان نوع معين من الأشخاص أو المساعدة على احترام بعض الحقوق المميزة، ولكنها تحرص فقط على تحسين وتفحص حقوق الإنسان بالمعنى الواسع لهذا المفهوم، وفي هذا السياق نجد نوعين من المنظمات :

أ . المنظمات ذات الطابع الحقوقي، وذلك كلجنة القانونيين أو الحقوقيين الدولية، والجمعية الدولية للقانونيين أو الحقوقيين الديمقراطيين.

ب . المنظمات ذات الطابع السياسي، وذلك كالفدرالية من أجل احترام حقوق الإنسان La Federation pour le Respect de l'Humanité والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان La Federation Internationale de l'Homme.[1]

المبحث الثاني: تطور المنظمات غير الحكومية، وأغراضها.

المطلب الأول . تطور المنظمات غير الحكومية.

بدأ استخدام منظمة غير حكومية مع إنشاء هيئة الأمم المتحدة عام 1945، حيث نصت لائحة الهيئة على الدور الاستشاري لمنظمات غير حكومية وغير منتمية لأي من الدول الأعضاء، كما تم تعريف المنظمة العالمية على أنها: « منظمة عالمية لم تنشأ وفق معاهدة دولية»، وفق القرار رقم 288 الخاص بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC) Economic and Social Concil الصادر في 27 فبراير 1950، وقد تم الاعتراف بالدور الحيوي للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأهلية الكبرى في التنمية المستدامة في الباب 23 من أجندة القرن 21[2]، التي أدت إلى تعديل العلاقات الاستشارية بين هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية[3].

لقد أعطت حركة العولمة في القرن العشرين أهمية كبرى للمنظمات غير الحكومية، حيث أن الكثير من القضايا القائمة يصعب حلها على نطاق وطني فقط، ثم إن المعاهدات الدولية مثل تلك التي تمخضت عنها منظمة التجارة العالمية، ينظر إليها على أنها تركز على مصالح المؤسسات الرأسمالية،

---

[1] . المرجع السابق، ص 190 . 191

[2] . أجندة القرن 21 على الرابط:http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21 / بتاريخ: 2014/1/1 الساعة 15 و30 دقيقة

[3] . أنيسة أكحل العيون، **الأمن على اختلاف أبعاده، الغذائي، البيئي . الإنساني**، ص 184 .

ولهذا كان في إنشاء المنظمات غير الحكومية محاولة للتوازن حيث ركزت المنظمات على القضايا الإنسانية والتنمية المستدامة.

لقد تطورت المنظمات غير الحكومية عبر ثلاث مراحل شملت الأعمال التطوعية:

المرحلة الأولى: وفيها ركزت المنظمات غير الحكومية على أعمال الإغاثة والمعونة الاجتماعية ووفرت خدماتها مباشرة للمنتفعين مثل توزيع الطعام والملاجئ والخدمات الصحية، أي المنظمات غير الحكومية ترى حاجة ماسة فتستجيب لها فورا.

المرحلة الثانية: توجهت نحو تنمية محلية على نطاق ضيق وبجهود ذاتية حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بتوجيه جهودها نحو بناء قدرات المجتمعات المحلية في الحصول على حاجياتها من خلال أعمال محلية دون الاستعانة بجهات خارجية.

المرحلة الثالثة: موجهة إلى نظم التنمية المستدامة، حيث تحاول المنظمات غير الحكومية إدخال تغييرات في السياسات والمؤسسات على المستوى المحلي والوطني والدولي، حيث تتخلى عن دور التنفيذ وتلعب دور العامل المساعد كما أنها تنتقل من العمل الإغاثي إلى أعمال التنمية[1].

المطلب الثاني . أغراض المنظمات غير الحكومية ووسائلها :

1 . الأغراض: تؤسس المنظمات غير الحكومية لعدة أغراض، وعادة ما تكون تلك الأغراض موجهة لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية لأعضائها، من ذلك :

أ . تحسين احوال البيئة الطبيعية.

ب . تشجيع الحرص على حقوق الإنسان.

ج . تحسين أحوال المحرومين.

د . تمثيل أجندة شركة أو مؤسسة.

غير أن هناك عددا كبيرا من تلك المنظمات تغطي أهدافها نطاقا فسيحا من المواقف السياسية والفلسفية، ولعل بعض الأهداف تتماشى مع أهداف بعض المدارس الخاصة والمنظمات الرياضية.

[1] . نحو مجتمع المعرفة، **المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية**، (جامعة الملك عبد العزيز: سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي 1428)، ص 23 . 24

2 . الطرق التي تستخدمها المنظمات غير الحكومية في تحقيق أهدافها متباينة للغاية، فبينما يقوم بعضها بدور مجموعات الضغط (اللوبي)، يقوم البعض الآخر بفاعليات وتنفيذ برامج، فعلى سبيل المثال منظمة مثل "أوكسفام " التي تهتم بالتخفيف من حدة الفقر ومما تقوم بتوفير المعدات للمحتاجين وتزويدهم بالمهارات التي يتطلبونها للحصول على الطعام والمياه الصالحة للشرب.

ولعل أهم أقسام المنظمات غير الحكومية هو قسم الموارد البشرية، حيث يتحتم على تلك المنظمات الحصول على أكبر عدد من المتطوعين المؤمنين برسالة المنظمة.

يلي ذلك العلاقات العامة، حيث يلزم كل المنظمات غير الحكومية حول العالم الحفاظ على علاقات صحية مع المجتمع لتحقيق مآربها ولتلبية حاجات الناس، كما أن على المنظمات . خاصة . تلك التي تشتغل بأعمال الخير القيام بحملات علاقات عامة محنكة لجمع التبرعات مع استخدام أساليب مجموعات الضغط (اللوبي) المجربة عندما تؤثر سياسة الضرائب على دخولها، علما بأن القائمين بعمل مجموعات الضغط (اللوبي) والجماعات ذات المصالح الخاصة لهم وزن سياسي كبير حيث أن ما يقومون به من ضغوط يؤثر على القرارات السياسية والاجتماعية، خاصة لو استطاعوا حيازة دعم قاعدة كبيرة من المواطنين.

ومن أمثلة المنظمات الحكومية الناجحة في استخدام أساليب مجموعات الضغط (اللوبي) لتحقيق أهدافها؛ الاتحادات المهنية التي تذهب بعيدا في حملاتها لتحقيق غاياتها إلى حد الوعد بتأييد أو معارضة بعض القرارات السياسية ككتلة واحدة كما أنها تخصص الأموال والأشخاص لحملاتها سواء كمنظمة مستقلة أو بالشراكة مع مجموعات ضغط أخرى[1].

المطلب الثالث: أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي والوطني.

يرجع ظهور المنظمات غير الحكومية إلى القرن التاسع عشر، عندما أنشأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC ، وبدأ فاعلون غير حكوميين في الدفاع عن جملة من القضايا من نوع حق المرأة بالانتخاب، وتطبيق القانون الدولي ونزع السلاح، وإنهاء تجارة الرقيق، وما إلى ذلك، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تنشط المنظمات غير الحكومية في المجالات الإنسانية فحسب، بل كذلك قامت بدور هام في تحديد ضرورة ضم حقوق الإنسان إلى ميثاق الأمم المتحدة، وطورت بشكل عام نظام حقوق

[1] . المرجع السابق، ص25

الإنسان، فساهمت في إعداد مسودة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على سبيل المثال، وأثرت في سياسات الأمم المتحدة المناهضة للتمييز.

لقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية **حقوق الإنسان وسياسات التنمية الدولية، والمساعدات الإنسانية، وسياسة البيئة،** قد ارتفع بشكل كبير في العقدين الأخيرين، حيث يقدر عدد المنظمات غير الحكومية النشطة في مجالات التنمية وحقوق الإنسان وسياسات الأمن والسلم بحوالي 37 ألف إلى 50 ألف منظمة[1]، وتقوم أغلب المنظمات غير الحكومية بدور فعال في إنجاز عدد كبير من الحملات والأنشطة، فهي تدعم مثلا : اتفاقية المناخ الدولية، وتعمل على تصميم أدوات مناسبة للحد من الفقر، وخلق ظروف أفضل لحقوق الإنسان والعدل، كما تدعم المحكمة الجنائية الدولية.

يقدم Debiel and Sticht أربع تفسيرات لتزايد عدد المنظمات غير الحكومية ولتعاظم أهميتها:

1 . ما قدمته المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في التسعينيات من محفزات هائلة لإنشاء منظمات غير حكومية جديدة ولتوسيع المنظمات القائمة المعنية بالتنمية وقضايا البيئة على المستوى الدولي.

2 . دعم نفوذ وسائل الإعلام المتزايد إلى جانب عولمة وسائل الاتصال عبر التقنيات المعلوماتية الإلكترونية أنشطة شبكات عمل الفاعلين غير الحكوميين العابرة للحدود القومية.

3 . تقوم منظمات المجتمع المدني الدولية بدور تعويضي عن خدمات الرعاية الاجتماعية التي كانت الدولة تتولاها في الماضي (مثل الصحة والتعليم والسياسات الاجتماعية) نتيجة للمشروع الليبرالي الجديد الداعي لتخفيض أنشطة الدولة في هذا المجال، أما الانتقاد اليساري للدولة الاستبدادية فيقابله الانتقاد المحافظ لدولة الرفاه.

4 . تقوم المنظمات غير الحكومية في كثير من الدول النامية بدور البديل وتقوم بأنشطة في مجالات الصحة والتعليم بعد أن كانت الدولة تقوم سابقا، وخصوصا أن البرامج الدولية للإصلاحات الإقتصادية، مثل البرامج التابعة لصندوق النقد الدولي التي أجبرت الدول على تخفيض خدماتها العامة.

إن مساعدات التنمية الممولة من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية قد تضاعفت عشر مرات بين عامي 1970 و1985، كما وجهت المنظمات غير الحكومية الدولية في عام 1992 مساعدات

[1] . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية** 2003، (بيروت: مطبعة كركي)

للدول النامية تقدر بلغت قيمتها 7,6 مليار دولا أمريكي، وتقدر نسبة مساعدات التنمية الخارجية الموجهة عبر المنظمات غير الحكومية اليوم ب 15% بينما يبقى عدد المنظمات غير الحكومية الدولية غير مكتمل، يتراوح عدد المنظمات الحكومية الوطنية في الدول النامية بين 6 آلاف و30 ألفا، ويصل عدد المنظمات المعنية بمجموعات سكانية في الدول النامية غلى مئات الآلاف [1].

المبحث الثالث: المنظمات غير الحكومية وصلتها بهيئة الأمم المتحدة .

يحاول هذا المبحث بيان الأساس القانوني الذي تستند إليه المنظمات الدولية غير الحكومية في عملها، وبالتالي في علاقتها بهيئة الأمم المتحدة.

المطلب الأول : وضعية المنظمات غير الحكومية في إطار هيئة الأمم .

تتمتع المنظمات غير الحكومية بأربع أنواع من المكانة والوضعية لدى الأمم المتحدة:

1 . وضعية استشارية للمنظمات غير الحكومية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي(ECOSOC)، حيث تنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على:« للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة والتشاور من المنظمات غير الحكومية»، وفي 23 مايو 1968 أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 1269 (د . 24) وحدد فيه معايير الصفة الاستشارية للمنظمات غير الحكومية.

وتسمح هذه الوضعية بالمشاركة المباشرة في العمليات داخل الحكومة، والتي تغطي نطاقا واسعا من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

أ . منظمات غير حكومية تهتم بنطاق واسع من قضايا المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ب . المنظمات غير الحكومية ذات الإمكانات الخاصة في مجالات معدودة من النشاطات .

ج . المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بخبرة متخصصة أو فنية في مجال ما.

2 . وضعية دائرة المعلومات العامة، والتي تسمح بالوصول إلى المعلومات والحصول عليها، لكن دون مشاركة.

3 . وضعية وسائل الإعلام أفراد الصحافة .

[1] . تقرير البنك الدولي، 2001

4 . وضعية أخرى تسمح بالمشاركة في مؤتمر أو فعالية ما.

بالإضافة إلى التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، يحق للمنظمات غير الحكومية التمتع بالوضعية الاستشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي إذا :

أ . كانت لديها آليات ديمقراطية في عملية صنع واتخاذ القرار.

ب . موجودة لمدة سنتين على الأقل ومسجلة لدى الحكومة على حسب الأصول.

ج . تحصل على مواردها الأساسية التي تقدم من قبل فروعها الوطنية، أو من قبل الأعضاء، أو المنظمات غير الحكومية الأخرى.

د . الالتزام بتقديم تقرير عن نشاطاتها كل أربع سنوات[1].

لقد كرّست الأمم المتحدة جهودها منذ إنشائها لتحسين مستوى المعيشة والتمتع بالحقوق والحريات الأساسية لكل الناس. ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التي أنشئت في 1993 بعد مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان هي مكتب الأمم المتحدة الذي يضطلع بالمسؤولية الأوّلية عن تعزيز وحماية التمتّع بحقوق الإنسان وإعمالها بالكامل لصالح الجميع.

وقد تحقق الكثير منذ عام 1945. ففي القمة العالمية في 2005 أكّدت حكومات العالم مرة أخرى أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة وأنها متشابكة ومترابطة. وقالت أيضاً إن حقوق الإنسان تمثِّل إحدى دعائم الأمن والرفاه الجماعيين وأن « تعزيز وحماية التمتُّع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع أمور لا غنى عنها في النهوض بالتنمية والسلام والأمن»[2].

وقد كان المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، عنصراً حاسماً في عملية تحديد وإعمال حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. وتؤدي المنظمات غير الحكومية مجموعة عديدة من الأدوار وبذلك تساعد على بناء **النظام الدولي لحقوق الإنسان وتسييره وتعزيزه. وفعالية عمل مفوضية الأمم**

[1] . سانام ناراجي وجودى البشرا، المجتمع المدني، ص14، على الرابط: http://www.abhatoo.net.ma بتاريخ 2014/1/2 الساعة 7 و45 دقيقة

[2] . قرار الجمعية العامة 1/60 المؤرخ في 16 أيلول/ سبتمبر 2005 الفقرة 12.

المتحدة لحقوق الإنسان تتوقف على جمع ونشر معلومات دقيقة، وفي هذا تمثل المنظمات غير الحكومية رابطة ثمينة بين القواعد الجماهيرية والمستويات الوطنية والدولية من العمل.

والمفوضية تقيم وتدعم آليات تستطيع الاستجابة لانشغالات حقوق الإنسان التي تبرزها المنظمات غير الحكومية. وهي توفّر أيضاً أدوات ومعايير وأُطُر تستطيع هذه المنظمات أن تستعملها لدعم حقوق الإنسان في إطار مجالات عملها[1].

المطلب الثاني . المنظمات الدولية غير الحكومية آلية رقابة على حقوق الإنسان .

وتعتبر المنظمات غير الحكومية آليات مراقبة حقوق الإنسان[2]، فالمنظمات غير الحكومية معترف بها كهيئات مهمة في الميثاق الأصلي للأمم المتحدة، حيث تنص المادة (71) :« أنه يجوز للمجلس الاقتصادي (ECOSOC) عمل الترتيبات والتدابير المناسبة للتشاور مع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالأمور والقضايا التي تقع ضمن اختصاصه »[3].

بالإضافة إلى ذلك تنص المادة (21) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والتي تنص على «حق التجمع السلمي »[4]، وتمنح المادة (22) حق « حرية الانضمام للجمعيات»[5].
أسست الأمم المتحدة دائرة خدمات الارتباط مع المنظمات غير الحكومية (NGLS) عام 1975 في جنيف ونيويورك من أجل توفير المعلومات، والمشورة والخبرة، وخدمات المساندة للمجتمع المدني فيما يخص تنظيمات الأمم المتحدة TP,TP26 .

---

[1] .. سانام ناراجي وجودى البشرا، (مرجع سابق)، ص14

[2] . نشير هنا إلى المفهوم الواسع لمسألة حقوق الإنسان، سواء ما تعلق منها بالحقوق السياسية والاقتصادية (الجيل الأول)، أو ما تعلق منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجيل الثاني)، أو ما تعلق منها بالحقوق الجماعية كالحق في السلم العالمي وفي بيئة نظيفة .. (الجيل الثالث) [ينظر تفصيل القول في هذه الأجيال: عزت سعد سيد البرعي، **حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي** ، القاهرة : 1985)، ص6، محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموسى ، **القانون الدولي لحقوق الإنسان "المصادر ووسائل الرقابة" ط1 (عمان: دار الثقافة، 2005م)،(13/1)**]، فضلا عن حقوق الإنسان في أوضاع النزاعات المسلحة وهو ما يعرف بالقانون الدولي الإنساني.

[3]. ميثاق هيئة الأمم المتحدة .http://www.un.org/ar/documents/charter/chapter1.shtml بتاريخ2014/1/2 الساعة 17

[4] . العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية http://www.un.org/ar/terrorism/ctitf/proj_righttotrial.shtml بتاريخ :2014/1/2 الساعة 17 و9 دقائق

[5] . المرجع نفسه ,

المطلب الثالث: نماذج عن المنظمات الدولية غير الحكومية

نماذج عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية البشرية

الفرع الأول . المنظمات غير الحكومية العالمية.

لقد فتحت المادة (7) من ميثاق الأمم المتحدة الطريق أمام منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، للمساهمة في أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي لجنتها الفرعية الخاصة بمنع التمييز وحماية الأقليات، وتطبيقا لذلك تبنى المجلس الاقتصادي والاجتماعي آلية الصفة الاستشارية، وتسمح هذه الآلية لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية وفق أحد من ثلاثة مستويات من الصفة الاستشارية التي تتمتع بها، أن تقدم بيّنات مكتوبة وشفهية إلى لجنة حقوق الإنسان أو إلى اللجنة الفرعية، كما بإمكانها أن تقدم اقتراحات حول بنود جدول الأعمال[1].

لقد ساهمت هذه المنظمات بشكل كبير ومؤثر في تطوير التشريعات الدولية، التي تعمل على حماية وصيانة حقوق الإنسان، وقد لعبت وتلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا لا شك فيه في التنديد بالانتهاكات التي تقع على الإنسان في الدول التي تقمع فيها حقوق الإنسان.

فعلى الساحة الدولية يوجد عدد كبير من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تعمل على كشف ممارسات التعذيب، ومساءلة تلك الحكومات عنها، وذلك كالآتي:

1 . منظمة العفو الدولية: وتأتي منظمة العفو الدولية على قمة هذه المنظمات لجهودها المستمرة والمتواصلة في الدفاع عن حقوق الإنسان ومقاومة الانتهاكات التي تتعرض إليها حقوق الإنسان.

أنشأت منظمة العفو الدولية في لندن سنة 1961، وقد أخذت على عاتقها مهمة الكفاح من أجل الإفراج عن الذين سجنوا بسبب أفكارهم أو معتقداتهم المختلفة، وهي عبارة عن حركة تطوعية عالمية تسعى لمنع انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية التي ترتكبها الحكومات، واستند عملها على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، خاصة تلك الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948[2].

[1] . فيصل شطناوي، حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، (عمان الأردن: دار الحامد، 1999)، ص168

[2] . ينظر: المواد : 5، 18، 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948.

ومنظمة العفو الدولية هي منظمة مستقلة عن كافة الحكومات والمعتقدات السياسية، والعقائد الدينية، وهي لا تؤيد ولا تعارض أي حكومة أو نظام سياسي، كما أنها لا تعارض أراء الضحايا الذين تسعى لحماية حقوقهم، فهي لا تعنى إلا بحماية حقوق الإنسان في كل قضية تتولاها، أيا كانت أيديولوجية الحكومة المعنية أو قوات المعارضة، أو معتقدات الضحايا، وبهذا نستطيع القول بأنها تتقيد بمبدأ التجرد وعدم التمييز[1].

من أهداف منظمة العفو الدولية " أمنستي"[2] . اكتسبت أمنستي الدولية منذ سنين شهرتها على قدر كفاءتها، وذلك منذ تم الوعي بالثغرات الخطيرة في ميدان حقوق الإنسان، وقد انتبه لذلك أول الأمر المحامي اللندني Peter Benenson لما أعرب سنة 1961 عن اندهاشه للعدد المهول للأشخاص المعتقلين عبر العالم لمجرد آرائهم السياسية، وبالرجوع إلى مؤسس هذه الحركة، فإن عجز منظمة هيئة الأمم المتحدة، ومحدودية الصليب الأحمر الدولي كانا مبررا محفزا لإنشاء أمنستي حتى تهتم بقضايا اضطهاد أشخاص لمجرد آرائهم أو اعتقاداتهم، وهكذا أنشئت أمنستي سنة 1961 كحركة دولية من أجل حرية الرأي والعقيدة، ضمت فيما بعد فروعا في كل من أوروبا وآسيا وإفريقيا وأمريكا[3].

تتمثل أهداف المنظمة بما يأتي:

1 . تحرير سجناء الرأي، وهؤلاء هم أناس اعتقلوا في أي مكان بسبب معتقداتهم، أو أصلهم العرقي، أو جنسهم أو لونهم أو لغتهم، ولم يستخدموا العنف أو يدعوا إلى استخدامه، بتقديم المساعدة لهؤلاء السجناء.

2 . ضمان إتاحة محاكمة عادلة للسجناء والإسراع في إجراءات المحاكمة.

3 . عملت المنظمة كثيرا على إلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة أو اللاإنسانية أو المهينة للسجناء أو غيرهم من المعتقلين أو ممن فرضت قيود على حريتهم، سواء كانوا قد استخدموا العنف أو دعوا إلى استخدامه أم لا.

---

[1] . فيصل شطناوي، **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني**، 170ص . 171

[2] . تباشر أمنستي الدولية علاقات وطيدة مع منظمات دولية كانت عالمية أو جهوية، كما أن أمنستي بحكم تمتعها بالصفة الاستشارية لدى المجلس الإقتصادي والاجتماعي تشارك هذه الحركة في أعمال هذا المجلس والمتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، ويبرز هذا العمل أساسا لما تضع أمنستي رهن إشارة لجنة حقوق الإنسان معلومات على الخروقات التي تؤرق الدول والحكومات، فليس من مهمة أمنستي الدولية التستر أو التكتم عنها.

[3] . أنيسة أكحل العيون، **الأمن على اختلاف أبعاده الغذائي . والبيئي . الإنساني**، ص 186

4 . وضع حد لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، سواء كانوا من السجناء أو المعتقلين، أو ممن فرضت القيود على حريتهم أم لا، وحالات "الاختفاء" سواء أكان الشخص قد استخدم العنف أو دعا إلى استخدامه أم لا[1].

5 . بالإضافة إلى هذه الأهداف تقوم المنظمة بتقديم المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة إلى سجناء الرأي ومن يعولونهم، وكذلك تقديم المعونة القانونية، حيثما كان ذلك ضروريا وممكنا، إلى سجناء الرأي، وترسل أيضا محققين كلما اقتضى الأمر، للتحقيق في مزاعم انتهاك حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية الأخرى.

وتقوم بتقديم الاحتجاجات إلى المنظمات الدولية والحكومات كلما بدا أن أحد الأفراد من سجناء الرأي أو أن قيودا فرضت على أهليته، مما يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، التي تقوم المنظمة بالدفاع عنها.

إن منظمة العفو الدولية ملتزمة بتنمية التوعية والتفهم للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك بنشر المعرفة بالآليات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان، والهدف النهائي الذي تنشده المنظمة في هذا الصدد هو تشجيع المواطنين العاديين وقادة الحكومات والمجموعات ومؤسسات المجتمع المدني على اعتاق الأفكار واتباع السلوكيات والسياسات الكفيلة بحماية جميع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم[2] .

2 . اللجنة الدولية للصليب الأحمر[3]، والتي تقوم بدور هام في الآلام التي يتعرض **إليها الإنسان المعذب المضطهد**، كما تقوم أيضا بالكشف عن التعذيب وصوره، كذلك الانتهاكات والعقوبات القاسية التي يتعرض إليها الإنسان من قبل الأنظمة (الحكومات) الاستبدادية.

[1] . فيصل شطناوي، ، **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني** ، ص 172 . 173

[2] . المرجع نفسه، ص173

[3] . هناك منظمات كثيرة أخرى يذكر منها جمعية مناهضة العبودية، واللجنة الدولية للحقوقيين، والعصبة الدولية لحقوق الإنسان، ومجموعة حقوق الأقليات، وأخرى كثيرة فيصل شطناوي، **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني**، ص 170

يتسم عمل هذه المنظمات بالاعتماد على الدقة في المعلومات وتوخي الصدق في العمل، وعدم كيل الاتهامات الباطلة التي سرعان ما تتضح لتضع المنظمة نفسها في وضع محرج يفقدها مصداقيتها وصلتها بالجمهور والضحايا الذين تدعي أنها تعمل لصالحهم وتحاول حمايتهم[1].

يناط باللجنة الدولية للصليب الأحمر، حق المبادرة والذي يتعدى نطاق الاتفاقيات أو حق المبادرة المشروع، الذي يسمح للجنة الدولية بالعمل في ظل أوضاع تخرج عن إطار النزاعات المسلحة، كالأوضاع التي تشمل توترات داخلية، وقلاقل، وتشتمل الفقرة الثالثة من المادة الخامسة للنظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على حق المبادرة :« يجوز للجنة الدولية أن تقوم بأية مبادرة إنسانية تدخل في نطاق دورها المحدد كمؤسسة ووسيط محايدين ومستقلين، وأن تنظر في أية مسألة تتطلب أن تبحثها مثل هذه المؤسسة ».

3 . **منظمة هيومن رايتس ووتش:** منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعروفة باسم "هيومن رايتس ووتش"، منظمة دولية ينضوي تحت عضويتها أكثر من 180 شخصا من المهنيين الذين يكرسون جهدهم للعمل على مراقبة حقوق الإنسان في شتى بقاع العالم، وفيهم المحامون والصحفيون وأساتذة الجامعات والخبراء المختصون في شؤون بلدان العالم، وهم من مختلف الجنسيات ويقيمون علاقات مع جماعات حقوق الإنسان في العالم.

تأسست المنظمة عام 1978 حيث كانت تسمى لجنة **مراقبة اتفاقيات هلسنكي**، وكانت مهمتها الأساسية مراقبة مدى امتثال دول الكتلة السوفياتية للأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان في الاتفاقية. كما نشأت في ثمانينيات القرن الماضي لجنة لمراقبة الأمريكتين بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وسرعان ما تطورت المنظمة ونمت في أنحاء أخرى من العالم، إلى أن توحدت جميع اللجان عام 1988 في ما بات يعرف **بمنظمة مراقبة حقوق الإنسان.**

تتخذ المنظمة من نيويورك مقرا دائما لها، ويتبع لها مكاتب في لندن وبروكسل وموسكو وسان فرانسيسكو وهونغ كونغ وواشنطن ولوس أنجلوس، وتقيم مكاتب مؤقتة عند الضرورة[2].

---

[1] . فيصل شطناوي، ، **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني** ، ص 169

[2] . **منظمة هيومن رايتس ووتش**، على الرابط

http://www.aljazeera.net/news/pages/4cdae38d-9b22-49ea-a3f5-bff93b922233

من: **أهداف المنظمة ونشاطاتها . ترصد المنظمة ما تقترفه الحكومات من أفعال في مجال حقوق الإنسان**، بغض النظر عن توجهاتها السياسية وتكتلاتها الجغرافية السياسية ومذاهبها العرقية والدينية، وذلك بهدف:

. الدفاع عن حرية الفكر والتعبير.

. السعي لإقامة العدل والمساواة في الحماية القانونية، وبناء مجتمع مدني قوي.

. محاسبة الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان.

. كما تتطلع المنظمة إلى كسب تأييد الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي بأسره؛ من أجل تعزيز الحقوق الإنسانية لكافة البشر.

. ويجري باحثو المنظمة التحقيقات لتقصي الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ثم تشر نتائج التحقيقات على شكل كتب وتقارير سنوية، الأمر الذي تغطيه وسائل الإعلام المحلية والعالمية ويساعد **على إحراج الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان أمام العالم**.

وتقدم المنظمة أحدث المعلومات عن الصراعات أوقات الأزمات –مثل شهادات اللاجئين– بهدف **خلق رأي عام ورد فعل دولي إزاء الحروب في العالم.**

. كما تهتم المنظمة بقضايا العدالة الدولية، ومسؤولية الشركات العالمية، والحرية الأكاديمية، وأوضاع السجون، وحقوق الشاذين جنسيا، وأحوال اللاجئين[1].

. تكرس هيومن راتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم، إذ تقف إلى جوار الضحايا والنشطاء، وتعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة، وتحقق وتكشف انتهاكات حقوق الإنسان وتحمل المنتهكين المسئولية، كما تواجه الحكومات وأصحابه السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة يحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتدعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة حقوق الإنسان للجميع[2].

---

[1] . المرجع السابق.

[2] . هيومن رايتس ووتش، **وقع هنا فحسب: المحاكمات الجائرة بناء على الاعترافات التي دونتها الشرطة في المغرب**، تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في المغرب، (يونيو/ حزيران، 2013)، ص 3 . على الرابط: http://www.hrw.org/ar/news/2013/06/21 بتاريخ: 2014/1/1 الساعة 20 و55 دقيقة .

الفرع الثاني . المنظمات غير الحكومية الإقليمية (العربية).

من أمثلتها:

1 . الاتحاد العام للصحفيين العرب.

2 . اتحاد المحامين العرب.

3 . برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

4 . البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان (1997)

5 . رابطة المرأة العربية (1987)

6 . الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (1989)

7 . اللجنة العربية الأمريكية لمناهضة التمييز (1980)

8 . اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

9 . المجلس العربي للطفولة والتنمية (1987)

10 . مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (1994)

11 . المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة (1997)

12 . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (1993)

13 . المعهد العربي لحقوق الإنسان (1989)

14 . المنظمة العربية للإصلاح الجنائي (2004)

15 . المنظمة العربية لحرية الصحافة .

16 . المنظمة العربية لحقوق الإنسان.(1083)

17 . المنظمة العربية لحقوق الإنسان / ألمانيا .

18 . المنظمة العربية لحقوق الإنسان (المملكة المتحدة)

19 . المنظمة العربية لحقوق الإنسان / النمسا.

20 . المنظمة العربية لمناهضة التمييز (2003)[1]

الفرع الثالث . المنظمات غير الحكومية الوطنية (المحلية)

[1] . محسن عوض وآخرون، **الدليل العربي لحقوق الإنسان**، ص427 . 433

ونذكر أمثلة عن المنظمات غير الحكومية المحلية في بعض الدول العربية .

أولا . الجزائر: جمعية نور لحماية وترقية حقوق المرأة (2000)، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، (1987)، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (1985)، منظمة العفو الدولية الجمعية الجزائرية.

ثانيا . الأردن، فمن المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان نذكر على سبيل المثال: اتحاد المرأة الأردنية (1974)، الاتحاد النسائي الأردني العام (1981)، برنامج حقوق الإنسان والتنمية الديموقراكية (2000)، الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان، (1996)، الجمعية الأردنية لحقوق المواطن، جمعية البيئة الأردنية (1988)، مركز حماية وحرية الصحفيين (1999)، المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن ...

ثالثا . الإمارات : الاتحاد النسائي لدولة الإمارات العربية (1974)، جمعية الحقوقيين، جمعية النهضة النسائية (1988).

رابعا . فلسطين: اتحاد جمعيات أهلية عربية، الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (1990)، التعليم من أجل الحرية، حملة تعليم حقوق الإنسان (1004)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال فرع فلسطين (1992)، صندوق العون القانوني للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين (2003)، مركز الدراسات النسوية (1989)، المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان (1996)..

خامسا . مصر: البرنامج التنموي للمرأة والطفل، جماعة تنمية الديمقراطية (1996)، جمعية أنصار حقوق الإنسان، شموع لرعاية الحقوق الإنسانية (2002)، جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (1997)، جمعية الصعيد للتربية والتنمية، جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (1999)، الجمعية المصرية للدفاع عن ضحايا الإهمال الطبي وحقوق الإنسان (2003)ن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية (1991)، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (1985)،..[1].

[1] . محسن عوض وآخرون، **الدليل العربي لحقوق الإنسان**، ص436 . 471

الخاتمة :

1 . حاول المقياس أن يقدم قراءة متدرجة عن مدلول النظام الدولي، تعريفه ، فواعله، خصائصه.

2 . ركز المقياس على فكرة التنظيم الدولي، مبينا علاقتها بالمفاهيم المشابهة، إذ لا تخلو دراسة للنظام الدولي، أو للمنظمات الدولية، وحتى النظام الدولي الفرعي من تناول فكرة التنظيم الدولي، لذلك جاء التركيز على علاقة هذه المفاهيم والمصطلحات ببعضها البعض: التنظيم الدولي، النظام الدولي، المجتمع الدولي، المنظمات الدولية .

3 . كان ضروريا أن يركز المقياس على بيان أصل دراسة "الأنظمة الدولية" وانتماؤها أصلة إلى "العلاقات الدولية".

4 . في تناوله للمنظمات الدولية كآلية من آليات التنظيم داخل النظام الدولي، وبالتالي كفاعل من فواعله، غلب المقياس "الدراسة القانونية" للمنظمات الدولية، إذ تعتبر هذه الأخيرة من الموضوعات المشتركة بين حقلي العلوم السياسية والعلوم القانونية، شأنها في ذلك شأن الدولة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، وهي الآليات والفواعل التي ركزت عليها المطبوعة في هذا السياق.

5 . تكشف الأهداف، والوظائف المنوطة بالمنظمة الدولية، كما عرضتها المطبوعة عن اتصالها بالفكرة الأساسية للمقياس، أي "الأنظمة الدولية" والتي حاولت المطبوعة ومن خلال تناول ذلك بالشرح في المحاضرات الشفوية المباشرة مع الطلبة، إبراز علاقة المنظمات الدولية بتفاعلات النظام الدولي، فللمنظمة الدولية أهداف وغايات، تنطلق من مبادئ لها أقرها القانون الدولي، أو كشف عنها ميثاقها المنشئ، الذي تنطلق منه في أداء وظائفها من خلال اعتماد وسائل تؤدي إلى تحقيق الغاية من إنشاء المنظمة .

6 . بقيت دراسة المنظمة الدولية محددة بالاتفاق المنشئ لها، أي التقيد بنصوص ميثاقها ، وتعميق الفكرة في بعض النقاط التي تعتم لها الدراسات القانونية كعناصر المنظمة، الشخصية القانونية في

المنظمة، العضوية في المنظمة، زوال المنظمة، الموظف الدولي .. وغيرها من المسائل والقضايا المتعلقة بالمنظمات الدولية .

كان للنماذج والأمثلة التطبيقية دور كبير في تعميق تلك المسائل القانونية المتعلقة بمنظمة معينة، مثلا: العضوية في جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي,

. التصويت في المنظمات

. تسوية النزاعات

. تعديل الاتفاق المنشئ للمنظمة ,,,

7 . في تناول المقياس للمنظمات الدولية غير الحكومية، تركيز أيضا على البعد القانوني في دراستها دون إهمال دورها كآلية من آليات التنظيم داخل النظام الدولي، وبرز دلك من خلال عدد من النقاط أهما:

أ . تناول المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال علاقتها بمنظمة هيئة الأمم المتحدة (كبعد قانوني)

ب . إبراز التوجه نحو المسائل الحقوقية المتعلقة بصفة أكبر بحقوق الإنسان على اعتبار أنها أحد القيم التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي ويعلي من شأنها، مع ربط هذه المسألة أيضا ببعدها القانوني.

8 . انتهج المقياس هذا المنهج والأسلوب جمعا بين مسمى المقياس" الأنظمة الدولية" وتخصص طلبة الشريعة والقانون من خلال التركيز على المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وإضفاء الصبغة القانونية على تناول المحاضرات في هذا الشق من المقياس.

وآخر دعوانا ؛ أن الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه،

27 مارس 2018 الساعة 11 و45 دقيقة ,

قائمة المراجع :

. إبراهيم شلبي، **التنظيم الدولي . دراسة في النظرية العامة والمنظمات الدولية**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنش، 1984)

. أسماء مرايسي، **إدارة المنظمات غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان دراسة حالة منظمة العفو الدولية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص الإدارة الدولية، إشراف: دلال بحري، (باتنة: بجامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011)، (23)

. إسماعيل صبري عبد الله، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**، (القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1977)

. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية . دراسة في الأصول والنظريات**، طبعة خاصة، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991م)

. أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية** . دراسة **نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** . (العراق (السليمانية): مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)

. أنيسة أكحل العيون، **الأمن على اختلاف أبعاده، الغذائي، البيئي . الإنساني**، (المغرب: إفريقيا الشرق، 2012)

. برتران بادي وماري كلود سموتس، **انقلاب ت العالم سوسيولوجيا المسرح الدولي**، ترجمة: سوزان خليل، (دار العالم الثالث)

. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية** 2003، (بيروت: مطبعة كركي)

. بوردون ف. بريكو، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، تحقيق: سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية، 1986)

. بول ريتر، **التنظيمات الدولية**، ترجمة: أحمد رضا، (القاهرة: دار المعرفة، 1978)

. ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، ط1 (عمان الأردن: دار مجدولاوي 1425هـ/2004 م).

جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، (بيروت: دار الكتاب اللبناني، والقاهرة: دار الكتاب المصري، 1979)

. جهاد عودة، **مصر والعلاقات الدولية .. الكتاب الأول؛ النظام الدولي .. نظريات وإشكاليات**، ط1، (دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)

جوانيتا إلياس، وبيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، نقله إلى العربية: محي الدين حميدي، ط1، (دمشق: دار الفرقد، 2016م)

. جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، (جدة: مطبوعات تهامة، 1404/ 1984)

جون **بيليس**، وستيف، شميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)

. حسان محمد شفيق العاني، **الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة**، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1986م)

. حسن صعب، **الوعي العقائدي**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1959)

. حسن صعب، **علم السياسة**، ط8، (بيروت: دار العلم للملايين، 1985)

. حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، **مجلة عالم الفكر** (العدد الثالث، المجلد 24).

. خليل اسماعيل الحديثي، **االوسيط في التنظيم الدولي**، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، 1411هـ/ 1991)

خليل حسن، **العلاقات الدولية: النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا**، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)

. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط(1)، (عمان الأردن: دار وائل، 2000م)

. شفيق المصري، **النظام العالمي الجديد " ملامح ومخاطر**"، ط1، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)

عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، **مجلة دفاتر السياسة الدولية**، العدد5، جوان 2011)

. عبد العزيز بوالشعير، **النظام المعرفي في الفكرين الإسلامي والغربي**، ط1، (بيروت: منتدى المعارف، 2014)

. عبد العزيز سرحان، **الأصول العامة للمنظمات الدولية** ، ط1، (القاهرة: دار النهضة، 1988)

. عبد الفتاح مراد، **موسوعة البحث العلمي" انجليزي، فرنسي ، عربي، شرعي" . دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة في العلم والمعرفة وعلم مناهج البحث العلمي وفلسفة العلوم وأصول علم العلم وعلم المصطلحات وعلم صناعة المعاجم**، (الإسكندرية، 1997)

. عزت سعد سيد البرعي، **حماية حقوق الإنسان في ظل التنظيم الدولي الإقليمي،** (القاهرة: 1985)

. عصام سليمان، **مدخل إلى علم السياسة،** ط2، (بيروت : دار النضال، 1989)

. عصام عبد الشافي، **مفهوم العلاقات الدولية: إشكاليات التعريف،** (القاهرة: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)

عطية حسن أهندي، **الإدارة الدولية لقضايا البيئة: دور الأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية،** (العدد 110، أكتوبر، 1992)

علاء عبد الحفيظ، وأماني عاطف، وسحر سيد ، ونعمة زهران ، **مستقبل النظام العالمي في عام 2030،** "رؤية مستقبلية لدور خارجي يحقق رؤية مصر 2030 "، إشراف : محمد إبراهيم منصور، (مركز الدراسات المستقبلية : مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات ودعم القرار).

. عمر عبد العزيز عمر، وجمال محمود حجر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث،** (دار المعرفة الجامعية، 2004)

علي الدين هلال، وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط5،

. علي الدين هلال ، **النظام الدولي الجديد " الواقع الراهن واحتمالات المستقبل،** "، **مجلة عالم الفكر،** المجلد الثالث والعشرون، (العددان الثالث والرابع، يناير/مارس–إبريل/يونيو)

. عواطف عبد الرحمن ، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، (مجلة عالم الفكر عدد 4 (يناير / مارس 1984) .

. غي آنيل، **قانون العلاقات الدولية،** ترجمة: نور الدين اللباد، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 199)

فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي،** (الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)

. فيصل شطناوي، **حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،** (عمان الأردن: دار الحامد، 1999)

. كريم فرمان، **في كيفية عمل النظام السياسي، مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في (سلطنة عمان، الجزائر، فرنسا، إيطاليا)،** ط1(بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1429/ 2009)

. مارتينا فيشر، **المجتمع المدني ومعالجة التبرعات: التجاذبات والإمكانيات والتحديات،**ترجمة: يوسف حجاز، (مركز بحوث رفهوف للإدارة البناءة للنزاعات، 2009)

. مايكل جيه مازار، وميراندا بيرايب، وأندرو رادين، **فهم النظام الدولي الحالي،** (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2016)

. مبروك غضبان، **التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، دراسة تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)

. محمد الأطرش وإسماعيل صبري عبد الله، وسمير أمين ، وآخرون، **العرب وتحديات النظام العالمي،** ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م)

. محمد السعيد الدقاق، **التنظيم الدولي،** (الإسكندرية: الدار الجامعية)

. محمد سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام ، الجزء الأول، الجماعة الدولية،** (القاهرة: 1988)

. محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية** . النظرية العامة والأمم المتحدة، ط3، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1972)

. محمد المجذوب، **التنظيم الدولي . النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة** .(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، 2002)

. محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح،**(بيروت: مكتبة لبنان، 1989 م)

. محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب،** ،ط3، (بيروت: دار صادر، 1414هـ)

. محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية . النظرية العامة والأمم المتحدة، ط3، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1972)

. محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية،** (بيروت: دار النهضة العربية)

. محمد نصر مهنا وعبد الرحمن الصالحي، **علم السياسة بين التنظير والمعاصرة**،ط1، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1985)

. محمد نصر مهنا، **إدارة الأزمات الدولية،** (الإسكندرية، 2004)

. محمد يوسف علوان، ومحمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان " المصادر ووسائل الرقابة"** ط1 (عمان: دار الثقافة، 2005 م)

. مصطفى المصمودي، **النظام العالمي الجديد للإعلام،** ط1، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985)

. نادية محمود مصطفى، **مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي: مشكلات وضوابط التعامل مع التاريخ الإسلامي،** ط1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996/1417)

. نحو مجتمع المعرفة، **المنظمات الأهلية والمجتمع المدني والمبادرات المدنية التطوعية**، (جامعة الملك عبد العزيز: سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي 1428).

نصر محمد عارف، **الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق**، ط1، (عمان الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)

.

مراجع أجنبية:

- Alam Collins, State induced security dilemma maintaining the tragedy
- -Jean William ; Lapierre. L'analyse des systèmes Politiques. P.U.F . 1973.
- Maurice Duverger. Systèmes et Régimes politiques. Lafont. GT. 1976.

فهرس المحتويات :

مقدمة .

الفصل الأول:مفهوم النظام الدولي وجذوره التاريخية

المبحث الأول: مفهوم النظام الدولي.

المطلب الثاني: انتقال مفهوم "النظام" إلى العلوم الاجتماعية ومنها إلى العلاقات الدولية

المطلب الثالث: تعريف النظام الدولي.

المطلب الأول: تعريف النظام في اللغة والاصطلاح .

المبحث الثاني: النظام الدولي والمفاهيم المشابهة .

المطلب الاول: النظام الدولي والنسق الدولي

المطلب الثاني: النظام الدولي والمجتمع الدولي

المطلب الثالث: النظام الدولي والتنظيم الدولي

المبحث الثالث: مراحل تطور النظام الدولي.

المطلب الأول: المرحلة الأولى(1648 – 1914).

المطلب الثاني: المرحلة الثانية : (1914 – 1989).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة 1989 وميلاد النظام الدولي (العالمي) الجديد.

الفصل الثاني: الأنظمة الدولية International Regimes في النظام الدولي.

المبحث الأول: مفهوم الأنظمة الدولية.

المطلب الأول: تعريف الأنظمة الدولية (حسب كراسنر: Defining Regimes

المطلب الثاني: عناصر النظام من خلال تعريف كراسنر Krasner

المطلب الثالث: تصنيف الأنظمة : **Classifying Regimes**

المبحث الثاني: فهم النظام الدولي الحالي .

المطلب الأول: مكونات النظام بمفهومه الحالي وطبيعته.

المطلب الثاني: استخلاص العناصر الأساسية للنظام الدولي .

المطلب الثالث: خصائص النظام الدولي.

المبحث الثالث: أنواع (أشكال) الأنظمة الدولية في النظام الدولي.

المطلب الأول: الأنظمة الأمنية

المطلب الثاني . الأنظمة البيئية Environment Regimes

المطلب الثالث . الأنظمة الاتصال. Communication Regimes

المطلب الرابع . الأنظمة الاقتصادية.

الفصل الثالث: المنظمات الدولية كآلية من آليات التنظيم في النظام الدولي.

المبحث الأول: نشأة المنظمات الدولية

المطلب الأول : التعريف بالمنظمة الدولية.

المطلب الثاني: نظرية المؤتمر الدولي لإنشاء المنظمة الدولية

المطلب الثالث: العضوية في المنظمة الدولية .

المبحث الثاني: أهداف المنظمة الدولية ومبادؤها

المطلب الأول : أهداف المنظمة الدولية.

المطلب الثاني: مبادئ المنظمات الدولية.

المطلب الثالث: نماذج تمثلية لأهداف ومبادئ بعض المنظمات الدولية

المبحث الثالث: أجهزة المنظمات الدولية وعملها.

المطلب الأول : أجهزة المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: التصويت والقرارات والتوصيات.

المطلب الثالث: الشخصية القانونية الدولية للمنظمة الدولية.

الفصل الرابع: المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية من آليات التنظيم في النظام الدولي

المبحث الأول: التعريف بالمنظمات غير الحكومية، تصنيفاتها.

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الثاني: تصنيف المنظمات غير الحكومية

المبحث الثاني: تطور المنظمات غير الحكومية، وأغراضها.

المطلب الأول . تطور المنظمات غير الحكومية.

المطلب الثاني . أغراض المنظمات غير الحكومية ووسائلها :

المطلب الثالث: أنشطة المنظمات غير الحكومية على المستويين الدولي والإقليمي والوطني.

المبحث الثالث: المنظمات غير الحكومية وصلتها بهيئة الأمم المتحدة .

المطلب الأول : وضعية المنظمات غير الحكومية في إطار هيئة الأمم .

المطلب الثاني : المنظمات الدولية غير الحكومية آلية رقابة على حقوق الإنسان .

المطلب الثالث: نماذج عن المنظمات الدولية غير الحكومية .

الخاتمة